شرح كتاب

كن سلفيًا على الجادة

قرأ أصله وحث على نشره معالي الشيخ صالح الفوزان

وقدم له فضيلة الشيخين علي الفقيهي وعبيد الجابري







تأليف

أ.د. عبد السلام بن سالم السحيمي

أستاذ الفقه بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية والمدرس بالمسجد النبوي

مكتبة طالب العلم

للنشر والتوزيع



شرح كتاب

كن سلفيًا على الجادة

الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٤ م



طريق تقرت بجانب محلات صيفي للصنبرة والأنابيب
بسكرة - الجزائر
maktabat.talib.alilm@gmail.com
@maktabattalibalilm
0666.62.17.83





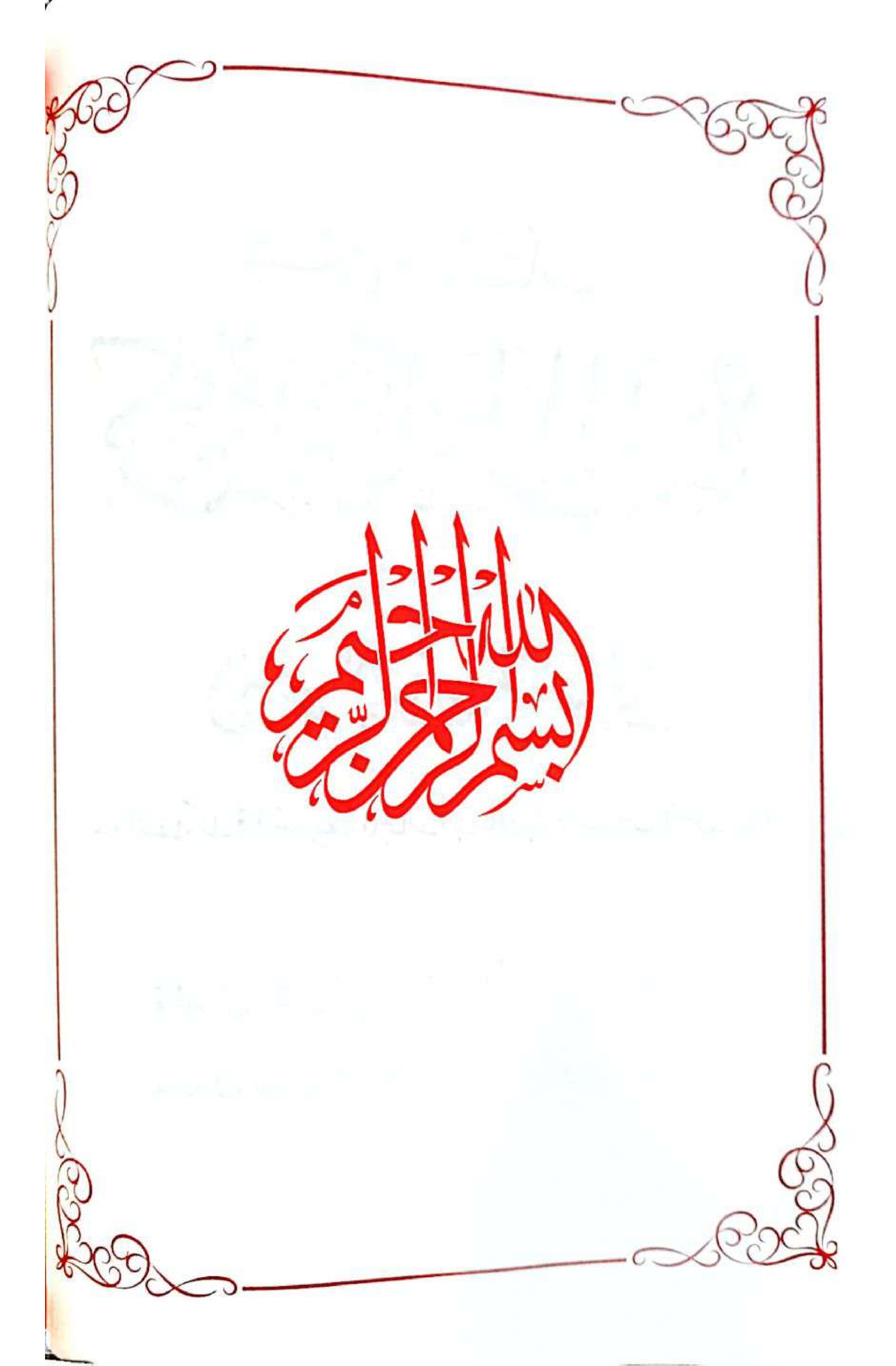
تأليف

أ.د عبد السلام بن سالم السحيمي

أستاذ الفقه بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية والمدرس بالمسجد النبوي

قرأ أصله وحث على نشره معالي الشيخ صالح الفوزان

وقدم له فضيلة الشيخين علي الفقيهي وعبيد الجابري


بسم الله الرحمن الرحيم

الإذن بالطباعة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأصلي وأسلم على عبد الله ورسوله

نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد

فقد أذنت لمكتبة طالب العلم بالجزائر لطباعة كتابي «كلمات نافعات في أمور مهمات» وكتاب «كن سلفيا على الجادة»

أسأل الله لي ولهم التوفيق والسداد

كتب ذلك

د. عبد السلام بن سالم السحيمي

[signature]

٢٣/١٠/١٤٤٤هـ

الإذن بالطباعة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على عبده ورسوله نبينا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وبعد:

فقد أذنت لـ: «مَكْتَبَةِ طَالِبِ العِلْمِ» بالجزائر بطباعة كتابي: «**كَلِمَاتٌ نَافِعَاتٌ فِي أُمُورٍ مُهِمَّاتٍ**»، وكتابي: «**كُنْ سَلَفِيًّا عَلَى الجَادَّةِ**».

أسأل الله لي ولهم التوفيق والسداد.

كتب ذلك

أ.د. عبْدُ السَّلَامِ بنِ سَالِمِ السُّحَيْمِيُّ

٢٣/٨/١٤٤٤ هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

تنبيه

لقدْ قمتُ بعرض هذا الكتابِ على جمعٍ من أفاضلِ أهل العلم، ورَغِبْتُ منهم قراءتَه؛ لأُفيدَ مِنْ عِلمِهم وتوجيهاتِهم؛ فجزاهُمْ اللهُ خيْرًا، ولأطمئنَّ، ويطمئنَّ القارئُ على صحَّةِ وسلامة ما تضمَّنه الكتاب.

وفي مقدِّمة هؤلاء العلماء الأفاضل:

سماحة الشيخ العلَّامة الدكتور: **صَالح بنُ فَوْزانِ الفوْزَانُ**، عضوُ هيئةِ كبار العلماء، وعُضْوُ الهيْئة الدائمة للإفتاء، والذي قرأه مع كتابٍ آخرَ لي[1].

وقال حفظه الله: «تأمَّلْتُ الكتابيْنِ كما طلَبْتُم، ولمْ يظهر لي علَيْهِمَا أيُّ ملاحظةٍ».

وصاحبُ الفضيلة الأستاذُ الدكتورُ: **عليُّ بنُ ناصر فقيهِي**، المُدرِّس بالمسجد النَّبويِّ الشريف، ومدير إدارة الشؤون العلميَّةِ بمجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

وصاحبُ الفضيلة الشَّيخ: **عُبَيْدُ بن عبد الله الجابريُّ**، المدرِّس بالجامعة

(١) بعنوان: «**كِلماتٌ نَافِعَاتٌ فِي أُمُورٍ مُهِمَّاتٍ**» والذي طُبع مؤخرًا من طرف «**مَكْتَبَةِ طَالِبِ العِلْمِ للنَّشْرِ والتَّوزِيع**» بالجزائر.

الإسلاميَّة سابقًا.

وصاحب الفضيلة الدكتور: **صالح بن سعد السُّحَيْمِيُّ**، المدرِّس بالمسجد النَّبويِّ الشريف، والأستاذُ المشارك بقسمِ العقيدة بالجامعة الإسلاميَّة بالمدينة النبويَّة، وغيرِهم من أهل العلم، جزاهم الله خيْرًا، ونفعنا الله والمسلمين بعلمهم.

وصلَّى الله على عبده ورسوله نبيِّنا محمَّدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.



تقديمُ فضيلةِ الأستاذِ الدُّكتور
علي بن ناصر فقيهي رَحِمَهُ ٱللَّهُ

الأخُ الفاضل الدكتور/ عبدُ السَّلام بن سَالم السُّحَيْميُّ -وفَّقه الله-:

السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

أمَّا بعدُ: فقَدْ قرأْتُ بحثَكَم بعنوان: «**كُنْ سَلَفِيًّا عَلَى الجَادَّةِ**» فوجدتُه بحْثًا جيِّدًا في موضوعه، وليس لي عليْه ملاحظاتٌ جوهريَّةٌ، ما عدا بعضُ العبارات، أو اقتراحاتٍ تجدونها على بعض صفحاتِ البحث إذا رأيتم أخذَ المُناسب منها.

وفَّقكُم الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وكتبه محبكم:

أ.د علي بن ناصر فقيهي

في ١٤٢٤/٢/٢٤ هـ

تقديمُ فضيلةِ الشيخِ عُبَيْد بن عبد الله الجابريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

الحمد لله رب العالمين، والعاقبةُ للمتَّقين، ولا عُدوانَ إلَّا على الظالمين، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، قيُّوم السَّموات والأرضين، وذو الألوهية والعبودية على خلقِه أجمعين.

وأشهد أن مُحَمَّدًا عبده ورسُوله خاتَمُ النبيِّين، وإمامُ المتَّقين، صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه الطيِّبين الطاهرين، وسادةِ العالمين بعد النبيِّين المرسلين، وسلَّم تسليمًا كثيرًا على مرِّ الأيَّام والليالي والسِّنين.

أمَّا بعدُ:

فمَا أحسنَ ما قاله الإمامُ، العلَّامة، البحر، الجِهبذُ، محمَّد بن أبِي بكرٍ الزُّرَعيُّ الدِّمشقيُّ المعروف بـ«**ابنُ قيِّمِ الجوزيَّة**»، وذلك في كتابه العظيم المُبارك «**زاد المعاد**».

إذ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فمن أنشأ أقوالًا، وأسَّس قواعدَ بحسب فهمه وتأويله، لَم يَجب على الأمَّة اتِّباعها، ولا التَّحاكم إليها حَتَّى تُعرَضَ على ما جاء به الرَّسول، فإنْ طابقَتْه، ووافقَتْه، وشُهد لَها بالصحَّة؛ قُبِلت حينئذٍ، وإن خالفَتْهُ وجَبَ ردُّها واطِّراحُها؛ فإنْ لم يتبيَّن فيهَا أحدُ الأمرين؛ جُعَلت موقوفةً؛ وكان أحسنُ أحوالِها

أن يَجوز الحُكم والإفتاء بِها وتركه»[1] اهـ.

وهذا؛ لأنَّه متقرِّرٌ عندَ الأئمَّة من السَّلف الصَّالِح أنَّ أقوالَ النَّاس وأعمالَهم تُوزَن بالنَّصِ والإجماع، فمن وافق نصًّا، أو إجماعًا قُبِلَ منه، ومن خالف واحدًا منهما رُدَّ عليه كائنًا من كان.

ومن خَبَرَ حال الأئمَّة، ودعاة الهدى من السَّلف الصَّالِح، بدءًا من الصَّحابة، وأئمَّةِ التَّابعين ومن سلك سبيلهم، واقتفَى آثارهُم؛ بانَ له أنَّهم على هذا المسلك سائرون، وفي وجوه أهل البدع والأهواء واقفون، ولِحُجَجِهم بِما آتاهم الله من قوَّةِ البراهين والأدلَّة من الكتاب والسنَّة داحضون.

فكانوا بِحقٍّ كما فِي الأثر: «**يَحمِلُ هذا العِلم من كلِّ خَلَفٍ عُدُولُه، ينفُون عنه تَحرِيفَ الغالين، وانتحَالَ المُبطلين، وتأوِيلَ الجَاهلين**».

وكانوا كما أخبر الصَّادق المصدوق صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنَ أُمَّتِي عَلَى الحَقِّ ظَاهِرِينَ، لَا يضُرُّهُم مَنْ خالَفَهُم أَوْ خَذَلَهُم حَتَّى يأْتِيَ أَمْرُ اللهِ**».

قلتُ: **ولقد أبدع وأفاد وأجاد**، أخونا الفاضل الدكتور: عبد السَّلام بن سالِم السُّحَيمِيُّ، الأستاذ المشارك بقسم الفقه في كليَّة الشريعة بالجامعة الإسلاميَّة؛ إذ أبان -بصراحةٍ ووضوحٍ وبأسلوبٍ علميٍّ رفيعٍ- قواعدَ وأصولَ وسِماتٍ فِي المنهج السلفيِّ الحَقِّ، وذلك فِي كتابه القيِّم الموسوم بـ«**كُنْ سَلَفِيًّا عَلَى الجَادَّة**» شكَرَ الله سعيه، وأجزل مَثُوبته، وجعل ما كتبه في ميزان أعماله راجحًا يوم القيامة.

---

(١) «زاد المعاد في هدي خير العباد» لابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (١/٣٨).

❋ ومن تلك القواعد والأصول والسمات:

۞ الأولى: أهل السنَّة والجماعة، هم خيرُ من يُمثِّل الوسطيَّة.

۞ الثانية: الإمام محمَّد بن عبد الوهاب من مُجدِّدي الإسلام، والدَّعوةِ السلفيَّة.

۞ الثالثة: معاداةُ الكفَّار للإسلام، والدَّعوةِ السلفيَّة.

۞ الرابعة: أثرُ الدعوات الحزبيَّة على الإسلام عمومًا، وعلى الدعوة السلفيَّة خصوصًا.

۞ الخامسة: وجوبُ إظهارِ مذهب السَّلف.

۞ السادسة: جوازُ الانتسابِ إلى السَّلف، والتلَقُّبِ بالسلفيَّة.

۞ السابعة: أهمُّ مُميِّزات المنهج السلفيِّ.

۞ الثامنة: منهجُ أهل البدع والأهواء.

۞ التاسعة: بعضُ القَواعِد في المنهج السلفيِّ.

۞ العاشرة: الردُّ على المُخالف.

۞ الحادية عشر: الأبواب الَّتي يَجوز فيها الغيْبةُ والجرحُ عند علماء الإسلام.

۞ الثانية عشر: عقوبةُ من والَى المبتدعة.

قال كاتب هذه السطور: وكان أخونا الشيخ عبد السَّلام -حفظه الله، وسدَّده في أقواله وأعماله- معتمِدًا فيما أودعه هذا الكتاب على الدَّليل من: الآيات القرآنيَّة، والأحاديث النبويَّة والآثار السَّلفيَّة، سواءً في ذلك ما ذكرناه، وما لم نذكره مِمَّا احتواه الكتاب.

فكان هذا الكتاب -ولله الحَمد والمِنَّة- قويَّ المضمون، وافِيَ المحتوى، مُحقِّقًا -إن شاء الله- ما توخَّاه فيه كاتبه.

واللهَ أسأل لِي وللأخ عبد السلام ولِجميع المسلمين: الإخلاص في الأقوال والأعمال، والسير على هدي السَّلف الصَّالِح من التَّمسُّك بالكتاب والسُنَّة، وأن يُرِيَنا الحقَّ حقًّا ويرزقنا اتِّباعه، وأن يُرِيَنا الباطل باطلًا ويرزقنا اجتنابه، ولا يجعلَه مُلْتبسًا علينا فنضِلَّ، إنَّ ربِّي على صراطٍ مستقيمٍ، وبعباده رءوفٌ رحيمٌ.

وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا مُحمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه

عُبَيْدُ بن عبد الله الجابري

المُدرِّس بالجامعة الإسلامية سابقا

وكان في صباح السبت/ العشرين من ربيعٍ الأوَّل

عام ثلاثةٍ وعشرينَ أوربعمائةٍ وألفٍ من الهجرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحَمد لله، نَحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيِّئاتِ أعمالنا، من يهدِهِ الله فلا مُضلَّ له، ومن يُضلِل فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن مُحمَّدًا عبده ورسوله.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [سورة آل عمران:١٠٢].

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [سورة النساء:١].

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [سورة الأحزاب:٧٠-٧١].

أمَّا بعد[١]:

---

(١) هذه رسالةٌ مختصرةٌ في المنهج كالمُذكِّرة، كنتُ كتبتها منذ أكثر من عشرِ سنواتٍ، وقد رَغِبَ إليَّ بعض الإخوة من طُلَّاب كليَّة الشريعة في إلقاء بعض الدروس في المنهج، فقرأتُ هذه الرِّسالة وأضفت لها بعض الإضافات.
وهي رسالةٌ في المنهج، والمنهج أعمُّ من العقيدة؛ فالمنهج المراد به: الخِطَّةُ التي يسير عليها المسلم، فتشمَل العقيدة والمنهج والعبادة والمعاملة والسلوك.

فقدْ بعثَ الله نبيَّه مُحمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رحمةً للنَّاس [1]: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾ [سورة الأنبياء:١٠٧].

وجعل أمَّته أمَّةً وسطًا: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ﴾ [سورة البقرة:١٤٣].

أي: عُدولًا لا يمِيلونَ عن الحقِّ لاَ إلى غلوٍّ، ولا إلى جفاءٍ؛ بل يتوسَّطون ويعتدلون.

إذْ دينُ الإسلام قد نهى عن الغلوِّ والجفاء، وأمَرَ بالتوسُّطِ والاعتدال في الأمور كُلِّها، وإنَّ من أبرزِ سِماتِ هذا الدِّين: العدلُ والإنصاف، وعدم الظلمِ، والحُكمُ بالقسطاس المستقيم [2].

= والعقيدة في الاصطلاح يُراد بها:

أصلُ الإيمان، ومعنى الشهادتين: شهادة أنَّ لا إله إلاَّ الله وأنَّ محمَّدًا رسول الله، ومقتضى هاتين الشهادتين.

وسبب تسمية هذه الرسالة بـ «كُنْ سَلَفِيًّا» أنِّي لمَّا قرأتُ كتاب الشيخ بَكْرْ أبو زَيد رَحِمَهُ اللهُ «حِلْيَةُ طَالِبِ العِلْمِ»، وجدته يذكر في آداب طالب العلم فيقول: «يا طالب العلم، كن سلفيًّا على الجادَّةِ، واقتفِ أثر الصَّحابة». فلمَّا قرأتُ هذه الجملة رأيت أنَّ مِثلها يَحسُن أن يكونَ عُنوان مُؤَلَّفٍ أو رسالةٍ؛ لعلَّ الله ينفع بها.

(١) فالله عَزَّوَجَلَّ أتمَّ النِّعمة بمبعثِ نبيِّه محمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولذلك قال تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ ٣﴾ [سورة المائدة:٣].

فبِعثَة محمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هي رحمةٌ للعالمين.

(٢) فما عدا الوسط فالأطْرَاف تكون تحتَ الخَطَر، فجعلَ الله عَزَّوَجَلَّ هذه الأمَّة أمةً وسطًا=

وإنَّ خيرَ من يُمثِّل الوسطيَّةَ في الأقوال والأعمال والمُعتقدَات -الوسطيَّةُ الَّتِي جاء بها الإسلام- خيرُ من يُمثِّلها: هُمْ أهل السنَّة والجماعة؛ الذين تمثَّلوا الإسلام في جميع أمورهم اقتداءً بالنَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وخُلفَائه الرَّاشدين اتِّباعًا للكتاب والسُّنَّة، وِفقَ فهم سلف الأمَّة، فهُمْ أوْلى النَّاسِ دخولًا في هذه الوسطيَّة[1]، وإنَّ كلَّ معنًى من معاني الوسطيَّة -ثبت لهذه الأمَّة- فلِأَهل السُّنَّة والجماعة منه الحظُّ

= في كلِّ الأمور، وسطٌ في الأنبياء بين من غلا فيهم كالنَّصارى، وبينَ من جفا عنهم كاليهود، ووسطٌ في الشريعة لا تشديدَ فيها كتشديدِ اليهود، ولا تساهلَ فيها كتساهل النَّصارى.

وكذلك في الأطعمة والأشربة، وفي النَّجاسات وإزالتها، ليس كتشدُّد اليهود حتى أنَّه لا تصِّحُّ صلواتهم إلاَّ في بِيَعِهِم وكنائسهم، ولا يُطَّهرهم حتَّى الماء؛ ولا تساهلِ النَّصارى الذين لا يُنَجِّسُون شيئًا، ولا يُحرِّمون شيئًا؛ وإنَّما كان هذا الدِّين وسطًا بين الدِّيانتين الغالية والجافية.

في الأطعمة أيضًا: نجد أنَّهم وسطٌ بين تشدُّد اليهود والذين عاقبهم الله عَزَّوَجَلَّ لظلمهم وبغيهم وتجاوزهم في الحقِّ في أكثر أمورهم، وبين النَّصارى الذين تساهلوا في كلِّ شيءٍ في النَّجاسات وفي الأطعمة وفي كلِّ أمرٍ من الأمور، فجعل الله سبحانَّه وتعالى هذه الأمَّة وسطًا لتكون شهداءَ على النَّاس أجمعين، ويكون الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شهيدًا عليهم أجمعين.

كيف كانت هذه الأمَّةُ تشهد على الأمم قبلها؟ لأنَّ هذه الأمَّة آمنت بالرّسل جميعِهم، ومنْ عَدَاهم إنَّما آمن بالبعض دون البعض، فأكرم الله هذه الأمَّة فجعلها تشهد على الأمم السابقة.

(١) هذه الوسطيَّة التي امتدح الله هذه الأمَّة بها خيُر من يُمثِّلها هم أهل السنَّة والجماعة.

الأوفر، والنَّصيب الأعلى.

وما ذلك إلَّا أنَّهم الأُنموذج الأمثل للأُمَّة الَّتي جعلها الله أُمَّةً وسطًا، وأخبرَ أنَّها خيرُ أمَّةٍ أُخرجتْ للنَّاس؛ إذ هُم الطائفة الوحيدة الَّتي حقَّقْت المُتابعة المَحضة لكتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وسنَّة رسوله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، بخلاف غيرهم منَ فرق وطوائف الأمة؛ فإنَّه ما من فرقة ولا طائفة إلا ولها من الأقوال والاعتقادات ما يُخالف كتاب الله وسنَّة رسوله[1].

لذلك كان أهل السنَّة خيرَ فِرق هذه الأمَّة، وأوسط طوائفها، فهم الطَّائفة المنصورة، وهم الفرقة النَّاجية[2].

وهم كما قال شيخ الإسلام ابنُ تيميَّة رَحِمَهُٱللَّهُ: «وسطٌ في النِّحل كما أنَّ مِلَّة الإسلام وسطٌ في الملل»[3].

ومن المعلوم: أنَّ أهل السنَّة والجماعة هم أصحاب رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ،

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة: «والحقُّ الخالص الذي لا باطل معه فيه مع أهل السنَّة والجماعة، وهذا معروفٌ بالتَّتبع في كثيرٍ من العقائد والأصول»اهـ

انظر: «طريق الوصول إلى العلم المأمول»: (ص/٢٢).

فتَجِدُ الفِرَقَ المُنتسبة للإسلام عندَها بعضُ الحقِّ وعندها كثيرٌ من الباطل، لكن أن يوجد الحقُّ بأجمعه في طائفةٍ، لا يوجد في غيرِ أهل السنَّة والجماعة، لذلك هم خير من يُمثِّل الوسطيَّة التي جاء بها الإسلام.

(٢) انظر: «وسطيَّةُ أهل السنَّة بين الفِرَق»: (ص/٢٨٧).

(٣) «الفتاوى»: (١٤٠/٤).

وسطٌ في النِّحل: أي: في الفِرَق، كما أنَّ ملَّة الإسلام، وسطٌ في المِلَلِ: أي: في الدِّيانات.

وهم التابعون لهم بإحسانٍ، ومن سار على منهجهم، وسلك طريقتهم إلى يوم الدِّين[1]، ولم يَتَسَمَّ أهل السنَّة والجماعة بهذا الاسم «**أهلُ السنَّة والجماعة**» إلاَّ بعدما ظهرت البدع، وتعدَّدت فِرَقُ الضلال، وأخذَ كلٌّ يدعو إلى بدعته وهواه مع انتسابهم في الظاهر إلى الإسلام.

مِنْ هنا كان لابُدَّ لأهل الحقِّ أن يُعرَفوا بأسماءَ تُميِّزهم عن غيرهم من أهل الابتداع والانحراف في العقيدة، فظهرت حينئذٍ أسماؤهم الشرعيَّة المستمَدَّة من النَّصوص الشرعيَّة، فمِنْ أسمائِهم: «**أهل السنَّة**» و«**أهل السنَّة والجماعة**» و«**الفرقة الناجية**» و«**الطائفة المنصورة**» و«**أهل الحديث والأثر**»[2].

لكن لمَّا تسمَّت بعض الطوائف المبتدعة بأهل السنَّة، وهم ليسوا على معتقدِ أهل السنَّة والجماعة[3] من هنا تسمىَّ أهل السنَّة والجماعة بـ «**السَّلفيِّين**»، وأطلَقوا على دعوتِهم «**الدَّعوة السلفيَّة**»، فقيَّدوا اتِّباع الكتاب والسنَّة بفهم السَّلف الصَّالح من الصَّحابة والتَّابعين، ومن تبعهم بإحسانٍ ممَّن عُرف بتمسُّكه بالسنَّة والإمامة فيها، واجتناب البدعةِ والتحذيرِ منها[4].

---

(١) وكلُّ من سلك هذا المسلك، ونهج هذا المنهج الذي كان عليه أصحابُ رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من أهل السنَّة والجماعة.

(٢) وستأتي -إن شاء الله- أدلَّة هذه التسميات.

(٣) في جميع الأبواب، يعني: تجدُ في كتب العقائد من يسمُّون أنفسهم بأهل السنَّة والجماعة، وفي الحقيقة إذا تأمَّلت وجدت أنَّهم ليسوا كذلك.

(٤) هذا هو الميزان.

وقد أَمرنا الله باتِّباع الصَّحابة[1]، واقتفاءِ أثرهم، وسلوكِ منهجهم، قال تعالى: ﴿وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ [سورة لقمان:١٥][2].

يقول ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكلٌّ من الصَّحابة منيبٌ إلى الله فيجبُ اتِّباع سبيله، وأقوالُه واعتقاداتُه من أكبر سبيله، والدَّليلُ على أنَّهم مُنيبون إلى الله تعالى أنَّ الله قد هداهم، وقد قال: ﴿وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴿١٣﴾﴾ [سورة الشورى:١٣]»[3].

وقد رضي الله عن الصَّحابة، وعمَّن تبعهم بإحسانٍ، قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [سورة التوبة:١٠٠][4].

---

(١) قد يقول قائل: كيف نعرف أنَّ الكتاب والسنَّة يجب أن نفهمها بفهم السَّلف الصَّالح؛ لأنَّ كلًّا ممن ينتسب إلى الإسلام يدَّعي أنَّه يستدلُّ بالكتاب والسنَّة؟ [ترقَّب الجواب مفصَّلا ص/٣٢ (الحاشية رقم ٣)]

(٢) كلُّ من أناب إلى الله أولًا بقلبه، ثمَّ بعد ذلك بجوارحِه، وصحَّت إنابتُه إلى الله عَزَّوَجَلَّ فيُتَّبع سبيله، وأوَّلُ من أناب إلى الله من هُمْ؟ لا شكَّ أنَّهم الصَّحابة.

(٣) «إعلام الموقعين»: (١٢٠/٤).

وقد عَلِمْنَا من نصوص الكتاب والسنَّة أن الصَّحابة ممن أنابَ إلى الله عَزَّوَجَلَّ، بل هم أوَّل من أناب إلى الله عَزَّوَجَلَّ.

(٤) ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾ الذي سبقوا غيرهم من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، وبالاعتقاد الصَّحيح والمتابعة الصَّحيحة للكتاب والسنَّة.

﴿مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ﴾ الذين تركوا أهلهم وديارهم ونصروا الله ورسوله: ﴿وَٱلْأَنصَارِ﴾. =

فليسَ من الابتداع في شيءٍ أن يتسمَّى أهل السنَّة والجماعة بـ«السَّلفيِّين»؛ إذْ إنَّ مُصطَلح «السَّلف» يُساوي تمامًا مُصطَلح «أهل السنَّة والجماعة»، ويُدْرَك ذلك بتأمُّلِ اجتماع كلٍّ من المصطلحين في حقِّ الصَّحابة، فهم السَّلف الصَّالح، وهم أهل السنَّة[1]، فكما يصِّحُ لنا القول: «سنِّيٌّ» نسبةً إلى أهل السنَّة، يَصِحُّ لنا القَولُ: «سلفيٌّ» نسبةً إلى السَّلف لا فرق[2].

وإنَّه بعد وجود الفِرَق، وحصول الافتراق أصبح مدلولُ السَّلف منطبقًا[3] على من حافظَ على سلامةِ العقيدة والمنهج طِبْقًا لفهم الصَّحابة والقرونِ المُفضَّلة، ويكون هذا المُصطَلح «السَّلف» مرادِفًا للأسماء الشرعيَّة الأخرى لأهل السنَّة والجماعةَ.

وأنَّ الدعوة إلى اتِّباع السَّلف، أو الدعوة السَّلفيَّة إنَّما هي دعوةٌ إلى الإسلام الحقِّ وإلى السنَّة المحضة، ودعوةٌ إلى العودة إلى الإسلام كما أُنزل على النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتلقَّاه عنه أصحابه الكِرَام، ولا شكَّ أنَّ هذه الدعوةَ، دعوةُ حقٍّ،

= ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾.

﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم﴾ يأتي بعد ذلك اتَّبعوا المهاجرين والأنصار، النتيجة أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ قد -رضي الله عنهم ورضوا عنه- وكافأهم بأنْ أعدَّ: ﴿لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾.

(١) انظر: «موقف أهل السنَّة من أهل البدع»: (ص/٦٣).

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) على أيِّ شيءٍ؟ حتَّ الآن يوجد من يدَّعي السلفيَّة وهو في الحقيقة ليس كذلك.

والانتسابُ إليها حقٌّ.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا عيْبَ على من أظهر مذهبَ السَّلف، وانتسب إليه، أو اعتزى إليه، بل يَجبُ قَبول ذلك منه، فإنَّ مذهب السَّلف لا يكون إلَّا حقًّا»[1].

وقد كان لأئمَّة الإسلام من أهل السنَّة الأثرُ الكبيرُ في الدَّعوة إلى السُنَّة، والعودة إلى طريق السَّلف، ومنهجُهم، والاقتداء بهم[2]، ومن هؤلاء الأئمَّة: مالكٌ، والشافعيُّ، وأحمدُ، وابنُ خُزَيمةَ، وابن أَبي عاصِمٍ، والأَصْبهانيُّ، والآجُرِّيُّ، وغيرهم.

ثمَّ شيخُ الإسلام ابن تيميَّة وتلاميذُه: كابن القيِّم، وابن عبد الهادي، وابن كثيرٍ، والذهبيُّ.

ثمَّ شيخ الإسلام محمَّد بن عبد الوهاب، وأئمَّة الدَّعوة من بعدِه؛ ممَّا أدَّى إلى ظهور اتِّجاهٍ سلفيٍّ على مرِّ التَّاريخ، يَستقي أُسُسَ دينِه وعقيدتِه من كتاب الله وسنَّة رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وسيرة السَّلف الصَّالح، ويُقاوِمُ كلَّ تيَّارٍ بدعيٍّ يَخرج عن هذه الأُسُس.

وقد أطَلْتُ في بيانِ هذا الأمر وتوضيحِه، لأنَّنا نَسمَع ونقرأ من يطعن في السَّلفيَّة، والتسمِّي بها، أو يدَّعي أنَّها حزبيَّةٌ، وأنَّه لا فرقَ بينها وبين الجماعات الحزبيَّة المُعاصرة، وقد يقول البعضُ بأنَّ مؤسِّس السلفيَّة، هو الإمام

---

(١) فإذا انتسب إليهم وسلك مسلكهم وأخذ بعقيدتهم ومنهجهم؛ إذن فيصحُّ له أن ينتسب إليهم، وأن يدعو بدعوتهم، وأن ينصر هذه الدعوة.

(٢) إذا تأمَّلت وقرأت ما دوَّنه أئمَّةُ الإسلام لوجدت أنَّ هذا الأمر ظاهرٌ.

محمَّد بن عبد الوهاب[1].

والحقيقةُ: أنَّ الإمام محمَّد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنَّما هو داعيةٌ من دعاة السلفيَّة، ومُجدِّدٌ من مُجدِّديها، أحيا معالِمها بعد دُرُوسِها، وأعادها نقيَّةً صافيةً في هذه الجزيرة بعدما تكدَّر صَفْوُها، وطَغَتْ عليها البدع والخرافات[2].

بل إنَّ هذه الدولة المباركةَ -المملكة العربيَّة السّعوديَّة، حرسها الله- دولةٌ سلفيَّةٌ، ودعوتها دعوةٌ سلفيَّةٌ، كما نصَّ على ذلك مُؤسِّسُها الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

حيث قال في خِطابِه الذي ألقاه في حجِّ عام (١٣٦٥هـ): «إنَّني رجلٌ سلفيٌّ، وعقيدتي هي السَّلفيَّة، التي أمْشِي بمقتضاها على الكتاب والسنَّة».

وقال في الخِطاب نفسه: «يقولون: إنَّنا وهَّابية[3]، والحقيقةُ: أنَّنا سلفيُّون مُحافظون على ديننا، ونتَّبع كتاب الله وسنَّة رسوله، وليس بيننا وبين المسلمين إلَّا كتابُ الله وسنَّةُ رسوله»[4].

---

(١) كما تجد في بعض الكتُب المُعاصرة، لمَّا يتكلمون عن الجماعات: جماعةُ كذا جماعةُ كذا، ويذكرون السَّلفيَّة ويقولون مُؤسِّسُها محمَّد بن عبد الوهاب.

(٢) في زمنه في هذه الجزيرة.

(٣) المُخالفون لأهل السنَّة والجماعة في كلِّ زمنٍ يَنبُزون أهل السنَّة والجماعة بالألقاب السيِّئة لتنفيرِ النَّاس منهم.

(٤) «المصحف والسَّيف»: (ص/١٣٥-١٣٦).

فالمملكة قامت على الإسلام الحقِّ المبنيِّ على كتاب الله وسنَّة رسوله، وِفْقَ فَهْمِ سلف الأمَّة[1]، ولذا اتَّسمت سياستُها بالحِكْمَة والعدل، والتسامح مع المذاهب الفقهيَّة المعتبرة[2].

وبناءً على هذا، فإنَّ طلَّاب كلِّيَّات الشَّريعة في المملكة يدرُسون فقهَ الأئمَّة الأربعة: أبي حنيفةَ، ومالكٍ، والشافعيِّ، وأحمدَ، ولاسيَّما في الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة؛ لأنَّ الخلاف بين هذه المذاهب ليس في العقيدة، وإنَّما في الفروع الفقهيَّة.

يقول الملك عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «...والذي نمشي عليه هو طريق السَّلف الصَّالح، ولا نكفِّرُ أحدًا إلَّا من كفَّره الله ورسوله[3]، وليسَ من مذهبٍ سوى مذهب السَّلف الصالح، ولا نؤيِّد بعض المذاهب على بعضها، فأبو حنيفة، ومالك، والشافعيُّ، وابنُ حنبل أئمَّتِنا». اهـ كلام هذا الإمام.

وهُوَ كلامٌ نفيسٌ يُمثِّل المعنى الصَّحيح للسلفيَّة الذي هو المعنى الصَّحيح للإسلام.

---

(١) وقد طَبَّقت الإسلام الصَّحيح البعيد عن الإفراطِ والتفريط.

(٢) كمذاهب الأئمة الأربعة: أبي حنيفة، ومالك، والشافعيِّ، وأحمد بن حنبل.
وكما تعلمون، فإنَّ الخلاف الذي حدث بين أئمَّة المذاهب والأتْباع خلافٌ كبيرٌ ولكنَّه ليس في العقيدة في الأصل، وإنَّما في فروعٍ فقهيَّةٍ على حسب أُصولِ كلِّ مذهبٍ، وطريقةِ استدلالِه ووجهةِ نظرِه التي يراها.

(٣) وهذا حقٌّ؛ فإنَّه لا يُكَفَّر إلا من كفَّره الله ورسوله.

وفي هذه الآونة يتعرَّض الإسلام[١] عمومًا، والمملكة العربيَّة السُّعوديَّة[٢]، والدعوة السَّلفيَّة[٣] خصوصًا إلى افتراءٍ وظلمٍ وتشويهٍ وقلبٍ للحقائق من قِبَل بعض السَّاسة والكُتَّاب الغربيِّين المُعادِين للإسلام، والذين تقِفُ الصهيونيَّة وراءهم، ويَقِفُ معهم في ظلمهم وافترائهم من تأثَّر بهم في بعض البلدان، ومع أنَّ الدعوة السلفيَّة هي أبعدُ ما يكون عن التكفير والتبديع والتفسيق بغير دليلٍ[٤]، وهي أبعدُ ما يكون عن الغلوِّ والتطرُّف؛ إلاَّ أنَّ هذه الدعوة المباركة أُلصق بِهَا مَا ليسَ فيهَا، ونُسِبَ إليهَا من ليسَ على مِنهاجها؛ ممَّا شوَّه جَمالَها وغيَّر حقيقتها ونفَّر منها، وزهَّد النَّاس فيها[٥].

---

(١) وليس بمستغربٍ عداوة اليهود والنَّصارى والكفَّار للإسلام والمسلمين، قال تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾.

وهذه البلاد تتعرَّض أيضًا لعدَاءٍ شديدٍ لكونها تُطبِّق الشريعة وتعمل بها وتدعو النَّاس إليها، والدعوة السَّلفيَّة على وجهِ الخُصوص تُشَوَّهُ في الزَّمنِ الحاضرِ وما ذاك إلاَّ لأنَّها سارت على المنهج الصَّحيح والعقيدة السليمة.

(٢) لكونِها تُطبِّق الشريعة.

(٣) لكونها تُمثِّل الإسلام بمعناه الصَّحيح.

(٤) التكفير حقٌّ شرعيٌّ دلَّت عليه الأدِلَّة الشرعيَّة وكذلك التبديع، لكن المذموم أنْ يكون ذلك بغير حقٍّ.

(٥) بعضهم يقول: سلفيٌّ، ماذا يفعل؟ قد يفرُّ لِمَا يسمعه من تشويهٍ متعمَّدٍ لهذه الدعوة خصوصًا لوجود جماعاتٍ تسمَّت بالسَّلفيَّة وهي مِنْ أبعد ما يكونْ عن التمسُّك بالسَّلفيَّة وبالمعنى الصَّحيح للسَّلفيَّة.

وإنَّ من أبرَزِ العوامل التي كانت سببًا في ذلك: هُوَ وُجود الجماعات الإسلاميَّة الحزبيَّة المُعاصرة المتأثِّرة بفِكْر الخوارج [1]؛ لكون بعض رموزٍ وقادةٍ ومفكرِّي هذه الجماعات قد يُوافقون المنهج السلفيّ في بعض الطروحات والتوجُّهات [2].

بل قد يتكلَّم بعضهم باسم السَّلفيَّة، وهم ليسوا كذلك ممَّا جعلَ الأمر يَلتَبسُ على الكثير مِنَ النَّاس الذين قد تخفى عليهم الحقيقة ظنًّا منهم أنَّ هذه الجماعات سلفيَّةٌ؛ أو على الفكرِ الوهَّابيِّ كما يحلو للبعض تسميتها بذلك.

وإنَّك لتعجب ممَّن يُسَمِّي الجماعات الحزبيَّة بالجماعات السلفيَّة الجهاديَّة، وكيف تكون سلفيَّةً، وهي مخالفةٌ لها في العقيدة والمنهَج؟!

وكيْفَ تكون جهاديَّةً والمعنى الشرعيُّ الصَّحيح للجهادِ مُنْتفٍ عن هذه الجماعات لعدم توفُّر الشُّروطِ الصَّحيحةِ للجهاد في هذه الجماعات؟! [3]

---

(١) هناك جماعاتٌ تُسميّ نفسها بالسَّلفيَّة، وإذا تأمَّلتَ مناهجها وطرق استدلالها وكثيراً من أحكامها، تجدُها على منهجِ الخوارجِ وطريقةِ الخوارجِ وليست على المنهج السَّلفيِّ الصَّحيح، لكن هي تتسمَّى بالسَّلفيَّة، والإعلام ينشُر أنَّها سلفيَّةٌ، السَّلفيَّة الجهادية، السَّلفيَّة القتاليَّة، السَّلفيَّة الفُلانيَّة، وإذا رأيتَ أعمَالها وأقوالها إذ بها لا تتَّفق مع حقيقةِ السَّلفيَّة الحقَّة التي تعني الكتاب والسنَّة بفَهمِ السَّلفِ الصَّالح.

(٢) وإن كانوا يخُالفون في الكثير من العَقيدَة والمنهج.

فتجدُ من يُوافِق ما عليه السَّلف في باب العقيدة من حيث الجملة، في باب الأسماء والصِّفات، في باب العبادة، لكن نجدها في باب التكفير خصوصًا تكفيرِ الحاكم وتكفيرِ المُخالفين لا تَتَّبِعُ منهج السَّلف.

(٣) الجهاد له معنىً عامٌّ، ومعنىً خاصٌّ. =

= المعنى العام: كلُّ عملٍ يُراد به نُصرةُ الإسلام والدعوةُ إليه والتمسُّكُ به والذبُّ عنه، وإعزازُ الإسلام وأهلِه، هذا يدخل في المعنى العامِّ للجهاد، ولذلك لمَّا تكلَّم العلماء في أنواع الجهاد قالوا: جهادُ النَّفس، والشَّيطان، وجهادُ أهل الأهواء والبدع.

- فلمَّا ذكروا جهاد النَّفس قسَّموه إلى مراتب أربعة: جهادُ النَّفس بالعلم النَّافع والعمل الصَّالح والدعوةِ إلى ذلك والصَّبر عليه.

- ثمَّ لمَّا تكلَّموا على جهادِ الشَّيطان قسَّموه إلى مرتَبَتَيْن: جهادٌ بدفع الشَّهوات، وجهادٌ بِدَفع الشبهات.

- ثمَّ لمَّا تكلَّموا على جهاد أهل الأهواء والبدع والمعاصي جعلوه على مراتبَ: جهادهم باللِّسان، وجهادهم باليد، وجهادهم بالقلب على حسب الأحوال المُقتضية لذلك، وعلى حسب الشُّروط المتوَّفرة في الآمِر الذي يأمُر بذلك.

لمَّا تكلَّموا على النَّوع الخاصِّ: الذي يُراد به جهاد الكفَّار نجد أنَّ العلماء ذكروا شروطًا وضوابطَ لهذا الجهاد، وذكروا أنَّ الجهاد عبادةٌ من العبادات، وكلُّ عبادةٍ لا تصِّحُ إلاَّ إذا وُجدت شروطها وأسبابها وانتفت موانعها، لذلك لمَّا تكلَّموا عن جهاد الكفَّار ذكروا أنَّ هناك شروطًا لا بُدَّ منها في المجاهد المسلم، وشروطًا لا بُدَّ من تحقُّقِها في المقاتَل الكافر.

✪ فذكروا شروطًا خمسةً في المجاهد المسلم لا بُدَّ منها في أيِّ جهادٍ، سواءً كان جهادَ طلبٍ أو جهاد دفعٍ، لا يكون مشروعًا فضلاً عن أن يكون واجبًا أو مستحبًّا حتى توجد هذه الشُّروط، وهي:

أولا: الإخلاصُ لله عزَّوجلَّ، وهو شرطٌ في العبادات كلِّها.

ثانيا: القدرةُ، وهو شرطٌ في العبادات كلِّها، لكنَّ القدرة المعتبرة في الجهاد هي القدرة والقوَّة التي يَغلِب على الظَّنِّ أنَّها تكسِير شَوْكَة العدوِّ، قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم =

= مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [سورة الأنفال: ٦٠].

﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾: يدخل فيها كلُّ قوَّةٍ ممكنةٍ، وكلُّ زمانٍ بحسبه، في زمن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «ألا إنَّ القوَّة الرَّمي، ألا إنَّ القوَّةَ الرَّمي، ألا إنَّ القوَّة الرَّمي». ذكرتِ الآيةُ الخيلَ، لماذا؟ قالوا: لأنَّه أقوى آلةٍ يُقاتَل عليها في ذلك الزَّمان، وذكرَ في الحديث: «الرَّمي»، أقوى آلةٍ يُقاتل بها في ذلك الزَّمان، قالوا: وكُلُّ زمانٍ يُقاتَل فيه بحسبه.

وفي آخر الآية: ﴿تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾، قالوا: فأيُّ قوَّةٍ لا تُرهب العدو فليست قوَّةً معتبرةً من النَّاحية الشرعيَّة.

فنجد أوَّلاً: الإخلاص لله عَزَّوَجَلَّ، «مَنْ قَاتَلَ لتَكُونَ كَلمَةُ اللهِ هِيَ العُلْيَا فهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ».

ثانيًا: القوَّةُ التي يغلب على الظَّنِّ أنَّها تَكسِرُ شَوْكَةَ العدوِّ.

ثالثًا: ألَّا يترتب على الدخول في القتال مفسدةٌ أعظمُ من مفسدةِ تَركِه، فتَركُ الجهاد مفسدةٌ، لكنْ إذا كان الدخول فيه يترتَّب عليه مفسدةٌ أعظم يكون ذلك ليس مشروعًا: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾، إذا كان يؤدِّي إلى إلحاق الضَّرر البالغ بالمسلمين وليس فيه كسرُ شوكة العدوِّ فلا يدخل في المعنى المشروع.

رابعًا: أن تكون الرَّايةُ معلومةً، ليسَ رايةً عِمِّيَّةً مجهولةً لا تُدرى، لا يُعلم من هو قائدُها أو صِفاتُ هذا القائد، فلا بدَّ أن تكون الرَّاية معلومةً تنصُر السنَّة.

خامسا: أن يكون بإذن وليِّ الأمر، إن كان حاكمًا عامًّا للمسلمين فالأمر إليه، أو عامًّا لقُطرٍ من الأقطار فالأمر إليه في القُطر الذي هو فيه، ولا يخرج أحدٌ من هذا القُطر إلَّا بإذنه؛ لأنَّ العلماء قد أجمعوا أنَّه عند تَعَدُّدِ الأقطار الإسلاميَّة فإنَّه يكون للحاكم=

وإنَّ العبرة بالحقائق والمعاني لا بالألفاظ والمسمَّيات[1]؛ لذا يجب التنبُّهُ للخلطِ والتضليلِ الموجودِ في السَّاحة الإسلاميَّة اليوم.

ويجب العمل على تصفية الإسلام ممَّا أُلصق به، ممَّا ليس منه، وتربيةِ النشءِ المسلم على الإسلام الحقِّ المستقى من النَّبع الصَّافي: كتاب الله، وسنَّة

= في القُطر الذي هو فيه ما للإمام الأعظم، وعليه ما على الإمام الأعظم، فأيُّ خروجٍ لأيِّ جهادٍ في أيِّ مكانٍ في بلدٍ يكون الإنسانُ له في عنقهِ بيعةٌ لوليِّ أمرِه لا يكون هذا الجهادُ مشروعًا إلاَّ بإذنٍ من ولي أمر هذه البلاد، هذا بالنسبة للمجاهد المسلم.

✿ وإذا نظرنا في الكافر الذي يُقاتَل، نجد العلماء ذكروا شروطًا خمسةً:

أولا: ألاَّ يكون ذمِّيًّا، الذِّمِّيُّ: الكافر الذي يُقيم في ديار المسلمين.

ثانيا: ألاَّ يكون معاهدًا؛ أي: بينه وبين المسلمين صُلحٌ.

ثالثا: ألاَّ يكون مُسْتَأمَنًا، بأن كان من أهل الحرب دخل ديار المسلمين بأمانٍ.

رابعا: أنْ يكون من أهل القتال، ليس امرأةً ولا صبيًّا وليسَ شيخًا كبيرًا هَرِمًا ولا من انقطع وترك القتال.

خامسا: أنْ يكونَ في مواجهةٍ معلومةٍ بين المسلمين وبين الكفَّار، المسلمون بقيادتهم والكفَّار معروفون بقيادتهم، ليس بالتفجيرات ولا الاغتيالات ولا الانتحارات؛ لأنَّ هذه إنَّما تجرُّ شرًّا وبلاءً على المسلمين ولا تتفق مع المعاني الشرعيَّة الصحيحة للجهاد. فهذا المعنى الشرعي هو الذي نقول عنه أنَّه غير موجودٍ في هذه الجماعات بحيثُ تُسمِّي نفسها جهاديَّةً أو تُعلن الجهاد العامَّ وهي ليست مخوَّلةً فيه شرعًا.

(١) لو أنَّ إنسانًا سمىَّ عملاً من أعماله جهادًا، هل تصحُّ له التَّسميَّة؟ ما تصحُّ إلاَّ إذا كانت موافقةً لمَا في الشَّرع، ولذلك تجد الخوارج قاتلوا الصَّحابة وسمُّوا ذلك جهادًا، هل صحَّت لهم التَّسميَّة؟ أبدًا.

فالعبرة هي بالمعاني لا بالألفاظ والمسمَّيات.

رسوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وِفقَ فَهْمِ سلف الأمَّة، والذَّوْدِ عن هذا الدِّين[1]، وإظهارِه بالمظهر اللائق به[2].

ولقد منَّ الله على أمَّة نبيِّه محمَّدٍ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بإكمَال دينِهَا، وإتمام نعمته عليها، ورضاهُ عنها بالإسلام الذي لا يقبلُ دينًا سواه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [سورة المائدة:٣][3].

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [سورة الأنعام:١٥٣][4].

---

(١) المُوافق للسنَّة.

(٢) هذا من الجهاد في سبيل الله.

(٣) ما في الكتاب والسنَّة كافٍ لهذا الدِّين، فمَنْ زعم بأنَّ النَّاس بحاجةٍ في عقائدهم وفي معاملاتهم وفي أحكامهم إلى علومٍ أخرى غير الكتاب والسنَّة، كعلم الكلام يكون هذا من المُبطلين ومن المُخالفين لشرع الله عَزَّوَجَلَّ، فالإسلام كَمُل قبل أنْ ينتقل النَّبيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى الرَّفيق الأعلى.

ولذلك قال غيرُ واحدٍ من السَّلف: ما لم يكن زمنَ النَّبيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دينًا فلا يكونُ اليوم دينًا.

لذلك كلُّ ما يُحدَثُ من العبادات ليس من عمل النبيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو أمر به أو عمل به الصحابة فليس من الإسلام في شيء.

(٤) أي: أنَّ هذه الأحكام التي جاءت في كتاب الله وأوضحَها الله عَزَّوَجَلَّ هي الطريق الموصل، بل هي أقرب الطُّرق وأقصر الطُّرق الموصلة إلى رضوان الله عَزَّوَجَلَّ، ولذا قال سبحانَه وتعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ﴾؛ أي: الطُّرق المخالفة لهذا الصراط المستقيم ﴿فَتَفَرَّقَ =

يقول ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا لأنَّ الطريق الموصل إلى الله واحدٌ، وهو ما بعث به رسله، وأنزل به كتبه، ولا يصل إليه أحدٌ إلَّا من هذا الطريق، ولو أتى النَّاس من كلِّ طريقٍ، واستفتحوا من كلِّ بابٍ، فالطُّرق عليهم مسدودةٌ، والأبواب عليهم مغلقةٌ، إلَّا من هذا الطريق الواحد فإنَّه متَّصِلٌ بالله موصلٌ إليه»[1] اهـ.

وقد أَمَرَنا الله عند التنازع بالرَّدِّ إليه، وإلى رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والردُّ إلى الله هو الردُّ إلى كتابه، والردُّ إلى رسوله هو الردُّ إليه في حال حياته، وإلى سُنَّتِه بعد وفاته، قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ [سورة النساء:٥٩][2].

فكلمة (شيءٍ) هنا: نكرةٌ في سياق الشَّرط تعمُّ كلَّ اختلافِ التَّضادِّ في الأصول والفروع[3].

= بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾، فتتشعَّب بكم الطُّرق والسُّبل، وتضلُّون عن معرفة هذا الصراط المستقيم.

(١) «التفسير القيِّم»: (ص/١٤-١٥).

وهو أيسر الطرق وأخصر الطرق، فمن سلك غير هذا الطريق فلن يصل إلى رضوان الله وهو الجنَّة، وإنَّما سيضل به الطريق الذي اتَّبعه إلى ما لا تُحمد عقباه.

(٢) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [سورة النساء:٥٩]، ذكرت الآية في أوَّلها طاعة الله وطاعة الرسول، ثم طاعة ولاة الأمر في المعروف.

(٣) قاله الشيخ الشنقيطيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «أضواء البيان»: (٣٢٣/١).
وكلُّ اختلافٍ وُجد يجب ردُّه إلى كتاب الله وإلى سنَّة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

يقول ابن القيِّم: «ولو لم يكن في كتاب الله وسنَّة رسوله بيانُ حكمٍ ما تنازعوا فيه، ولم يكن كافيًا لم يأمر بالردِّ إليه؛ إذ من المُمتَنع أن يَأمُر اللهُ تعالى بالردِّ عند النزاع إلى من لا يوجد عنده فصل النِّزاع»[1] اهـ.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [سورة الأنعام:١٥٩].

وقال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [سورة النساء:١١٥][2].

---

(١) «إعلام الموقعين»: (٤٩/١).

تجد ممَّا شاع في هذه الأزمنة المتأخِّرة، أنَّ هناك من يجعل الخلاف حُجَّةً، يقول هذه المسألة فيها قولان، وهذه المسألة فيها أقوالٌ، فلانٌ قال بهذا القول، وفلانٌ قال بهذا القول، فيجعل الأقوال نفسها يجعل الخلاف نفسه حجَّةً؛ حتى شاع عند كثيرٍ من العوام أنَّهم إذا وجدوا مسألةً مختلفًا فيها جعلوها من الأمور السَّهلة اليسيرة التي اختلف فيها العلماء، حتى سمعنا في الأزمنة المتأخِّرة، قالوا: الغناء والمزامير اختلف فيها العلماء، صلاة الجماعة اختلف فيها العلماء، إسبال الثياب اختلف فيه العلماء، وهكذا، والله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [سورة النساء:٥٩].

إذا كان الصحابة إذا اختلفوا على قولَيْن ليس أحدُ القولين أولى من الآخر، وإنَّما يُرجح القول الذي دلَّ عليه الدَّليل، فكيف من كان دون الصحابة؟!

(٢) لو أنَّ الآية اكتفت بذكر اتِّباع الرسول، أليس كافيًا؟ ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ﴾ الذي يُخالف الرسول من بعدما تبيَّن له الهدى ألاَّ يكون ضالًّا؟ لا شكَّ أنَّه يكونُ ضالًّا، ما فائدة ذكر ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، من هُمُ المؤمنون هنا؟ الصَّحابة، أوَّل المؤمنين هم الصَّحابة؛ هذا دليلٌ على وجوب اتِّباع الكتاب بفهم=

فتوعَّد الله من اتَّبَعَ غيرَ سبيلِ المؤمنين، فدلَّ على أنَّ اتِّباع سبيلهِم في فَهْمِ شرعِ الله واجبٌ، ومخالفتُه ضلالٌ، وأثنى الله على السَّابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصار، وعلى من اتَّبعهم فقال: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١٠٠﴾ [سورة التوبة:١٠٠].

وبيَّن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّ خير النَّاس قرنُه، ثمَّ الذين يَلُونَهم، فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الذِينَ يلُونَهُمْ، ثُمَّ الذِينَ يلُونَهُمْ»(١).

وأمر صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باتِّباع سنَّتِه، وسنَّة خلفائِه الرَّاشدين، وحذَّر من مخالفتهم، فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَلَيْكُم بسُنَّتِي وسُنَّة الخُلَفاء الراشِدِينَ المَهْدِيِّين مِنْ بَعْدِي، تمَسَّكُوا بِها، وعَضُّوا عَلَيْها بالنَّواجِذِ، وإيَّاكُم ومُحْدَثاتِ الأمُورِ، فإنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وكُلَّ بدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»(٢).

ووصف صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الفِرقَة النَّاجية بقوله: «مَا أَنَا عَليْهِ اليَوْمَ وأَصْحَابِي»(٣).

= الصَّحابة لأنَّهم عايشوا التنزيل وعاصروه، فَهِمُوا ما أُنزِل على النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وطبَّقوه في واقعهم العمليِّ.

(١) رواه البخاريُّ في «صحيحِه».

(٢) رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وهو حديثٌ صحيحٌ.

(٣) رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وهو حديثٌ صحيحٌ.

إذن السؤال الذي ذكرناه في الأوَّل، ما الدليل على أنَّ فَهْمَ الكتاب والسنَّة يجب أن يُقيَّد بفهم السَّلف؟

- من الكتاب: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ =

فدلَّت هذه النُّصوص وغيرُها عَلى وجوب اتِّباع الكتاب والسُّنَّة، ووجوب اتِّباع سبيلِ المؤمنين.

وأَوْلى المؤمنين الذين يجب اتِّباع سبيلهم: هُم أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما تقدَّم قولُ ابنُ القيِّم: «وكلٌّ مِنَ الصَّحابةِ منيبٌ إلى الله تعالى؛ فيجبُ اتِّباع سبيلِه، وأقوالُه واعتقاداتُه من أكبر سبيله»[1].

ويقول ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «اتَّبعوا ولا تبتدعوا فقد كُفيتم».

ويقول الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: «أصول السنَّة عندنا: التمسُّك بما كان عليه أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والاقتداءُ بهم، وتركُ البدع»[2].

فالواجب على كلِّ مسلمٍ هو: «اتِّباع الكتاب والسنَّة بفهم السَّلف الصَّالح».

ورغبةً منِّي في المشاركة في الدُّروس التي تُلقى في كلِّيَّة الشريعة بالجامعة الإسلاميَّة بالمدينة النبويَّة بقسم النَّشاط، فقد ألقيتُ -والحمد لله- عِدَّةَ دروسٍ

= نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ [سورة النساء:١١٥].

- ومن السنَّة: «مَا أَنَا عَلَيْهِ اليَوْمَ وَأَصحَابِي»، و«عَلَيْكُم بِسُنَّتِي وسُنَّة الخُلَفَاء الراشِدِينَ المَهْدِيِّين مِنْ بَعْدِي، تمَسَّكُوا بِها، وعَضُّوا عَلَيْها بالنَّواجِذِ، وإيَّاكُم ومُحْدَثاتِ الأُمُورِ».

فدلَّ الكتاب والسنَّة على أنَّ الفهم الصحيح للكتاب والسنَّة هو الذي يكون بفهم الصحابة، ومن سلك مسالك الصَّحابة بفهمهم واتَّبع طريقتَهم، فالوَاجب على كلِّ مسلِمٍ هو اتِّباع الكتاب والسنَّة بفهم السَّلف الصَّالح.

(١) «إعلام الموقعين»: (١٢٠/٤).

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة»: (١٥٦/١).

تتعلَّق بالمنهج[1] الصَّحيح، منهجِ السَّلف الصَّالح؛ لأنَّ السَّلفيَّة تعني: اتِّباع دين الإسلام على ما كان عليه أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومن تبعهم على مناهجهم.

وقد رغب منِّي بعض الإخوة أنْ أطبع هذه الدروس، فراجعتُها، وأضفتُ إليها بعض الإضافات المتعلِّقة بالموضوع، ورأيْتُ من المناسب تسميَتها: «كُنْ سَلَفِيًا عَلَى الجَادَةِ»[2]، وقد تضمَّنت الأمور التالية:

- أولا: المقصودُ بالسنَّة.
- ثانيا: المسمَّيات الشرعيَّة لأهل السنَّة والجماعة.
- ثالثا: المقصود بالسَّلف.

---

(١) قال الشيخ العلامة الدكتور صالح بن فوزان الفوزان -حفظه الله-:
«المنهج أعمُّ من العقيدة، المنهج يكون في: العقيدة، والسُّلوك، والأخلاق، والمعاملات، وفي كل حياةِ المسلم، كلُّ الخطة التي يسير عليها المسلم تسمَّى منهجًا.
أما العقيدة فيُراد بها: أصل الإيمان، ومعنى الشهادتين ومقتضاهما، هذه هي العقيدة» اهـ «الأجوبة المفيدة»: (ص/٥٧).

(٢) وهذه التسمية مأخوذةٌ ممَّا ذكره الشيخ الفاضل الدكتور بكر أبو زيد في كتابه القيِّم «حلية طالب العلم»: (ص/٨) حيث قال -أثناء كلامه على آداب طلب العلم في نفسه-، قال: «كُنْ سَلفيًّا على الجادَّة، طريقِ السَّلف الصَّالح من الصَّحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ فمن بعدهم ممَّن قفَا أثرهم في جميع أبواب الدِّين من: التوحيد، والعبادات، ونحوها، متميزًا بالتزام آثار رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتوظيف السُّنن على نفسك، وتركِ الجدال والمراء، والخوض في علم الكلام، وما يجلب الآثام، ويصدُّ عن الشرع».

✿ رابعا: وجوب إظهار مذهب السَّلف.

✿ خامسا: جواز الانتساب إلى السَّلف، والتَّلَقُّبْ بالسَّلفيَّة.

✿ سادسا: مَنهج السَّلف في العقيدة.

✿ سابعا: أهم مميِّزات المنهج السلفيِّ.

✿ ثامنا: منهج أهل البدع والأهواء.

✿ تاسعا: طريق الخلاص هو: بالاتِّباع، وترك الابتداع.

✿ عاشرا: أهمُّ علامات أهل الزيغ.

✿ الحادي عشر: بعض القواعد في المنهج السلفي:

أ- قاعدةٌ في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ب- قاعدةٌ في العبادات.

ج- قاعدةٌ في أنَّ مدار الدِّين على العلم النَّافع، والعمل الصَّالح.

د- قاعدةُ درء المفاسد مُقدَّمٌ على جلب المصالح.

هـ- قاعدةُ أنَّ الأحكام الأصوليَّة والفروعيَّة لا تتم إلَّا بأمرين وهما:

- وجود الشروط.

- وانتفاء الموانع.

✿ الثاني عشر: موقف السَّلف من المبتدعة: الحذر والتحذير.

✿ الثالث عشر: الردُّ على المخالف.

✿ الرابع عشر: الأبواب التي يجوز فيها الغيبة والجرح عند علماء الإسلام.

- الخامس عشر: شروط جواز غيبة المبتدع.
- السادس عشر: عقوبة من والى المبتدعة.

أسأل الله تعالى أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، وأن يوفِّقنا والمسلمين للعلم النَّافع، والعمل الصَّالح، وأنْ ينفعَ بما كتبتُ.

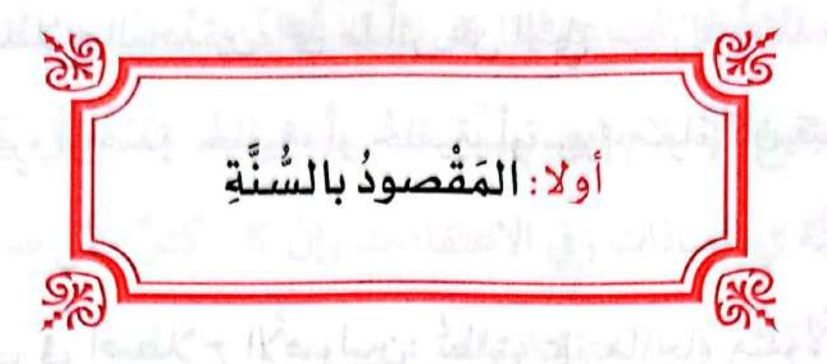
وصلَّى الله وسلم على عبده ورسوله نبيِّنا محمَّدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفقير إلى عفو ربه

عبدُ السَّلامِ بنِ سالِمٍ السُّحيْمِيُّ

المدينة النبوية

صفر عام ١٤٢٣هـ



أولا: المَقْصودُ بالسُّنَّةِ

لمَّا كان من المعروف أنَّ من مُسمَّيات أهل السنَّة والجماعة: «**السَّلَفِيُّون**»؛ فيَحسُن التعريف بالسُّنَّة في اللغة، وفي الاصطلاح، ثُمَّ بعد ذلك نُعرِّج على التعريف بمُسمَّيات أهل السنَّة والجماعة، وذكر سببِ ذلك.

❁ **فالسنَّة في اللغة**: هي الطريقة والسيرة[1].

وقد اختلف علماء اللغة: هل السنَّةُ مقصورةٌ في اللغة على الطريقةِ الحسنة، أو أنَّها تشمَل الحسنة والقبيحة؟

والصحيح: أنَّ المراد بها في اللغة: هي الطريقةُ سواءً كانت حسنةً، أو قبيحةً، وممَّا يدلُّ على ذلك: حديث النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**من سَنَّ في الإسلاَم سُنَّة حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا، وأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَمَن سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً؛ فَعَلَيْهُ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا**» رواه مسلم. حيث قسَّم النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السنَّةَ إلى: سُنَّةٍ حَسنةٍ، وسنَّة سَيِّئَةٍ.

❁ **أما تعريف السنَّة في الاصطلاح**: فلها اصطلاحٌ عند المُحدثين، كما أنَّ لَهَا اصطلاحًا عند الأصوليِّين، وكذلك عند الفقهاء[2].

---

(١) «النهاية» لابن الأثير: (٤٠٩/٢)، و«لسان العرب»: (٨٩/١٧).

(٢) وعند علماء العقائد.

❁ **فَفِي اصطلاح المُحدِّثين:** هي ما أُثِر عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ: خَلقيةٍ، أو خُلقيةٍ، أو سيرةٍ، سواءً كان قبل البعثة أو بعدها[1].

❁ **بينما هي في اصطلاح الأصوليين:** تُطلق على ما جاء منقولاً عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا لَم يُنَصَّ عليه في الكتاب العزيز، بل إنَّما نُصَّ عليه من جهته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان بيانًا لمَا في الكتاب أو لا[2].

❁ **وتُطلَق السنَّة في اصطلاح الفقهاء على ما ليس بواجبٍ[3]، فيقال:** هذا الشيء سنَّةٌ، أي: ليس بفرضٍ ولا واجبٍ، ولا محرَّمٍ ولا مكروهٍ[4].

❁ **ولكنَّ السنَّة عند كثيرٍ من السَّلف** أوسع من ذلك؛ إذ يعنون بالسنَّة معنى أوسع من معناها عند المحدثين، وعند الأصوليين، وعند الفقهاء؛ إذ يعنون بالسنَّة مُوافقة الكتاب وسنَّة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه سواءً في أمور الاعتقادات، أو العبادات، ويقابلها البدعة.

فيُقال: فُلانٌ على السنَّة؛ إذا كانت أعماله على وفق كتاب الله وسنَّة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

---

(١) «قواعد التحديث» للقاسمي: (ص/٦٤).

(٢) انظر: «أصول الأحكام» للآمدي: (١/١٦٩).

(٣) الفقهاء يقسمون الأحكام إلى: فرض، واجب، ومستحب، ومكروه، ومحرم.

(٤) انظر: «شرح الكوكب المنير»: (٢/١٦٠).

ويقال: فلانٌ على البدعة؛ إذا كان عمله مُخالفًا للكتاب والسنَّة، أو أحدهما.

يقول شيخ الإسلام ابن تيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولفظُ السنَّة في كلام السَّلف يتناول السنَّة في العبادَات وفي الاعتقادات وإنْ كان كثيرٌ مِمَّن صنَّف في السنَّة يقصدون الكلام في الاعتقادات»[١].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في الحمويَّةِ**: «السنَّة هي ما كان عليه رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعتقادًا، واقتصادًا، وقولًا وعملًا»[٢].

ويقول ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكثيرٌ من العلماء المتأخِّرين يخصُّ السنَّة بما يتعلَّق بالاعتقاد؛ لأنَّها أصل الدِّين، والمُخالف لها على خطرٍ عظيمٍ»[٣].

قلتُ: فالسنَّة إذا أُطلقت في باب العقائد إنَّما يُقصد بها: الدِّين كاملًا لا ما اصطلح عليه علماءُ الحديث، وعلماءُ الأصول، وعلماءُ الفقه.

قال ابن رجبٍ أيضًا: «السنَّة هي الطريق المسلوك، فيشمل ذلك: التمسُّكُ

---

(١) «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»: (ص/٧٧).

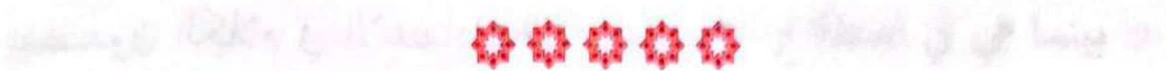
فمثلا: «السنَّة» للبربهاري، «السنَّة» لابن أبي عاصم، «السنَّة» لعبد الله بن أحمد وهكذا، لا يقصدون بها السنَّة في اصطلاح المحدِّثين والفقهاء والأصوليِّين.

(٢) «الحمويَّة»: (ص/٢).

(٣) «جامع العلوم والحكم»: (ص/٢٤٩).

ولذا كثرت المؤلفات على هذا المعنى باسم السنة، مثل: «السنَّة» للإمام أحمد، و«السنَّة» لأبي داود السجستاني، و «السنَّة» لابن أبي عاصم، و«السنَّة» لعبد الله ابن الإمام أحمد، و «السنَّة» لابن أبي حاتم الرازي، وغيرها.

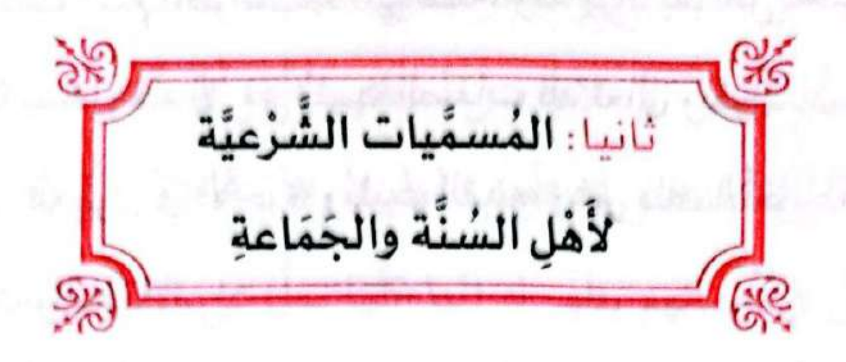
بما كان عليه النَّبيُّ ﷺ، وخلفاؤه الراشدون من الاعتقادات والأعمال والأقوال...»[1] إلخ.





(١) «جامع العلوم والحكم»: (ص/٢٦٢).

إذن السنَّة المراد بها هنا هي ما يقابل البدعة، هي اتِّباع الكتاب والسنَّة بفهم السَّلف الصَّالح.



ثانيا: المُسمَّيات الشَّرعيَّة لأَهْلِ السُنَّة والجَمَاعةِ

«أهلُ الشيءِ» هم: أخصُّ النَّاس به، يُقالُ في اللغة: أهلُ الرَّجل أخصُّ النَّاس به، وأهل البيتِ سُكَّانُه، وأهلُ الإسلام من يَدينُ به، وأهل المذهب من يدين به.

فمعنى أهل السنَّة: أخصُّ النَّاس بها، وأكثرُهُم تمسُّكًا بِها واتباعًا لَها، قولًا وعملًا واعتقادًا.

وهذا اللفظ أصبح مصطلحًا يُطلق ويُراد به أَحدُ معنيين:

المعنى الأول: معنًى عام: ويدخل فيه جميع من ينتسب للإسلام عدا الرافضة[1].

والمعنى الثاني: معنى أخصُّ، وأضيق من المعنى العام، ويُراد به أهل السنَّة المحضة الخالصة من البدع، ويخرج به سائر أهل الأهواء والبدع كالخوارج، والجهميَّة، والمرجئة، والشيعة، وغيرهم من أهل البدع.

يقول شيخ الإسلام: «فلفظُ أهل السنَّة يُراد به: من أثبت خلافة الثلاثة[2]،

(١) هذا المعنى ليس هو المقصود بالسنَّة في اصطلاح علماء السنَّة ممن تكلَّم في العقائد لكن له معنى عامٌ يُقابل الرَّافضة، يُرَاد بأهل السنَّة من عدا الرَّافضة.

(٢) هم أبو بكر، وعمر، وعثمان.

فيدخل في ذلك جميعُ الطوائف إلَّا الرَّافضة، وقد يُراد به: أهل الحديث والسنَّة المحضة فلا يدخل فيه إلاَّ من يُثبت الصفات لله تعالى ويقول: إنَّ القرآن غير مخلوقٍ، وأنَّ الله يُرى في الآخرة، ويُثبتُ القدر، وغير ذلك الأمور المعروفة عند أهل الحديث والسنَّة»[١].

إذن فأهلُ السنَّة: هم أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّهم تَلَقُّوا عنه مباشرةً أُصولَ الاعتقاد كما تلقُّوا أمور العبادة، فهم أعرف الخلق بسنَّة النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأتبعُ لها مِمَّن جاء بعدهم[٢]، وأهل السنَّة أيضًا هم التابعون لهم بإحسانٍ، المُقتفُون أثرهم[٣] في كل عصرٍ ومصرٍ، وعلى رأسهم: أهل الحديث والأثر.

ولَمَّا كان هذا اللقب «أهل السنَّة» يُطلق على أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومن اتَّبعهم على ما كانوا عليه من الهديِ؛ تنازعت الطوائف هذا اللقب[٤]، ولكنَّ العبرة بالحقائق، وليست بالدعاوى.

وإنَّه لَمَّا نشأت البدع في الإسلام وتعدَّدت فرق الضلال، وأخذ كلٌّ إلى بدعته وهواه مع انتسابِهم في الظَّاهر إلى الإسلام؛ كان لا بدَّ لأهل الحقِّ أن يُعرفوا بأسماءَ

(١) «منهاج السنَّة» لابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (١٦٣/٢).

(٢) فكل من جاء بعدهم يكون تبعًا لهم، فإن أراد النَّجاة بنفسه تبعهم وإن خالفهم فقد سلك سبيلَ غيرِ المؤمنين.

(٣) أي: أثر الصحابة.

(٤) أهل السنَّة والجماعة.

تُميِّزهم عن أهل الابتداع والانحراف في العقيدة، فظهرت حينئذٍ أسماؤُهم الشرعيَّة المُستمدَّةِ من الإسلام، فمن أسمائهم: «**أهل السنَّة والجماعة**»، «**الفرقة الناجية**»، «**الطائفة المنصورة**»، «**أهل الحديث والأثر**»، «**السَّلفيُّون**».

والمتأمِّلُ في أسمائهم يظهر له أنَّها كلُّها تدلُّ على الإسلام، فبعضها ثابتٌ لهم بالنَّصِّ، والبعض حصل لهم بسبب تحقيقهم للإسلام تحقيقًا صحيحًا، وهي تُخالف مُسميَّات أهل البدع وألقابهم.

فأسماءُ أهل البدع وألقابُهم إمَّا ترجع **إلى الانتساب لأشخاصٍ**؛ كالجهميَّة نسبةً للجهم بن صفوان، والزيديَّة نسبةً إلى زيد بن علي بن الحسين، والكُلاَّبية نسبةً إلى عبد الله بنِ كلَّاب، والكَرَّامية نسبةً إلَى مُحمَّد ابن كرَّام، والأشعريَّة نسبةً إلى أبي الحسن الأشعريِّ.

وإمَّا **إلى ألقابٍ مشتقَّةٍ من أصل بدعهم**؛ كالرافضة لرفضهم زيد بن علي، أو لِرَفضهم إمامة الشيخيْن[1]، والنَّواصب لَنصْبِهِم العداء لأهل البيت، والقدريَّة لكلامهم في القدر، والصُّوفية للبسهم الصوف[2]، والباطنيَّة لزعمهم أنَّ للنصوص ظاهرًا وباطنًا، والمرجئة[3] لإرجائهم الأعمال عن مسمىَّ الإيمان[4].

---

(١) أو لرفضهم السنَّة.

(٢) أو لاعتقادهم لِمَعاني أخرى يَزعُمون أنَّها تتصِّف بالصفاء، وفي الحقيقة هي مخالفةٌ لما عليه أهل الصَّفَا من الصحابة ومن سلك مسلكهم.

(٣) بكافَّةِ طَوَائفهم.

(٤) وهذا الذي يجمع المُرجئة بكافَّة طوائفهم أنَّهم يُخرجون الأعمال من مُسمىَّ الإيمان.

وإمَّا أنَّ هذه الألقاب ترجع إلى سببِ خُروجِ من تسمَّى بها عن عقيدة المسلمين وجماعتهم؛ كالخوارج لخروجهم على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ[1]، والمعتزلة لاعتزال رئيسهم واصل بن عطاء مجلس الحسن البصريِّ[2].

قال الشيخ بكر أبو زيد في «حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية» (ص/٣١): «لَمَّا حصلت تلك الفرق منتسبَةً إلى الإسلام مُنشقَّةً عن العمود الفَقَريِّ للمسلمين؛ ظهرت ألقابهُم الشرعيَّةُ المُمَيِّزة لجماعة المسلمين[3] لنفي الفرق، والأهواء عنهم، سواءً ما كان لهم الأسماء ثابتًا لهم بأصل الشرع[4]: «الجماعة»، «جماعة المسلمين»، «الفرقة الناجية»، «الطائفة المنصورة»، أو بواسطة التزامهم بالسنن أمام أهل البدع، ولهذا حصل لهم الربط بالصَّدْر الأوَّل فقيل لهم: «السَّلف»، «أهل الحديث»، «أهل الأثر»، «أهل السنَّة والجماعة».

❁ وهذه الألقاب الشريفة تُخالف أيَّ لقبٍ كان لأيِّ فرقةٍ كانت من وجوهٍ:

الأوَّل: أنَّها نِسَبٌ لَم تنفصل -ولو لِلَحظة- عن الأمَّة الإسلامية منذ تكوينها على منهاج النبوَّة، فهي تَحوي جميع المسلمين على طريقة الرعيل الأوَّل[5]

(١) هذا مُبْتَدأ ظهور اشتهارهم أكثر.

(٢) انظر: «موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع» (١/٤٥-٤٦).

(٣) هي ألقاب أهل السنَّة والجماعة.

(٤) وقد جاءت في النصوص الشرعية.

(٥) من كان من المسلمين على طريقة الرعيل الأوَّل فيدخل مع أهل السنَّة والجماعة ويندرج ضمن مُسمَّياتهم، أمَّا من لم يكن على منهاج النبوة وعلى ما سار عليه الرعيل الأوَّل؛ فهذا أخرج نفسه من هذا المعنى الشريف.

ومن يُقتدى بهم في تلقِّي العلم، وطريقةِ فهمِه وبطبيعةِ الدَّعوة إليه[١]، وضرورة انحصار الفرقة الناجية في أهل السنَّة والجماعة وهم أصحاب هذا المنهج، وهي لا تزال باقيةً إلى يوم القيامة؛ أخذًا من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي مَنْصُورة عَلَى الحقِّ**».

الثاني: أنَّها تحوي كُلَّ الإسلام: الكتاب والسنَّة، فهي لا تختص برسمٍ يُخالف الكتاب والسنَّة زيادةً أو نقصًا[٢].

---

(١) يتَّبِعون الرعيل الأوَّل في طريقةِ أخذهم للعلم وتلَقِّيهم للعلم وطريقة تطبيقهم لهذا العلم.

(٢) ليس لها منهجٌ وخِطَّةٌ تخالف الكتاب والسنَّة زيادةً أو نَقصًا، وقد تقدَّم كلام شيخ الإسلام أنَّه ما من فرقةٍ إلَّا وهي تخالف الكتاب والسنَّة في بعض معتقداتها إلَّا أهل السنَّة والجماعة.

طبعًا العبرة ليست بالمسمَّيات؛ لو أنَّ أُناسًا سمُّوا أنفسهم باسمٍ، يُقال لهم مثلًا: نتسامح في الاسم، لكن أين الرسم، أين المنهج؟

فإذا كان هذا الرسم وهذا المنهج يتَّفق مع ما كان عليه النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه فنقول: أنْتُم على حقٍّ وخيرٍ، لكن اجعلوا الاسم موافقًا للرسم وتكون من المسمَّيات التي درج عليها أهل السنَّة والجماعة، فإذا كان كذلك نتسامح في الاسم.

يقول ابن القيِّم رَحِمَهُ اللهُ: «لمَّا رفض نصارى بني تَغلُب دَفْعَ الجزية للمسلمين باسم الجِزية قالوا: ما ندفعها وأنتم تسمُّونها جزيةً، ندفعها مثل ما يدفعها المسلمون، خذوها زكاةً، قال عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «سمُّوها ما شئتُم»، يقول ابن القيم: «لو لم يقبل عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من هؤلاء لخشي أن يَفِرُّوا إلى الكفَّار ويكونون شرًّا على المسلمين، أُخذ من هذا أنَّه إذا كان الرسم صحيحًا والمنهج صحيحًا، فالأسماء لا تبقى عائقًا، طالما أنَّ المعنى الصَّحيح وهو الرسم والمنهج قد تحقَّق.

=

الثالث: أنَّها ألقابٌ منها ما هو ثابتٌ بالسنَّة الصحيحة، ومنها ما لم يبرز إلاَّ في مواجهةِ أهل الأهواء والفرق الضالة لردِّ بدعتهم والتميُّز عنهم، وإبعادِ الخلط بهم ولمنابذتِهم، فلمَّا ظهرت البدعة تمَيَّزوا بـ «السنَّة»[١]، ولَمَّا حُكِّم الرأي تمَيَّزوا بـ «الحديث والأثر»[٢]، ولما فَشَت البدع والأهواء في الخُلُوف تميزَّوا بـ «هدي السلف» وهكذا.

الرابع: أنَّ عَقْدَ الولاء والبراء والمُوالاة والمُعاداة لديهم هو على الإسلام لا على رسمٍ باسمٍ معيَّن، ولا على رسمٍ مُجرَّدٍ، إنَّما هو الكتاب والسنَّة فحسب[٣].

الخامس: أنَّ هذه الألقاب لم تكن داعيَّةً لهم للتعصُّب لشخصٍ دون

= لاحظ الفِرَق الأخرى لها رسمٌ ومنهجٌ تُخالف الطريقة التي كان عليها النبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه فتكون هذه الجماعات المعاصرة التي سلكت مسلك الفرق المخالفة قديمًا خالفت من ناحيتين:

أولا: الاسم.

ثانيا: الرسم.

(١) والسنَّة مقابلَ البدعة.

(٢) الأثر يَدخُل فيه القرآن لمَّا حكَّم أُناسٌ الرأي في شرع الله وردُّوا بعض النصوص قابلوه بهذا المسمَّى: «أهل الحديث والأثر».

(٣) وفق فهم السلف.

هذا مَا نجدُه في الفِرَق والجماعات، لها رسمٌ معين وولاءٌ معيَّن وحزبٌ معيَّن فيكونُ الولاء لهذا الحزب والجماعة على ما كانت عليه، وليس الولاءُ على الإسلام ونُصرته ونُصرة السنَّة، فهذا ممَّا تميَّز به أهل السنَّة من مسمَّياتهم أنَّ عقد الولاء والبراء والمعاداة على الإسلام لا على شيءٍ آخر.

رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [١].

السَّادس: أنَّ هذه الألقاب لا تُفضي إلى بدعةٍ، ولا معصيةٍ، ولا عصبيةٍ لشخصٍ معيَّن، ولا لِطائفةٍ معيَّنة»[٢]اهـ.

❁ ولنشرع في التعريف بمسمَّيات أهل السنَّة والجماعة باختصار:

أولاً: «**أهل السنَّة والجماعة**»:

هذا الاسم من الأسماء المشهورة الَّتِي عُرف بها أهل السنَّة، وهو يُطلق مقرونًا بالسنَّة؛ فيُقال: «**أهل السنَّة والجماعة**»، وقد يَرِدُ مُنفردًا، فيُقال: «**أهل السنَّة**»، ويُقال: «**أهل الجماعة**» وهو قليلٌ، والغالب اقترانه بالسنَّة[٣].

---

(١) لأنَّهم لا يعتقدون العِصمَة لشخصٍ غير رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يوجبون على أحدٍ كائنًا ما كان أن يتَّبِع غيرَ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يَرَوْن أحدًا غير الرسول يجِبُ اتِّباعه؛ وإنَّما يُؤخذ ما وافق فيه الحقّ ويُردُّ ما خالف فيه الحقّ.

(٢) وهذا صراطُ الإسلام والعملُ بالإسلام والدعوةُ إلى الإسلام والسنَّة لا إلى شيءٍ آخر، فلا يتعصَّبون لشخصٍ، فتجدُ أهل السنَّة والجماعة إذا وُجِدَت مخالفةٌ ولو لإمامٍ من أئمَّة المسلمين يَرُدُّون قولَه المُخالف، إذا كان ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقول: «**تُوشِك أن تَنزل عليكم حجارةٌ من السماء، أقول قال رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وتقولون قال أبو بكر وعمر**». ونحن نعرف منزلة أبو بكر وعمر.
فكذلك أهل السنَّة والجماعة في كلِّ عصرٍ في كلِّ زمنٍ، من خالف الحقَّ يردُّون مخالفته، لكن يحترمونه ويُقدِّرُونه إذا كان من أهل السنَّة، ولا يتعصَّبون إلَّا للرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٣) والمراد بالسنَّة هي التي تُقابل البدعة؛ أي الذين هم على دين الإسلام على ما جاء عن الله عَزَّ وَجَلَّ، وعن رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بفهم سلف هذه الأمَّة.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإنَّ السنَّة مقرونةٌ بالجماعة؛ كما أنَّ البدعةَ مقرونةٌ بالفُرقة، فيُقال: أهل السنَّة والجماعة؛ كما يُقال: أهلُ البدعة والفُرقة»[١].

ومن أسباب تسميتهم بهذا الاسم «أهل السنَّة والجماعة» أنَّهم قد تميَّزوا بميزتَيْنِ عظيمتين:

الأولى: تمسُّكهم بسنَّة الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى صاروا أهلها، بخلاف سائر الفرق فهي تتمسَّك بآرائها وأهوائها، وأقوال قادتها فهي لا تُنسب إلى السنَّة، وإنَّما تُنسب إلى بِدَعِها[٢]، أو إلى أئمَّتِهم أو إلى أفعالهم كما تقدَّم.

والميزة الثانية: أنَّهم أهل الجماعة؛ لاجتماعهم على الحقِّ، وعدم تفرُّقِهم، بخلاف الفرق الأخرى، فإنَّهم لا يجتمعون على حقٍّ، وإنَّما يتَّبعون أهواءهم فلا حقَّ يجمعهم.

يقول شيخ الإسلام في تعريف أهل السنَّة: «هم المُتمسِّكون بكتاب الله وسنَّة رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما اتَّفقَ عليه السَّابقون الأوَّلون من المهاجرين والأنصار، والذين اتَّبعوهم بإحسانٍ»[٣].

---

(١) «الاستقامة»: (٤٢/١).

(٢) على الحقيقة، وإن زعمت ذلك.

(٣) «مجموع الفتاوى»: (٣٧٥/٢).

فالأساس الذي بنوا عليه معتقدهم هو كتاب الله عَزَّوَجَلَّ وسنَّة النبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولفظ الجماعة جاء في حديث النبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمَّا ذكر افتراق هذه الأمَّة على ثلاثٍ وسبعين فرقة كلُّها في النَّار إلاَّ واحدةً، قيل فمن هي يا رسول الله؟ قيل: «**هيَ الجَمَاعَةُ**». فيكون النبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد نصَّ على هذا المسمَّى.

ثانيًا: «أهل الحديث»:

من الأسماء التي يُسمَّى بها أهل السنَّة والجماعة: «أهل الحديث»، وهذا يَرِدُ كثيرًا في كلام كثيرٍ من الأئمَّة كشيخ الإسلام ابن تيميَّة، وغيرِه من أهل العلم قَبلَه وبعده يذكرون أهل الحديث، وأهل السنَّة مبيِّنين اعتقادهم، ولا يُفرِّقون بين المصطلحين.

فهذا الإمام الصابونيُّ يقول في عقيدته: «إنَّ أصحاب الحديث المتمسِّكين بالكتاب والسنَّة -حفظ الله أحياءهم ورحم أمواتهم- يشهدون لله تعالى بالوحدانيَّة وللرسول ﷺ بالرسالة والنبوَّة...

إلى أن يقول: وقد أعاذ الله أهل السنَّة من التحريف والتكييف والتشبيه، ومنَّ عليهم بالتعريف والتفهيم»[1].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «مذهب السَّلف أهل الحديث والسنَّة والجماعة»[2].

فالمراد بأهل الحديث في كتب عقائد السلف: هم أهل السنَّة.

يقول ابن تيمية: «ونَحن لا نعني بأهل الحديث: المُقتصرين على سماعه، أو كتابته وروايته بل نعني بهم كلَّ من كان أحقَّ بحفظه ومعرفته وفهمه ظاهرًا وباطنًا، واتِّباعه باطنًا وظاهرًا، وكذلك أهل القرآن»[3].

---

(١) «عقيدة السلف أصحاب الحديث»: (ص/٤٢٣).

(٢) «درء تعارض العقل والنقل»: (١/٢٠٣).

(٣) «مجموع الفتاوى»: (٤/٩٥).

ثالثًا: «الأثريَّة» أو «أهل الأثر»:

وهذا الاسم يُطلقه كثيرٌ من أهل العلم، ويُرِيدُون به أهل السنَّة والحديث:

قال ابن أبي حاتمٍ الرازيُّ: «مذهبنا واختيارنا: اتِّباع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه والتابعين، والتمسُّك بمذهب أهل الأثر، مثل: أبي عبد الله أحمد بن حنبل»[1].

وقال في موضع آخر: «وعلامة أهل البدع: الوقيعة في أهل الأثر، وعلامة الزنادقة: تسميتهم أهل السنَّة حَشَوِيَّةً[2]، وعلامة القدريَّة: تسميتهم أهل الأثر مجُبِرَّةً[3]،

---

(١) فيكون أهل الحديث مرادفًا لأهل السنَّة، وليس المراد به من يتعلم الحديث فقط أو يعلم الحديث أو يشتغل بفن الحديث، قد يكون ممن يشتغل بالحديث، وألَّف بالحديث، وممن برز في هذا الفن لكن يكون من أهل البدع وإن كان هذا قليلاً، كما يقول شيخ الإسلام في أهل الحديث المشتغلين بالحديث عنايةً ودرايةً وروايةً لكن قد يكون منهم من ليس على المنهج الصحيح، لكن المراد بأهل الحديث هنا مثل أهل السنَّة وأهل الأثر والسلفيين، وهكذا من المسمَّيات الشرعية لأهل السنَّة والجماعة كما دلَّ عليه كلام هؤلاء الأئمَّة.

«شرح أصول اعتقاد أهل السنة»: (١٧٩/١).

(٢) وبعضُهُم يُسمِّيهم مشَبِّهَةً.

(٣) لأنَّ أهل السنَّة يخُالفون هؤلاء في معتقداتهم؛ فلذلك نابذوهم العداء، وأطلقوا عليهم الألفاظ الشنيعة، فسمَّوْا أهل السنَّة بالمسمَّيات التي تُنَفِّر منهم كأن يقولوا حشويَّةً أو نقصانيَّةً أو مجُبِّرةً ونحو ذلك، وهذا قديمًا، وقد كان المشركون يَصفون النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنَّه ساحرٌ كاهنٌ مجنونٌ وغير ذلك من الافتراءات التي كانوا يفترونها عن نبيِّنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال تعالى: ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ =

وعلامة المرجئة: تَسمَيتُهم أهل السنَّة مُخالفةً ونقصانيَّةً[1]، وعلامة الرافضة: تسميتهم أهل السُنَّةِ ناصبةً»[2].

وورد ذلك في كلامٍ كثيرٍ من الأئمة مثل: أبي نصر السجزي، وابن تيميَّة، والسفَّاريني، وغيرهم من أهل العلم[3]، وسُمُّوا بذلك نسبةً إلى الأثر[4]، وفي الاصطلاح: الأثَرُ مرادِفٌ للحَديث.

ومعنى أهل الأثر كما يقول السفَّارينيُّ: «أيْ: الذين إنَّما يَأخُذون عقيدتهم

= سَبِيلًا ﴿٤٨﴾ [سورة الإسراء:٤٨].

وكذلك أهل البدع قديمًا وحديثًا يُلصِقون بأهل السنَّة والجماعة ما ليس فيهم من صفاتٍ للتنفير منهم وليَبْعُدَ النَّاس عنهم.

(١) المُرجئة ثلاثة أصنافٍ، لكنَّهم يجتمعون في إخراجهم الأعمال من مُسمىَّ الإيمان، فيصفون أهل السنَّة بالمخالفة، بالمخالفة لهم هم، وذلك من أجل أن يَبقوا على الحقِّ ويتميَّزوا بالحقِّ، ونقصانيَّة؛ لأنَّ أهل السنَّة يقولون: الإيمان يزيد وينقص، وعند المرجئة الإيمان لا يزيد ولا ينقص.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

فيصِفُون أهل السنَّة والجماعة بأنَّهم ناصَبوا أهل البيت العداء، وهذا كذبٌ وافتراءٌ من الرافضة، فلذلك خصوم أهل السنَّة نادرًا ما يَذكرونهم باسم أهل السنَّة أو أهل الحديث أو غيرها من الأسماء المرضيَّة، إنَّما درجوا على الإشارة إليهم في كتبهم وأقوالهم بالألقاب السيِّئةِ والأسماء التي ابتدعوها من عند أنفسهم بقصد الحطِّ والتشنيع عليهم.

(٣) انظر: «الرد على من أنكر الحرف والصوت»: (ص/١٧٥،١٧٧،١٧٩)، و«درء التعارض»: (٢٦٦/٦)، و«لوامع الأنوار»: (٦٤/١).

(٤) أيْ: ورَدَ تسميةُ أهل الأثر والأثريَّة.

من المأثور عن الله –جل شأنه- فِي كتابه، أو فِي سنَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو ما ثبت وصحَّ عن السَّلف الصَّالح من الصحابة الكرام والتابعين الفخام...»[1].

وهذا بمعنى «أهل السُّنَّة» في إطلاق السلف[2].

رابعًا: «الفرقة الناجية»:

أي: الناجية من النَّار؛ حيث استثناها النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمَّا ذكر الفِرَق وقال: «كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلاَّ وَاحِدَة». يعني: ليْسَت فِي النَّار[3].

قال الشيخ حافظ حكمي في «معارج القَبول»[4]: «وقد أخبر الصادق المَصدُوق أنَّ الفِرقَة النَّاجية هُم من كان على مِثلِ ما كان عليه هو وأصحابه»[5].

خامسًا: «الطائفة المنصورة»:

وهذه التسميَة مَأخوذةٌ من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث المغيرة بن شعبة

---

(١) «لوامع الأنوار»: (٦٤/١).

فكما يُطلِق السَّلف «أهل السنَّة وأهل الجماعة» و«أهل الحديث» على أهل السنَّة أيضًا يطلقون عليهم «أهل الأثر» و«الأثريُّون».

(٢) انظر: «وسطيَّة أهل السنَّة بين الفِرَق»: (ص/١١٩).

(٣) أخذًا من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث الافتراق: «...وإنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلاَّ وَاحِدَةً، وهِيَ الجَمَاعَة». وفي رواية أخرى: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي».

(٤) (١٩/١).

(٥) فهذا دليلٌ على هذه التسمية «الفرقة الناجية».

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ حَتَّى يَأْتِيَهُم أَمْرُ الله، وَهُمْ ظَاهِرُون»(١).

سادسًا: «السَّلفية» أو «السَّلفيون»:

نِسبةً للسَّلف، والسَّلف في اللغة: جمع سالِفٍ، والسَّالف المُتقدِّم، والسَّلف: الجماعة المُتقدِّمون، ومنه قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَجَعَلْنَٰهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْءَاخِرِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [سورة الزخرف:٥٦].

قال البغويُّ في تفسيرها: «...والسَّلف: من تَقَدَّم من الآباء؛ فَجعلنَاهُم مُتقدِّمِين ليَتَّعِظ بهم الآخرون».

وقال ابن الأثير: «سَلَف الإنسان: من تَقَدَّمه بالموت من آبائه وذوي قرابته، ولهذا سُمِّي الصدر الأوَّل من التابعين: السَّلف الصالح». هذا في اللغة.

أمَّا في الاصطلاح:

فما المقصود بالسَّلف الصَّالح؟

وما منهجهم في العقيدة؟

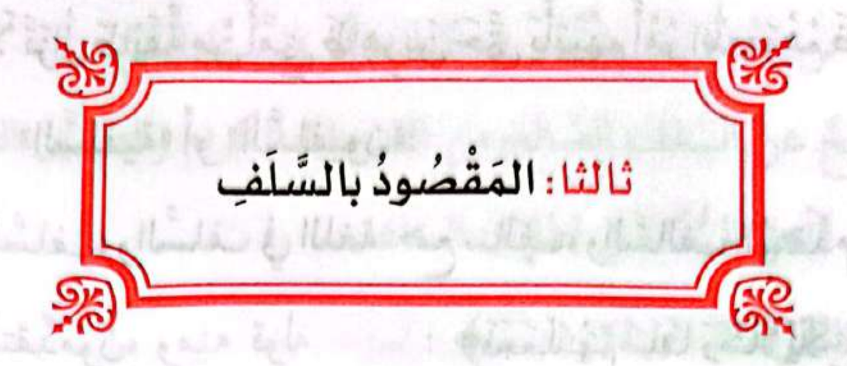
وما أبرز صفات منهجهم؟

هذا ما سنعرفه -إن شاء الله- في الدروس التَّالية.



---

(١) وقد أخطأ من فرَّق بين الطائفة المنصورة، والفرقة الناجية، وإنَّما هما شيءٌ واحدٌ. فتَكون مُسمَّيات أهل السنَّة والجماعة إمَّا ثابتةٌ بالنصِّ، أَوْ أَنَّ معنى النصِّ يَدُلُ عليها، أو أنَّها لا تخرُج عن المعنى الذي دلَّت عليه النصوص الشرعيَّة.



ثالثا: المَقْصُودُ بالسَّلَفِ

تقدَّم فيمَا مضى التعريف اللغويُّ بمعنى السلف، وأمَّا المعنى المقصود بالسلف في الاصطلاح فقد اخْتُلِف في ذلك على أقوالٍ عدَّةٍ، أهمُّها:

أولا: أنَّهم الصحابة فقط[1].

ثانيا: أنَّهم الصحابة والتابعون[2].

ثالثا: أنَّهم الصحابة والتابعون وتابعو التابعين[3].

رابعا: أنَّ السلف من كان قبل الخمسمائة، ويزعم أصحاب هذا القول أنَّه مذهبٌ يُحَدَّدُ بفترةٍ زمنيَّةٍ معيَّنةٍ لا يتعدَّاهَا، ثُمَّ إنَّ الفكر الإسلاميَّ تطوَّرَ بعد ذلك على يد رجاله[4].

---

(١) وهو قول عددٍ من شرَّاح رسالة ابن أبي زيدٍ القيرواني، أنَّهم الصحابة فقط.

(٢) وهو قول أبي حامدٍ الغزَّالي الطوسي.

(٣) القرون الثلاثة التي جاء ذكرها في حديث النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وذهب إلى هذا كثيرٌ من أهل العلم.

(٤) وقد نسبوا هذا القول إلى البيجوري الأشعري، قالوا: ومقصده أن يُدخل الأشاعرة في السلف، والأشاعرة كلُّهم بعد القرون الثلاثة المفضَّلة، هذا من الناحية الزمنيَّة، عدا الإمام أبو الحسن الأشعري الذي رجع عن مذهبه.

هناك من يزعم من المعاصرين أنَّه لا يوجد شيءٌ اسمه مذهب السَّلف، وإنَّما هذه فترةٌ=

فهل التحديد الزمنيُّ كافٍ لتحديد مفهوم السَّلف، إذا قلْنا بأنَّ المراد بالسَّلف زمنيًّا هم أهل القرون الثلاثة المُفضَّلَةِ استئناسًا بالأحاديث الواردة في تعيين القرون المُفَضَّلة؛ فهل نعتبر كلَّ من عاش في هذه القرون سلفًا يُقتدى به؟

لا شكَّ أنَّ ذلك غيْرُ صحيحٍ، وأنَّ الإجابةَ على هذا التساؤل هي النَّفيُ؛ فقد خرجتْ كثيرٌ من الفرَق والطوائف في هذه الفترة الزمنيَّة.

فليْس السبق الزمنِيُّ كافيًا في تعيين السَّلف؛ بل لا بُدَّ أن يُضاف إلَى هذا السبق الزمنِيِّ موافقة الرأي للكتاب والسنَّة؛ فمن خالف رأيه الكتاب والسنَّة فليس بسلفيٍّ، وإن عاش بين ظهرانيِّ الصحابة والتابعين[1].

إذن؛ فوجود شخصٍ ما في هذا الزمن لا يكفي للحكم عليه بأنَّه على مذهب السَّلف ما لَم يكن موافقًا للكتاب والسنَّة في أقواله وأفعاله، متَّبعًا لا مبتدعًا؛ لذلك فإنَّ كثيرًا من العلماء يقيِّدُ هذا المصطلح عند استعماله فيقولُ: «السلف الصالح».

قال الإمام السفَّارينيُّ[2]: «المراد بمذهب السَّلف: ما كان عليه الصحابة الكرام

= زمنيَّةٌ انتهت، وهذا القائل إمَّا أنَّه جاهلٌ وإمَّا أنَّه من أهل الأهواء والبدع يريد عدم التسمِّي بهذا الاسم، أو الرجوع إلى من يعتقد ما يدعو إليه هذا الاسم أو هذا المُسمَّى.

(١) انظر: «وسطية أهل السنَّة بين الفرق» للدكتور محمَّد باكريم: (ص/٩٦-١٠١) بتصرف يسير، وهو كتاب قيم.

ومن تمسَّك بالكتابِ والسنَّةِ بفهمِ السَّلفِ فهُوَ سلفيٌّ ولو كانَ في عصرنا.

(٢) «لوامع الأنوار»: (٢٠/١).

رضوان الله عليهم، وأعيان التابعين لَهم بإحسانٍ، وأتْباعهم وأئمَّة الدِّين مِمَّن شُهِدَ له بالإمامة، وعُرف عِظم شأنَّه في الدِّين، وتلقَّى النَّاس كلامهم خلفًا عن سلفٍ دون من رُمي ببدعةٍ، أو شُهِر بلقبٍ غير مُرضٍ، مثل: الخوارج[١]، والروافض[٢]، والقدريَّةِ[٣]، والمرجئة[٤]، والجبريَّةِ[٥]،..

---

(١) الخوارج أوَّل فرقةٍ ظهرت وفارقت جماعة المسلمين، وسمُّوا بذلك لخروجهم واشتهار خروجهم على عليِّ بن أبي طالب، وأبرز ما يُميِّزهم أمران:

الأول: القول بالخروج على وليِّ الأمر المسلم الجائر عندهم، قد لا يكون جائرًا لكن إذا رأوه جائرًا خرجوا عليه، وهم يعتبرون عثمان جائرًا، ويعتبرون عليًّا كافرًا وليس جائرًا، فهم يبتدعون بدعًا ثمَّ يُطبِّقُونها على النَّاس بأهوائهم، فبذلك هم أوَّل الفرق التي أظهرت الخروج عن جماعة المسلمين، وسمُّوا بالخوارج لخروجهم عن الدِّين، وخروجهم على خيار المسلمين.

(٢) الروافض شرٌّ من الخوارج كما ذكر أهل العلم، وهم الذين يُقدِّمون عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على الخلفاء الثلاثة، ولا يكتفون بذلك، بل يتبرءون من الخلفاء الثلاثة أبي بكرٍ وعمر وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ومن أبرز معتقداتهم:

القول بعصمة أئمَّتهم الذين يزعمون أنَّهم أئمَّتهم، ويتبرءون بالقول والفعل من أصحاب النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بل يُكفِّرون أصحاب النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يستثنون إلا النفر اليسير منهم.

(٣) القدريَّةُ هم الذين أنكروا علم الله عَزَّ وَجَلَّ، أنَّ الله لا يعلم بالأفعال قبل وقوعها، وأنَّ الأمر أُنُف، وقد ذكر أهل العلم أنَّ هؤلاء انتهوا، ولكن المعتزلة تبنَّت أفكار القدريَّة بشيءٍ من التحرير.

(٤) المرجئة أصنافٌ ثلاثةٌ، يخرجون العمل من الإيمان.

(٥) الجبريَّة من الجهميَّة، يرون أنَّ الإنسان ليس له تصرفٌ ولا قدرةٌ ولا مشيئةٌ.

والجهميَّةِ[1]، والمعتزلة[2]، والكرَّاميَّة[3]، ونحو هؤلاء».

فقد احترز هذا الإمام: فقيَّد السَّلف الذي يُقتدى به بأنْ يكون ممَّن شُهد له بالإمامة، ولَم يُرمَ ببدعةٍ؛ فليْسَ كلُّ سلفٍ يُقتدى به، وإنَّما تكونُ القدوة والأسوة بأولئك السَّلف الأخيار من أصحاب محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأئمَّةِ التابعين وتابعيهم، الذين شُهد لهَم بالخيريَّة، والذين عُرف تَمسُّكهم بالسنَّة والإمامة فيها، واجتنابِ البدعة، والتحذيرِ منها، وقد أمرنا الله باتِّباع سبيل

(١) والجهميَّة يُعطِّلون صفات الله عَزَّوَجَلَّ وأسمائه، ويقولون بخلق القرآن، ويقولون بالإرجاء، فقد جمعوا شرَّ المذاهب، والقول بفناء الجنَّة والنَّار.

(٢) المعتزلة ينفون الصفات الإلهيَّة، ويقولون بخلق القرآن، وأنَّ العبد خالقٌ لأفعاله خيرِها وشرِّها، وأنَّ مرتكب الكبيرة بمنزلةٍ بين المنزلتين، ليس بكافرٍ ولا مؤمنٍ في الدُّنيا، وفي الآخرة يرون كفره.

(٣) الكرَّامية يقولون الإيمان قولٌ باللسان فقط، وهو المذهب الثاني لأبي الحسن الأشعري قبل أن يعود إلى مذهب أهل السنَّة والجماعة.

فهذه الطوائف لا تدخل فيما يُسمَّى بالسلف وإن كان كثيرٌ من أئمَّتهم مُتقدِّمين، والجماعات المعاصرة جمعت كلَّ هذا في جماعةٍ واحدةٍ فلا فرق بين أن يكون الإنسان رافضيًّا أو خارجيًّا أو قدريًّا أو مرجئًّا أو جهميًّا أو معتزليًّا، المهم أن يكون ضمن هذه الجماعة التي تقول: «نجتمع على ما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه». ولا يذكرون هذا المختلف فيه أهو في العقائد أو ليس في العقائد، ويعذرون كلَّ أحدٍ إلا أهل السنَّة المُتمسِّكين بها، لا يعذرونهم أمَّا غيرهم فيعذرونهم؛ بل تسامحوا مع اليهود والنصارى وقال بعضهم: «خلافنا مع اليهود ليس خلافًا مبنيًّا على الدِّين، وإنَّما هو خلافٌ يتعلَّق بأمور الدنيَّا والاقتصاد ونحو ذلك». ولا حول ولا قوة إلا بالله!

أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واقتفاء أثرهم وسلوكِ منهجهم، فقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ [سورة لقمان:١٥].

قال الإمام ابن القيِّم: «وكلُّ من الصحابة منيبٌ إلَى الله؛ فيجب اتِّباع سبيله، وأقوالُه واعتقاداتُه من أكبر سبيله»[(١)] اهـ.

وقد رضِيَ الله عنهم، وعمَّن اتَّبعهم بإحسانٍ، قال تعالَى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [سورة التوبة:١٠٠].

إذن؛ فليس من الابتداع فِي شيءٍ أن يتسمَّى أهل السنَّة بـ: «**السلفيِّين**»؛ بل إنَّ مصطلح السَّلف يساوي تمامًا مصطلح «**أهل السنَّة والجماعة**»، ويُدرك ذلك بتأمُّل اجتماع كلٍّ من المُصْطَلَحَيْنِ فِي حقِّ الصحابة، فهم السَّلف، وهم أهل السنَّة والجماعة[(٢)].

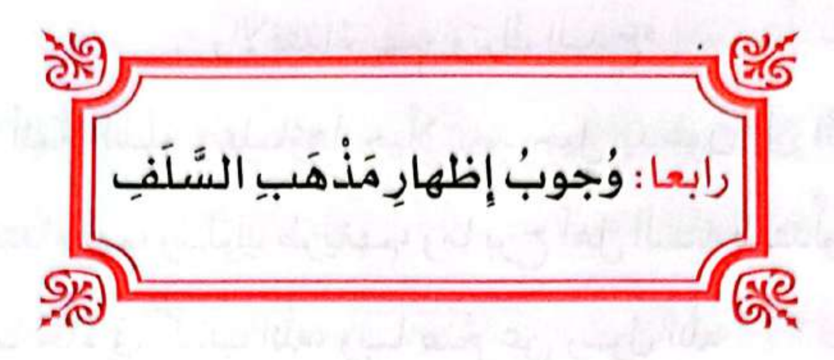
فكما يصحُّ لنا القول: «**سُنِّيٌّ**» نسبةً إلَى أهل السنَّة؛ يصحُّ لنا القول: «**سلَفيٌّ**» نسبةً إلَى السَّلف، لافرق إذن؛ فإنَّه بعد وجود الفرق وحصول الافتراق أصبحَ مدلول السَّلف منطبقًا على من حافظ على سلامة العقيدة والمنهج طِبقًا لفهم الصحابة والقرون المفضَّلة، ويكون هذا المصطلح «**السَّلف**» مرادفًا للأسماء الشرعيَّة الأخرى لأهل السنَّة كما تقدَّم[(٣)].

---

(١) «إعلام الموقعين»: (١٢٠/٤).

(٢) «موقف أهل السنَّة والجماعة من أهل الأهواء والبدع»: (٦٣/١).

(٣) نعم، وإن لم يُنَصّ عليه من أحاديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لكن معنى الأدلَّة الشرعيَّة يدلُّ على ذلك.



رابعا: وُجوبُ إظهارِ مَذْهَبِ السَّلَفِ

قال الرسول ﷺ: «عليْكُم بِسُنَّتِي، وسنَّة الخُلَفاءِ الرَّاشِدِين المَهْدِيِّينَ؛ تَمسَّكُوا بِها وعَضُّوا علَيْهَا بالنَّواجِذِ، وإيَّاكُمْ ومُحدَثَاتِ الأمُورُ؛ فإنَّ كلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٍ، وكلَّ بِدْعَةِ ضَلَالَةٍ»[١].

وقال ﷺ في وصف الفرقة الناجية -وقدْ قيلَ له: من هي يارسول الله؟-: «مَا أنَا عَليْهِ وَأَصْحَابِي»[٢].

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: «مَنْ كان مستنًّا فليستنَّ بِمن قدْ مَاتَ، أولئك أصحاب محمَّد ﷺ كانوا خيْرَ هذه الأمَّة، وأبرَّهَا قلوبًا، وأعمقها علْمًا، وأقلَّها تكلُّفًا، قومٌ اختارهم الله لصحبة نبيِّه ﷺ، ونقلِ دينه، فتشبَّهوا بأخلاقهم وطرائقهم، فهم كانوا على الهدى المستقيم»[٣].

وقال الإمام أحمَد: «أصول السنَّة عندنا: التمسُّك بِما كان عليه أصحاب

---

(١) رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والدارمي، وابن حبان، وغيرهم، وهو حديثٌ صحيحٌ.
وهذا الحديث يدلُّ على وجوبِ إظهارِ هذا المذهب العظيم، وبيان موقف أهل المذهب وهذه العقيدة من مخالفيهم من أهل البدع والأهواء.

(٢) وذلك لمَّا ذكر افتراق هذه الأمَّة إلى ثلاثٍ وسبعين فرقةٍ كلُّها في النَّار إلا واحدةٌ، قيل: ماهي يا رسول الله؟ قال: «مَا أَنَا علَيْهِ وأَصْحَابِي».

(٣) «شرح السنَّة» للبغوي: (٢١٤/١).

رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والاقتداءُ بِهِم، وتركُ البدع»[1].

ومازال أئمة السنَّة وعلماؤها جيلًا بعد جيلٍ يدعون إِلَى اتِّباع السلف الصالِح والاقتداءِ بِهم، وسلوكِ طريقهم، وما برح أهل السنَّة يستدلُّون على دينهم وعقائدهم بِما جاء فِي كتاب الله، وبِما صحَّ عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإن لَم يَجدوا فيهما فبما ثبت عن السَّلف الصالِحين من الصحابة والتابعين، وأتباع التابعين المعروف عنهم الإمامة فِي السنَّة.

قال ابن كثيرٍ فِي تفسير قوله تعالَى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [سورة الأعراف:٥٤]: «فللنَّاس فِي هذا مقالاتٌ كثيرةٌ جدًّا ليس هذا موضع بسطها، وإنَّما يُسلك فِي هذا المقام مذهب السَّلف الصالِح: مالكٌ، والأوزاعيُّ، والثوريُّ، واللَّيْث بن سعدٍ، والشافعيُّ، وأحمدُ بن حنبلٍ، وإسحاقُ ...»[2]اهـ.

وقال الإمام ابن أبِي العز الحَنفي -شارح الطحاوية-: «وقد أحببت أن أشرحها سالكًا طريق السَّلف فِي عباراتِهم، وأنسج على منوالِهم متطفِّلًا عليهم؛ لعلِّي أنضَمُّ فِي سَلَكِهم، وأدخل فِي عِدادهم»[3]اهـ.

وقال الإمام الذهبِيُّ فِي مقدِّمة كتابه القيِّم «العلو للعليِّ الغفَّار»: «فإن أحببت يا عبد الله الإنصاف؛ فقِفْ مع نصوص القرآن والسنن، ثُمَّ انظر ما قاله الصحابة والتابعون وأئمَّةُ التفسير فِي هذه الآيات، وما حكوه من مذاهب

---

(١) «شرح أصول إعتقاد أهل السنَّة» للالكائي: (١/١٥٦).

(٢) «تفسير ابن كثير»: (٢/٤٢٢).

(٣) «شرح العقيدة الطحاوية»: (ص/٧٤).

السَّلف، فإمَّا أن تنطق بعلمٍ، وإما تسكت بِحلمٍ»[1]اهـ.

فقد احتاج أهل السنَّة إلى بيان إظهار مذهب السَّلف الصالِح الذين لا يشكُّ أحدٌ فِي أنَّهم أهل السنَّة المعروفون بها احتاجوا إلى إظهار ذلك لَمَّا بزغت قرون أهل البدع والخلاف؛ فخرجت تلك الطوائف والفرق وكانوا -أي: أصحاب هذه الفرق- يرون أنَّهم على حقٍّ، وأنَّهم الفرقة النَّاجِية.

ويستدلُّون على أقوالِهم ومذاهِبهم بنصوص الكِتاب والسنَّة[2]، يُنزلونَها على آرائهم، ويصرفونَها عمَّا دلَّت عليه ظواهرها، ويدَّعون أنَّهم مُتَّبِعُون للكتاب والسنَّة، ورُبَّما التبس الأمر على عامَّة النَّاس[3] فهنا احتاج النَّاس إلىَ إظهار مذهب السَّلف وبيانه؛ ولذا كان أهل العلم من الأئمة حريصين على أن يبيِّنوا أنَّ ما ذكروه، وما قالوه من مسائل الاعتقاد هو قول من سبقهم من أئمَّة السَّلف من الصحابة والتابعين وتابعيهم؛ ليعلم أنَّ ما خالف ذلك ليس هو من قولِهم، ولا من هديهم، وأنَّه من أقوال أهل البِدع والخِلاف[4].

---

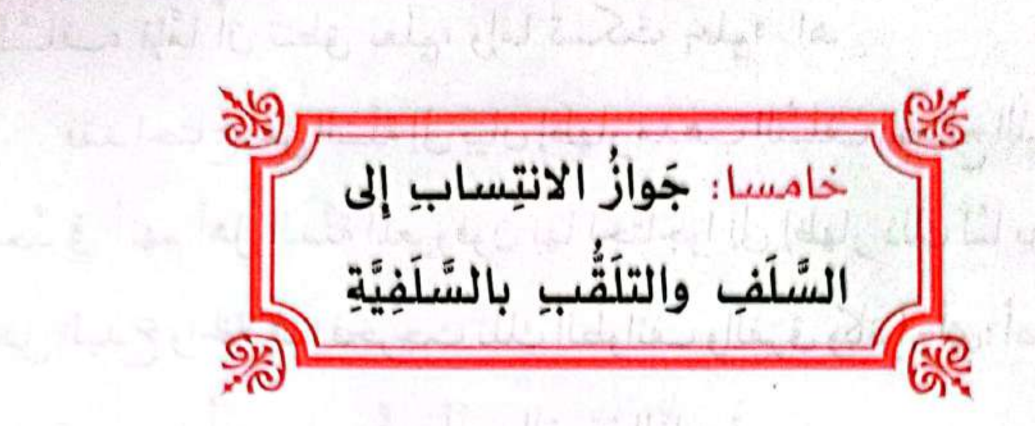
(١) (ص/١٦)، وانظر لما تقدم: «وسطيَّة أهل السنَّة بين الفرق»: تأليف الدكتور الفاضل محمَّد باكريم محمَّد باعبد الله (ص/١٠٢-١٠٥).

(٢) كلُّ من ينتسب إلى الإسلام يقول: أنا أستدلُّ بالكتاب والسنَّة، لكنَّ العبرة في تفسير الكتاب والسنَّة بفهم الصحابة، هذا هو الميزان.

(٣) هذا قديمًا، واليوم أشدُّ التباسًا وأشدُّ تلبيسًا.

(٤) انظر: «وسطية أهل السنَّة بين الفرق»: (ص/١٠٥-١٠٦) بتصرُّفٍ يسيرٍ.

وقد تقدَّم ذكرُ جملةٍ من أقوالهم -رحمهم الله عَزَّوَجَلَّ ورضي عنهم- ينسبون ما يقولون إلى أئمَّة السّلف الصالح المرضيِّ عنهم.



خامسا: جَوازُ الانتِسابِ إلى السَّلَفِ والتلَقُّبِ بالسَّلَفِيَّةِ

من المعروف أنَّ الدَّعوة إلَى اتِّباع السَّلف، أو الدَّعوة إلى السَّلفيَّة إنَّما هي دعوةٌ إلى الإسلام الحقِّ، وإلى السنَّة المَحضة، ودعوةٌ إلى العودة إلى الإسلام كما أُنزل على النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتلقَّاه عنه أصحابه الكرام -رضوان الله عليهم- فلا شكَّ أنَّ هذه الدَّعوة دعوة حقٍّ، والانتساب إليها حقٌّ.

وقد كان لأئمَّة الإسلام من أهل السنَّة الأثر الكبير فِي الدَّعوة إلى السنَّة، والعودة إلى طريقة السَّلف ومنهجهم، والاقتداء بِهم، ومن هؤلاء الأئمَّة:

إمام أهل السنَّة والجماعة: الإمام أحمَد بن حنبل، والإمام أبو بكر محمَّد بن إسحاق بن خزيمة، والإمام أبو بكر محمَّد بن الحسين الآجرِّي، والإمام أبو عبد الله بن بطة العُكبري، والإمام أبو القاسم اسمَاعيل بن محمَّد الأصبهانِي.

ثُمَّ شيخ الإسلام ابن تيميَّة، وتلميذه الإمام ابن القيِّم، ثُمَّ شيخ الإسلام محمَّد بن عبد الوهاب، وأئمة الدعوة من بعده[1]، مِمَّا أدى إلَى ظهور اتِّجاهٍ سلفيٍّ على مرِّ التاريخ يَستقي أُسس دينه وعقيدته من كتاب الله وسنَّة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

---

(١) إلى عصرنا الحاضر الذي نحن فيه.

وسيرة السَّلف الصالِح من الصحابة والتابعين، والتابعين لَهم من أهل القرون الثلاثة المشهود لَها بالخيريَّة، ويقاوم كل تيَّار بدعيٍّ يَخرج عن هذه الأسس.

إذا عُرف ذلك: فنعود إلَى العنوان، وهو: «**جواز الانتساب إلَى السَّلف والتلقُّب بالسلفيَّة**».

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «لا عيب على من أظهر مذهب السَّلف، وانتسب إليه، واعتزى إليه، بل يجب قبول ذلك منه؛ فإنَّ مذهب السَّلف لايكون إلَّا حقًّا»[1] اهـ.

وقال السمعانِيُّ في «الأنساب» (٣/٢٧٣): «السَلَفِيُّ -بفتح السين، واللام، وفي آخرها الفاء- هذه النسبة إلى السَّلف، وانتحال مذاهبهم على ما سمعت منهم».

وقال ابن الأثير عقب كلام السمعانِيِّ السابق: «وعُرِف به جَماعةٌ».

وأطلق شيخ الإسلام ابن تيميَّة لقب السَّلفيَّة فِي بعض مصنَّفاته على أولئك الذين قالوا بقول السَّلف في الفوقيَّة[2].

وقال الذهبِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «السير « (١٢/ ٣٨٠):** «فالذي يَحتاج إليه الحافظ[3] أن يكون تقيًّا ذكيًّا ... سلفيًّا» اهـ.

---

(١) «الفتاوى» (١٤٩/٤).

لأنَّ السَّلف هم أهل السنَّة، هم أهل الجماعة، هم الفرقة الناجية، هم الطائفة المنصورة.

(٢) كما أطلقه على عددٍ من العلماء، انظر: «بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ١٢٢)، «ودرء تعارض العقل والنقل»: (١٣٤/٧، ٢٠٧/٧).

(٣) ذكر جملةً من الأئمَّة ونسبهم إلى السَّلف.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «السير» (١٦/ ٤٥٧) عن الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لَم يدخل الرجل أبدًا في علم الكلام، ولا الجدال، ولا خاض في ذلك؛ بل كان سلفيًّا»اهـ.

قلتُ: وفي عصرنا الحاضر أطلق هذه النسبة وهذا اللقب علماء أفاضل عُرفوا بالتمسُّك بالسنَّة والذبِّ عنها؛ كالشيخ عبد الرحمن المعلِّمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت١٣٨٦هـ) في كتابه «القائد إلَى تصحيح العقائد»، والشيخ الإمام العالم القدوة عبد العزيز بن عبد الله بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته «تنبيهاتٌ هامَّةٌ على ما كتبه محمَّد علي الصابوني في صفات الله عَزَّوَجَلَّ»اهـ.

وقد سُئل الشيخ عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا السؤال: ما تقول فيمن تسمَّى بالسلفيِّ والأثريِّ، هل هي تزكية؟

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا كان صادقًا أنَّه أثريٌّ أو سلفيٌّ لا بأس، مثل ما كان السَّلف يقولون: فلانٌ سلفيٌّ، فلانٌ أثريٌّ، تزكيةٌ لابدَّ منها، تزكيةٌ واجبةٌ»[1]اهـ.

والشيخ العالِم العلَّامة محمَّد ناصر الدِّين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «مُختصر

---

(١) من مُحاضرةٍ بعنوان «حقُّ المسلم» أُلقيت بالطائف.

لكن الأفضل ألَّا يطلقها الإنسان على نفسه؛ لكيلا يوصف بأنَّه تزكيةٌ لكن إذا أطلقها غيره فلا بأس، وكانت تسميةً صحيحةً ومطابقةً لمعناها، لكن ما يتحدَّث عن نفسه: أنا الأثريُّ أنا السلفيُّ، أو يقول في مؤلَّفه أنا فلان بن فلان الأثريُّ السلفيُّ خشية أن تدخل في الأبواب التي لا تُحمد، لذلك ما وجدنا في رسائل الشيخ ابن باز، أنَّه يقول: أنا السلفيُّ، أنا الأثريُّ، مع أنَّه نصر هذه العقيدة وبيَّن أنَّ مخالفيها من أهل الأهواء والبدع، وكذلك المشايخ الكبار ما نجدُ أحدًا منهم يقول: أنا الأثريُّ، أنا السلفيُّ، أنا كذا، لكن لو أحدٌ أطلق هذه الأسماء عليهم فيكون هذا الأمر جائزًا.

العلو»، ومقدِّمته لشرح «العقيدة الطحاويَّة»، وكتابه «التوسُّل»[1].

والشيخ العلَّامة صالح بن فوزان الفوزان كما في «الأجوبة المفيدة»: (ص/١٠٣) سُئل: «ما هي السَّلفيَّة؟ وهل يجب سلوكُ منهجها والتمسُّكُ بها؟

فقال: السلفيَّة هي السيرُ على منهج السَّلف من الصحابة والتابعين والقرون المفضلَّة في العقيدة والفهم والسلوك، ويَجب على المسلم سلوكُ هذا المنهج»[2] اهـ

ومن هؤلاء أيضًا: الشيخ الفاضل علي بن ناصر فقيهي في كتابه «الفتح المُبين بالردِّ على نقد عبد الله الغماري لكتاب الأربعين».

فهؤلاء الأفاضل من أهل العلم وغيرهم لَم يروا بأسًا في إطلاق لقب: «سلفيٍّ، أو السَّلفيَّةُ، أو السَّلفيِّين».

وأنَّ المقصود بذلك: هو من سار على منهاج السَّلف وطريقتهم، وقد عدَّ بعض الكُتَّاب المُحْدِثين مِمَّن كتب فِي المذاهب الإسلامية «السَّلفيِّين أتْباعًا لِمن سبقهم من الأئمَّة»، طائفةً مُمَيَّزةً عُرفت بِهذا الاسم؛ كمحمَّد أبِي زهرة، ومصطفى الشكعة، ومُحمَّد بن سعيد البوطي، وغيرهم، وعَدُّوها طائفةً مُمَيَّزةً عُرفت بهذا الإسم.

وقد أشاروا إلَى التطوُّر التاريخيِّ لِمسيرة هذه الطائفة، وأنَّها امتدادٌ لِمدرسة

---

(١) وذكر فيه جملة من السلفيين.

(٢) لا أن يفرَّ منه أو يُنفِّر منه، فضلاً عن أن يطعن فيه ويُظهر الألقاب الشنيعة والسيِّئة في أهل هذا المنهج وحامليه.

أحمَد بن حنبل، تَجدَّدت على عهد ابن تيميَّة، والإمام محمَّد بن عبد الوهاب، وزعموا أنَّ السَّلفيِّين هم الذين أطلقوا على أنفسهم هذا اللقب.

ومنهم من يَعُدُّ المذهب السلفيَّ مرحلةً زمنيَّةً لا مذهبًا إسلاميًّا؛ كالدكتور محمَّد سعيد رمضان البوطي.

وسواءً صحَّ أنَّ دعاة العودة إلى مذهب السَّلف هم الذين أطلقوا على أنفسهم هذا اللقب، أم أطلقه عليهم غيرهم، ثُمَّ عُرفوا به، فإنَّه لم يُعرف من الأئمَّة المتقدِّمين من أهل السنَّة، أو من تبعهم على منهجهم إلى عصرنا ا الحاضر من أنكر عليهم ذلك أو اعترض على إطلاق هذا اللقب عليهم، وأقلُّ ما يُقال في جواز التلقُّب بذلك، والانتساب إليه أنَّه اصطلاحٌ، ولا مشاحَّة في الاصطلاح[1].

ثُمَّ إنَّ العبرة هي بالحقائق والمعاني، وليست بالألفاظ، وقد تقدَّم من المعانِي ما يدلُّ على أنَّ المقصود بذلك هو من سار على منهج السَّلف الصالح، واتَّبع طريقتهم، فلا يكون هناك أدنى فرقٍ بين التسمِّي بالسَّلفيَّة، أو بأهل السنَّة كما تقدَّم[2].

---

(١) انظر: «وسطيَّة أهل السنَّة والجماعة بين الفرق»: (ص/١١١) بتصرُّفٍ يسيرٍ.

(٢) لكن في باب الدعوة إلى الله عَزَّوَجَلَّ، إذا كان الإنسان في بلدٍ ولا يعرف النَّاس هذه المسمَّيات، وقد تُشوِّش عليهم، الواجب عليهم أن يسلكوا المسلك الذي يُحبِّب إليهم هذه الدعوة وهذا المنهج حتى ولو لم يذكره بالإسم حتى يعرفوا هذه العقيدة وهذا المنهج؛ لأنَّ هذا أدعى للقبول، فلا يبدأ بذكر بعض المسمَّيات التي قد لا يُميِّزونها أو سمعوا من غيرهم من يُنَفِّرُ منها وكأنَّها ليست من الدِّين أو كأنَّها تخالف عقيدة أهل=

ذكر بعض الأدلَّة الدَّالَّة على وجوب اتِّباع السلف الصالح ولزوم مذهبهم:

قال الله تعالى: ﴿وَٱتَّبِعۡ سَبِيلَ مَنۡ أَنَابَ إِلَيَّۚ﴾ [سورة لقمان:١٥].

فقد أمرنا الله عَزَّوَجَلَّ باتِّباع سبيل أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واقتفاء أثرهم وسلوك منهجهم.

قال الإمام ابن القيِّم بعدما ذكر هذه الآية: «وكلُّ من الصحابة منيبٌ إلى الله تعالى فيجب اتِّباع سبيله، وأقوالُه واعتقاداتُه من أكبر سبيله، وحذَّرنا الله عَزَّوَجَلَّ من مُخالفة سبيلهم، وتوَّعد سبحانه مُخالفهم بجهنَّم، فقال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [سورة النساء:١١٥]»[1] اهـ.

وأخبرنا الله عَزَّوَجَلَّ عن رضاه عمَّن اتَّبعهم بإحسانٍ، وأعدَّ لهم الثواب العظيم، فقال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١٠٠﴾ [سورة التوبة:١٠٠].

= السنَّة والجماعة؛ لأنَّ الداعي إلى الله عَزَّوَجَلَّ يجب أن يُراعي أحوال المدعوين، فيسلك معهم المسلك الذي يُحبِّبهم إلى شرع الله عَزَّوَجَلَّ، ولا يترك حقًّا وهو يستطيع بيانه، لكن يسلك المسلك الطيِّب الحسن في الأسلوب والتعامل مع النَّاس وفي تحبيبهم إلى الخير وتقريبهم منه فإنَّه أدعى للقبول.

(١) من أين أخذنا أنَّ مخالفة منهجهم تؤدِّي بالإنسان إلى المصير السيِّئ إلى جهنَّم؟ من قوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [سورة النساء:١١٥].

وكما أنَّه توَّعد من اتبع غير سبيلهم بعذاب جهنَّم؛ فقد وعد مُتبَّع سبيلهم بالجنَّة والرضوان.

وأمر النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّته بأن يتَّبعوا سُنَّته، وسنَّة الخلفاء من بعده.

فقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«فإنَّهُ مَنْ يعِشْ مِنْكُم فسَيَرى اخْتِلافًا كثيرًا؛ فعَلَيْكُم بسنَّتِي وسُنَّة الخُلَفَاء الراشِدِينَ المَهدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تمَسَّكُوا بِها وعَضُّوا عَلَيْها بالنواجِذِ، وإيَّاكُمْ ومُحدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فإنَّ كُلَّ مُحدَثَةٍ بِدْعَةٍ؛ وكلَّ بِدْعَةٍ ضلَالَةٍ»** رواه أحمَد، وأبو داود.

وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«خيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الذينَ يَلُونَهم، ثُمَّ الذينَ يَلُونَهم...»**. الحديث.

ووصف صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الفرقة الناجيَّة في حديث الافتراق بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَا أَنَا عَلَيْهِ اليوْمَ وأصْحَابِي»**.

فمن كان على مثل ما كانوا عليه فهو من الفرقة الناجية، ومن خالفهم وابتعد عنهم فيكون من أهل الوعيد(١).

وعن **عبد الله بن مسعود** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «اتَّبِعوا ولا تبتدعوا فقد كُفِيتُم»(٢).

وقال: «إنَّا نقْتَدِي ولا نبْتَدي، ونتَّبِعُ ولا نبتدع، ولن نضلَّ ما تَمسَّكنا

---

(١) فيكون القرآن والسنَّة قد دلَّت على وجوب اتِّباع منهج السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن سلك مسلكهم.

(٢) لأنَّ الدِّين قد كَمُل، ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [سورة المائدة:٣]. فليس هو إلا الاتِّباع.

بالأثر»[1].

وقال أُبَيُّ بن كعبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «عليكم بالسَّبِيل والسنَّة؛ فإنَّه ليس من عبدٍ على سبيلٍ وسنَّةٍ ذكر الرَّحمَن؛ ففاضت عيناه من خشية الله فتمسَّه النَّار أبدًا، وإنَّ اقتصادًا في سنَّةٍ وخيرٍ، خيرٌ من اجتهادٍ في خلافِ سبيلٍ وسنَّةٍ».

وقال أبو العالية: «عليْكُم بالأمر الأوَّلِ الذي كانوا عليه قبْلَ أنْ يفترقوا».

وقال الأوزاعيُّ: «اصبر نفسك على السنَّة، وقِفْ حيثُ وقَفَ القوم، وقل بما قالوا، وكُفَّ عمَّا كَفُّوا عنه، واسلُكْ سبِيلَ سلَفِكَ الصالح؛ فإنَّه يسَعُكَ ما وَسِعَهُم».

وقال أيضًا: «عليك بآثارِ من سلَفَ، وإنْ رفضَك النَّاس، وإيَّاك وآراءَ الرجال، وإنْ زخرفوا لك القوْلَ»[2].

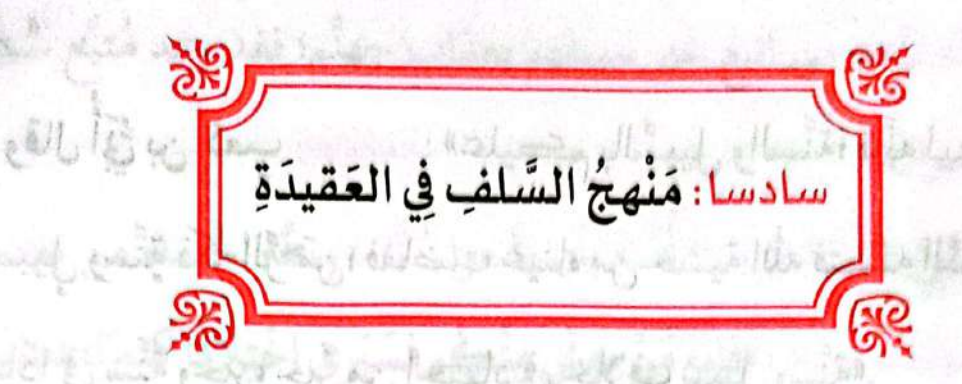
وقال الإمام أحمَد: «أصول السنَّة عندَنَا: التمسُّكُ بما كان عليْهِ أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والاقتداءُ بهِمْ، وترْكُ البدَعِ».

وما زال العلماء من أئمَّة السنَّة جيلًا بعد جيلٍ يدعون إلى اتِّباع السَّلف الصالح، والاقتداء بهم، وسلوك طريقهم، واتِّباع أثرهم.

---

(١) إنَّا نقتدي: نهتدي بمن سبقنا، ولا نبتدي: نُشرِّع أو نبتدع في دين الله أو نوجد شيئًا لم يقله الصحابة، ونتَّبع ولا نبتدع: هذا بيانٌ لـ «إنَّا نقتدي ولا نبتدي»، ولن نضلَّ ما تمسَّكنا بالأثر: القرآن والسنَّة.

(٢) لأنَّ الرجال يُستدلُّ لهم، لا يستدلُّ بهم.



سادسا: مَنْهجُ السَّلفِ فِي العَقيدَةِ

يتلخَّص منهجهم فيما يلي[١]:

أولا: حصرهم مصدر التلقِّي في باب الاعتقاد[٢] على كتاب الله وسنَّة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفهمهم للنصوص على ضوء فهم السَّلف الصالح[٣].

ثانيا: احتجاجهم بالسنَّة الصحيحة في العقيدة، وسواءٌ كانت هذه السنَّة الصحيحة متواترةً أم آحادًا[٤].

ثالثا: التسليمُ بما جاء به الوحي، وعدم ردِّه بالعقل[٥]، وعدم الخوض في

---

(١) أي في قضيَّة النظر والاستدلال والتي يحصل الخلل فيها قديمًا وحديثًا.

(٢) بل في أحكام الدِّين أصوله وفروعه.

(٣) لا يعارضون الكتاب والسنَّة بشيءٍ من المعارضات، لا بمعقولٍ، ولا رأيٍ، ولا قياسٍ، ولا ذوقٍ، ولا وُجْدٍ، ولا مُكاشفةٍ، ولا منامٍ، ولا غير ذلك، وإنَّما يأخذون بظواهر النصوص على ما دلَّ عليها ظاهرها، على تفسير الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٤) فلا فرق في وجوب الاستدلال بها على ما دلَّت عليه، المهم أن تكون صحيحةً، فإذا كانت صحيحة فيجب الاستدلال على ما دلَّت عليه، سواءً كان المستدلُّ عليه في باب العقائد أو في باب الفقه أو في أيِّ بابٍ من أبواب الدِّين.

(٥) لا يحُكِّمون عقولهم ليردُّوا بها شيئًا من شرع الله، فالإنسان لا بدَّ أن يعقل وأن يُفكِّر وأن يتأمَّل وأن يتدبَّر، ولذلك لم يكلِّف الله عَزَّوَجَلَّ غير العقلاء، وقد حثَّ في القرآن=

الأمور الغيبيَّةِ التي لا مجال للعقل فيها.

رابعا: عدم الخوض في علم الكلام والفلسفة [١].

خامسا: رفض التأويل الباطل [٢].

سادسا: الجمع بين النصوص في المسألةِ الواحدةِ [٣].

= على التفكُّر والتأمُّل وهذا لا يكون إلَّا بالعقل، لكن العقل مهما كان، له منزلته التي لا يتعدَّاها، فعقل صاحب السنَّة لا يَرُدُّ به القرآن حتى ولو وجد في نفسه شيئًا لا يعارض الوحي من عقله.

فالعقل يجب أن يُربط بالشرع، فالإنسان يربط عاطفته وحماسته بالعقل ويربط العقل بالشرع فيكون العقل تابعًا للشرع وليس الشرع تابعًا للعقل، فهم يُسلِّمون للوحيِ بما جاء في القرآن والسنَّة والمعاني التي يدلُّ عليها الوحيُ، فإنَّ هذا مما يُسَلِّمُ به صاحب المنهج السليم ولا يردُّه بعقله.

(١) لأنَّ الخوض في هذا الباب -أعني باب الكلام- هو مبنيٌّ على العقل، والعقل لا يستقلُّ بمعرفة أمور الشرع الغيبيَّةِ التي لا مجال له فيها، وإنَّما هي من التعبُّد المحض، لماذا نصلِّي المغرب ثلاث ركعاتٍ والعشاء أربعًا والعصر أربعًا والفجر ركعتين، العقل لا يُدرك شيئًا في ذلك، المقصود من ذلك هو التعبُّد، فيسلِّم الإنسان للوحيِ حتى لو لم يعقل معناه.

(٢) لأنَّ الأصل الأخذُ بظواهر النصوص، الأخذُ بظاهر اللفظ وما دلَّت عليه الحقيقة، ولا يصرف الظاهر عن ظاهره إلا بدليلٍ صحيحٍ صريحٍ دلَّ على ذلك.

(٣) ما تقدَّم ملخصٌ من «دروس في المنهج»، وهذا معلومٌ باستقراء منهج السلف في العقيدة. وفي الباب الواحد، فيجمع بين أطراف الأدلَّة بأن يرجع للقرآن كلِّه استقراءً، وللسُنَّة كلِّها استقراءً، إذا أراد أن يستدلَّ على حكمٍ معيَّنٍ يستقرئ ماذا جاء في القرآن، ماذا=

فهذه العقيدة مستقاةٌ من النّبع الصافي: كتاب الله وسنّة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بعيدةٌ عن الأهواء والشُّبه، فالمتمسّك بها يكون معظّمًا لنصوص الكتاب والسنّة؛ لأنّه يعلم أنّ كلّ ما فيها حقٌّ وصوابٌ[1].

= جاء في السنّة؟ بماذا فسّره الصحابة؟، بماذا فسّره السّلف؟، فيستقرئون النصوص ويجمعون بينها ولا يضربون بعضها ببعضٍ.

من أمثلة ذلك: الجمع بين نصوص الوعد والوعيد، فمن أخذ بنصوص الوعد وأهمل نصوص الوعيد يكون مرجئًا، ومن أخذ بنصوص الوعيد وأهمل نصوص الوعد يكون خارجيًّا معتزليًّا، وأهل السنّة والجماعة وسطٌ بين ذلك؛ فلذلك مما تميّز به أهل السنّة والجماعة في عقيدتهم الجمع بين النصوص وعدم اطّراحها وعدم ضرب بعضها ببعض، وإنّما يجمع بين النصوص في الباب الواحد وفي المسألة الواحدة.

قضيّة النظر والاستدلال هي التي يحصل فيها الخطأ قديمًا وحديثًا، إذا تأمّلت هذا المنهج -أعني منهج أهل السنّة والجماعة في النظر والاستدلال- تجد أنّه منهجٌ محكَمٌ سديدٌ يأخذ بالنصوص كلّها ولا يقول في شيءٍ من الأحكام إلّا بعدما يعرف حكمه في الشرع؛ لأنّ القول على الله بغير علمٍ كبيرةٌ من كبائر الذنوب، ويضاف إلى هذه الأمور التي ذكرتها عرض الحقّ الثّابت وبيانُه للنّاس بالأسلوب المناسب لأفهامهم وقدراتهم، لأنّ ذلك أدعى للقبول ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [سورة النحل:١٢٥]، ولذلك قيل: اعرف الحقّ تعرف أهله.

فإذا عرفت أنّ أهل الحقّ هم أهل السنّة، أهل الجماعة، الفرقة الناجية، الطائفة المنصورة، أهل الحديث، أهل الأثر، السّلفيُّون، وأنّ هذا منهجهم في النظر والاستدلال، عرفت أنّ من خالفهم في المنهج خالفهم في عقيدتهم، فهذا المنهج الذي ينبغي أن يحرص عليه.

(١) ولا يأخذ منها بما تهواه نفسه بل يأخذ بما كان حقًّا، ويأطر نفسه على الحقّ أطرًا، حتى=

قال الإمام البربَهاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واعلم -رحمك الله- أنَّ الدِّين إنَّما جاء من قِبَل الله تبارك وتعالى لم يوضع على عقول الرجال وآرائهم، وعلمه عند الله وعند رسوله؛ فلا تتَّبع شيئًا بهواك فتمرُق من الدِّين؛ فتخرج من الإسلام؛ فإنَّه لا حُجَّة لك، فقد بيَّن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأمَّتِه السنَّة وأوضحها لأصحابه، وهم الجماعة وهم السواد الأعظم، والسواد الأعظم: الحقُّ وأهله»[1]اهـ.

وقد قال قبل ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (ص/٦٥) من كتاب «شرح السنَّة»: «والأساس الذي تبنى عليه الجماعة -وهم أصحاب محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهم أهل السنَّة والجماعة- فمن لم يأخذ عنهم فقد ضلَّ وابتدع، وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ ...».

وقال -أي: الإمام البربهاريُّ-: «قال عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «لا عذر لأحدٍ في ضلالةٍ ركبها حسِبها هدى، ولا في هدى تركه حسِبه ضلالةً، فقد بُيِّنت الأمور، وثبتت الحُجَّةُ، وانقطع العذر»، وذلك أنَّ السنَّة والجماعة قد أَحكما أمر الدِّين كُلِّه، وتبيَّن للنَّاس، فعلى النَّاس الاتِّباع»[2].

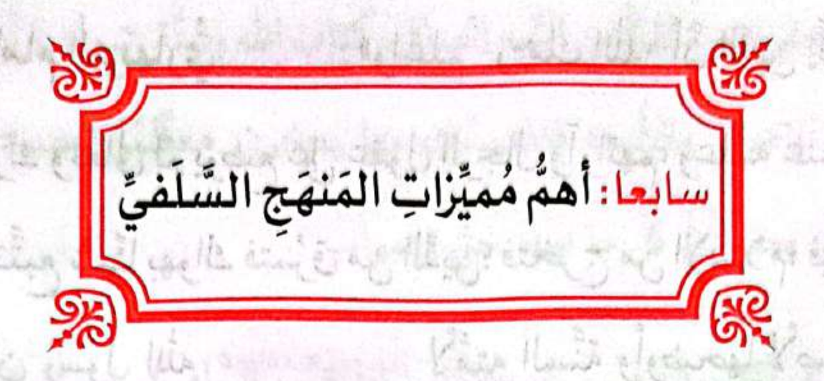
= لو وجد نفسه غير مُنساقةً إلى هذا الأمر، فيجب أن يعالج نفسه لتنساق إلى هذا الأمر طالما أنَّه حقٌّ وصوابٌ، ولا يتعسَّف الأدلَّة ولا يتكلَّف تأويلها أو الردَّ عليها أو يعتقد قبل أن يستدلَّ، فيحرف النصَّ والدليل ليوافق هواه.

(١) «شرح السنَّة»: (ص/٦٦).

فالمقصود الحقُّ وأهله ولو كانوا ليسوا هم الأكثر من ناحية العدد.

(٢) «شرح السنَّة»: (ص/٦٦).

فالذي يُعرض عن شرع الله لا يتعلَّمه ولا يعمل به، هذا التقصير من نفسه، طالما وجد=



سابعا: أهمُّ مُميِّزاتِ المَنهَجِ السَّلَفيِّ

أولا: ثباتُ أهله على الحقِّ وعدم تقلُّبهم كما هي عادة أهل الأهواء[١].

قال حذيفة لأبي مسعودٍ: «إنَّ الضلالة: أن تعرف ما كنت تنكر، وتنكر ما كنت تعرف، وإيَّاك والتلوُّن فِي الدِّين، فإنَّ دين الله واحد»[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وبالجملة، فالثبات والاستقرار في أهل الحديث والسنَّة أضعاف ما هو عند أهل الكلام والفلسفة»[٣]اهـ.

وقال أيضًا: «إنَّ ما عند عوامِّ المسلمين وعلمائهم أهل السنَّة والجماعة من المعرفة واليقين والطمأنينة والجزم بالحقِّ والقول الثابت والقطع بِما هم عليه

= العلم وأهل العلم ومعرفة الحقِّ فإنَّه هو الذي يكون قد أعرض عن ذلك أو قصَّر في تحصيل هذا الأمر وهو يستطيع تحصيله، فيكون اللوم يقع عليه لأنَّه قصَّر في الحق الذي يمكن أن يصل إليه وأن يُدركه.

(١) أهل الأهواء يتقلَّبون. اليوم في حكمٍ وغدًا في حكمٍ وقبله في حكمٍ، مُتقدِّمون ومعاصرون.

(٢) فأهل السنَّة قديمًا وحديثًا عُرفوا بالثبات على الحق والاستمرار عليه والدعوة إليه ولم يتلوَّنوا ويتغيَّروا، لكن غيرهم يُفتي بالشيء ونقيضه.

(٣) «مجموع الفتاوى»: (٤/٥١).

أمرٌ لا ينازع فيه إلا من سلبه الله العقل والدّين»[1]اهـ.

ثانيا: ومن مُميِّزاته أيضًا: اتِّفاق أهله على العقيدة، وعدم اختلافهم مع اختلاف الزمان والمكان[2].

ثالثا: وأنَّهم أعلم الناس بأحوال النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأفعاله وأقواله، وأعظمهم تمييزًا بين صحيحها وسقيمها؛ لذلك فهم أشدُّ النَّاس حُبًّا للسنَّة، وأحرصهم على اتِّباعها، وأكثرهم موالاةً لأهلها.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإنَّه متى كان الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أكمل الخلق وأعلمهم بالحقائق وأقومهم قولًا وحالًا؛ لزم أن يكون أعلم النَّاس به أعلم الخلق بذلك، وأن يكون أعظمهم موافقةً له، واقتداءً به أفضل الخلق»[3]اهـ.

---

(١) «مجموع الفتاوى»: (١٩/٤).

فإذا كان أهل الكلام الذين يُعظِّمون العقل في زعمهم اضطربوا ووجدوا الوحشة والغربة والتزعزع في العقيدة لعدم معرفتهم بالحقِّ، ومن باب أولى عدم الثبات عليه بخلاف ما عليه عوامٌّ كثيرٍ من المسلمين فضلًا عن علمائهم، بل تجد بعض الأئمَّة كالإمام أحمد وغيره يحلف ويقسم بالله العظيم في مسائل أنَّها الحقُّ وذلك لما عندهم من يقينٍ وطمأنينةٍ نتيجةً للحقِّ الذي عرفوه وثبتوا عليه.

(٢) انظر: «الحُجَّة» لقوام السنَّة: (٢/٢٢٥).

من أصحاب نبيِّنا إلى اليوم، في أي مِصرٍ وجدوا، قديمًا وحديثًا، في معتقدهم واحد، في شرق الأرض أو غربها جنوبها أو شمالها في أيِّ مكان وجدوا.

(٣) «مجموع الفتاوى»: (٤/١٤٠-١٤١). =

رابعا: اعتقادهم أنَّ طريقة السلف الصالح هي الأسلم، والأعلم، والأحكم؛ لا كما يدَّعيه أهل الكلام أن طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم[1].

وقد ردَّ شيخ الإسلام هذه الفرية، فقال: «لقد كذبوا على طريقة السَّلف، وضلُّوا في تصويب طريقة الخلف؛ فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف بالكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف»[2] اهـ.

= وأفضل الخلق بعد النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هم الصحابة، فهم أعلم النَّاس لأنَّهم أعلم النَّاس بمعرفة النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأحواله، فهم أشدُّ النَّاس تمسُّكًا واتباعًا له.

(١) كيف يكون المتأخِّر المخالف لأهل الحقِّ طريقته ومنهجه أعلم وأحكم ممن عاصروا التنزيل وشهدوا لله عَزَّوَجَلَّ بالوحدانية، وللنَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالرسالة، وطبَّقوا ذلك في حياتهم العملية، وكذلك أتباعهم، ثم كيف يكون أسلم وغيره أعلم وأحكم منه؛ هذا تناقضٌ.

(٢) «مجموع الفتاوى»: (٥/٩).

ولذا تجد أسباب الانحراف من أهمِّها الجهل بدين الله عَزَّوَجَلَّ، فالجهل بدين الله عَزَّوَجَلَّ كما يقول شيخ الإسلام ابن القيِّم: «هو شجرة كل شرٍّ»، إذا جهل معرفة الله عَزَّوَجَلَّ، ومعرفة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومعرفة دين الإسلام بالأدلة؛ فإنَّه لن يوفق لمعرفة الحقِّ، ولا يكون عمله صوابًا؛ لأنَّه لم يُبْنَ على علمٍ نافعٍ.

فالجهل بدين الله عَزَّوَجَلَّ واتِّباع الهوى والابتداع في دين الله عَزَّوَجَلَّ، هذا من من أهمِّ أسباب الضلال والانحراف، ولذلك قال شيخ الإسلام أنَّهم: «كذبوا على طريقة السلف»، وذلك بجهلهم وعدم معرفتهم بحقيقة المعتقد الصحيح ولا بحقيقة ما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم.

خامسا: **ومن مُميِّزاتهم**: حرصهم على نشر العقيدة الصحيحة والدِّين القويم، وتعليم النَّاس ونصحهم، والردِّ على المخالفين والمبتدعين[1].

سادسا: وسطيَّتهم بين الفرق.

يقول شيخ الإسلام ابن تيميَّة: «قال بعض السلف: «أهل السنَّة في الإسلام كأهل الإسلام بين المِلل»»[2] اهـ.

---

(١) لأنَّهم أخذوا بالإسلام كلِّه؛ لأنَّ السَّلفيَّة كما تقدَّم تعني: الأخذ بما كان عليه النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه، وكان من أهمِّ ما اهتمَّ به النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وجعله في الأولويات: العقيدة؛ التي هي الأساس وهي الأصل الذي يُبنى عليه غيره، فإذا كان هذا الأصل صحيحًا صحَّ البناء عليه، وإذا لم يكن صحيحًا ولا سليمًا فما يستقيم البناء ولا يتمُّ؛ ولذلك من مميِّزاتهم حرصهم على نشر العقيدة في كلِّ زمانٍ يكونون فيه بأنَّهم يجعلون من أهمِّ ما يهتمُّون به أن ينشروا العقيدة الصحيحة والدِّين القويم، وأن يُعلِّموا النَّاس ذلك وينصحونهم ويردُّون على المخالفين لدين الله والمخالفين لسنَّة النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من المبتدعة.

(٢) «مجموع الفتاوى»: (١٤٠/٤).

وتقدَّم ذكر وسطيَّة أهل الإسلام بين اليهود والنصارى في الشريعة والأنبياء وفي المطاعم والمشارب، وكذلك في الأحكام الشرعية الأخرى، فلم يتشدَّدوا تشدُّدَ اليهود ولم يتساهلوا تساهل النصارى، وإنَّما كانوا وسطًا بين ذلك.

أهل السنَّة والجماعة أهل الحديث أهل الأثر، الفرقة الناجية، الطائفة المنصورة، السَّلفيِّين؛ أسماءٌ مترادفةٌ، والمقصود بها أهل السنَّة والجماعة؛ كما أنَّ أهل الإسلام وسطٌ بين المِلل والديانات، وكذلك أهل السنَّة والجماعة وسطٌ بين الفرق التي تنتسب إلى الإسلام، وضلَّت الطريق الصحيح.

وقال أيضا: «فهم وسطٌ في باب صفات الله عَزَّوَجَلَّ: بين أهل التعطيل الجهميَّة، وأهل التمثيل المشبِّهة[١]، وهم وسطٌ في باب أفعال الله تعالى: بين القدريَّة والجبريَّة[٢]، وفي باب وعيد الله: بين المرجئة[٣] وبين الوعيديَّة من القدريَّة وغيرهم[٤]، وفي باب أسماء الإيمان والدِّين: بين الحروريَّة والمعتزلة، وبين المرجئة

---

(١) فأهل التعطيل الجهميَّة عطَّلوا الله عَزَّوَجَلَّ من أسمائه وصفاته، وأهل التمثيل والتشبيه شبَّهوا الله عَزَّوَجَلَّ بصفات المخلوقين، أمَّا أهل السنَّة والجماعة فوصفوا الله عَزَّوَجَلَّ بما وصف به نفسه في كتابه وبما وصفه به رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ ولا تمثيلٍ ولا تكييفٍ على حدِّ قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [سورة الشورى:١١]، فالآية فيها نفي أن يكون لله عَزَّوَجَلَّ شبيهٌ أو مثيلٌ، وفيها إثبات الصفات اللائقة بالله عَزَّوَجَلَّ.

(٢) القدريَّة: ينفون أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يعلم بالأشياء قبل وقوعها، أو يُقدِّرها قبل وقوعها، وإنَّما الإنسان يخلق أفعاله، والجبريَّة في مقابلهم يقولون الإنسان ليس له مشيئةٌ، وليس له استطاعةٌ إنَّما هو كالرِّيشة في مهبِّ الريح، أمَّا أهل السنَّة والجماعة فيثبتون للإنسان مشيئةً، ولكنها لا تخالف ما يشاءه الله عَزَّوَجَلَّ فللمخلوق إشاءةٌ واستطاعةٌ على حاله وعلى ما يناسب طبيعته كبشرٍ؛ فلذلك هم وسطٌ بين القدريَّة والجبريَّة.

(٣) المرجئة على مختلف أصنافهم، مرجئة الجهميَّة: الذين يروْن أنَّ الإيمان مجُرَّد التصديق، المرجئة التي عليها ابن كُلاب ونحوه: الذين يثبتون الإيمان فقط، أنَّه قول باللسان، ومرجئة الفقهاء: الذين يثبتون أنَّ الإيمان قولٌ واعتقادٌ لكنَّهم لا يُدخلون العمل في مُسمَّى الإيمان، فالمرجئة بكافَّة طوائفهم يُخرجون العمل من مُسمَّى الإيمان.

(٤) الوعيديَّة في مقابل هؤلاء المرجئة، يرون أنَّ الإيمان يوجد كاملاً ولا ينقص منه شيءٌ، إذا ذهب بعضه ذهب كلُّه؛ فلذلك كفَّروا مرتكب الكبيرة؛ لأنَّه نقُص إيمانه،=

والجهميَّة، وفي أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بين الروافض والخوارج»[1]اهـ.



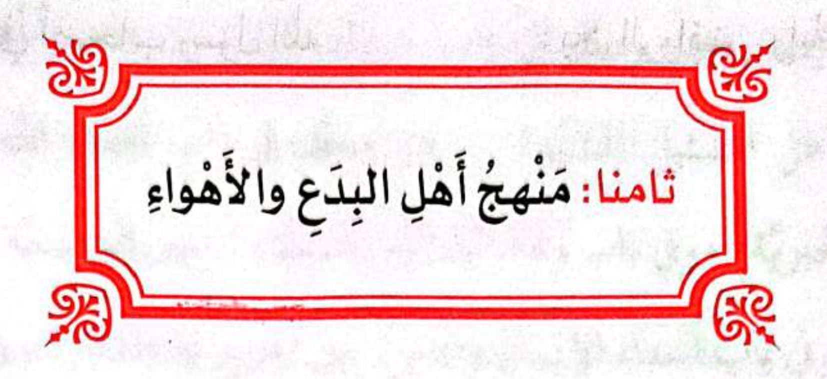
= والمرجئة يقولون: إذا وُجد بعضه وجد كلُّه، وأهل السنَّة والجماعة يثبتون الإيمان قولًا وعملًا واعتقادًا، وأنَّه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، فذهاب بعضه ليس ذهاب كلِّه، ووجود بعضه ليس وجود كلِّه، وهذا جمعٌ بين النصوص الشرعيَّة.

وهذا ممَّا يُميِّز أهل السنَّة والجماعة الجمع بين النصوص الشرعيَّة وعدم ضرب بعضها ببعضٍ، فالمرجئة أخذوا بنصوص الوعد وتركوا نصوص الوعيد، والوعيديَّة من الخوارج والمعتزلة ومن نحا نحوهم غلَّبوا نصوص الوعيد وتركوا نصوص الوعد، وأهل السنَّة والجماعة جمعوا بين نصوص الوعيد ونصوص الوعد أخذًا بأطراف الأدلَّة كُلِّها.

(١) «مجموع الفتاوى»: (١٤١/٣)، وانظر: «وسطيَّة أهل السنَّة بين الفرق»: (ص/٢٣٥ وما بعدها)، و«دروس في المنهج»: (ص/٧٠-٧٣).

فالروافض: جمعوا بين الغلوِّ والجفاء، الغلوُّ في أهل البيت، والجفاء في معظم الصحابة بل كفَّروا معظم الصحابة، والخوارج: كفَّروا بعض الصحابة وأَطْرَوْا بعض الصحابة، وأهل السنَّة والجماعة وسطٌ بين الروافض والخوراج، الصحابة عدولٌ بلا استثناءٍ من أهل البيت ومن غير أهل البيت، ولا يجوز الطعن فيهم، وأنَّ ما جرى بين الصحابة هو اجتهادٌ، وأنَّ المسلم لا يُدخل نفسه فيما جرى بين الصحابة، والله زكَّاهم في كتابه والنَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أثنى عليهم في سنَّته ولا يجوز الطعن في أحدٍ منهم.

فترى أهل السنَّة والجماعة وسطًا بين هذه الطوائف المخالفة الغالية المتشدِّدَة أو صاحبة التفريط في دينها.



ثامنا: مَنْهجُ أَهْلِ البِدَعِ والأَهْواءِ

تقدَّم ذكر منهج السَّلف في العقيدة، وأهمّ مُميِّزاته، وأنَّ أهمَّ مايُميِّز المنهج السَّلفيَّ في العقيدةِ: هو حصرُ التلقِّي في كتاب الله، وسنَّة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأن يكون ذلك مُقيَّدًا بفهم السَّلف الصالح.

وعلى العكس من ذلك منهج أهل الأهواء والبدع، فإنَّ مصدر التلقِّي عندهم ليس الكتاب والسنَّة، وإنَّما هو ما ابتدعه أئمَّتهم وشيوخهم[١]، ثم تأويل الكتاب أو السنَّة إلى ما يوافق أهواءهم، واعتمادهم على العقل[٢]، وعلى

---

(١) ثمَّ بعد ذلك ينظرون هل هذا القول أو هذا المعتقد يمكن أن يُستدلَّ له من الكتاب والسنَّة، فإذا وجدوا ذلك استدلُّوا لهذا القول وإن لم يجدوا ما يستدلُّون به أوَّلوا النصَّ وحرَّفوا الدليل، ليوافق ما ابتدعه كبراؤهم وعلماؤهم.
إذن؛ القضيَّة الأولى لم يجعلوا مصدر التلقِّي هو القرآن والسنَّة، وإنَّما مصدر التلقِّي كلام الشيخ، كلام القائد، كلام الرمز الذي يتَّبعونه، ثم بعد ذلك النظر في النصوص الشرعيَّة؛ فإنْ وجدوا دليلًا يؤيِّد هذا الكلام قالوا به، وإن لم يجدوا دليلًا حرَّفوا النصَّ وأوَّلوه عن غير معناه.

(٢) ليس على النقل، ثم تأويل النقل أو تحريفه ليوافق العقل المزعوم، أو الفهم المزعوم وإلَّا صريح المعقول لا يخالف صحيح المنقول، أو أنَّ المنقول كما يقول شيخ الإسلام لا يخالف صريح المعقول؛ لكنَّ هذا الدِّين ليس متروكًا لآراء الرجال، هذا الدِّين يوزن بالكتاب والسنَّة بفهم السلف الصالح، هذا هو الميزان، وإلا لو تُرك لأقوال الرجال=

الأحاديث الضعيفة والواهية والمكذوبة على رسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ [1] واتِّباعهم للمتشابه[2]، وتحريفهم للأدلَّة[3] وتأويلها تأويلًا فاسدًا.

يقول ابن القيِّم رَحِمَهُاللَّهُ: «وبالجملة؛ فافتراق أهل الكتاب وافتراق هذه الأمَّة على ثلاثٍ وسبعينَ فرقةٍ إنَّما أوجبه التأويل»[4] اهـ.

ويقول ابن أبي العزِّ الحَنفيِّ: «وهل خرجت الخوارج، واعتزلت المعتزلة، ورفضت الروافض، وافترقت الأمَّة على ثلاثٍ وسبعين فرقةٍ إلا بالتأويل الفاسد»[5] اهـ.

= وأقوال النَّاس، عقل فلانٍ يختلف عن عقل فلانٍ، وفهم فلانٍ يختلف عن فهم فلانٍ، فلذلك اعتمادهم على العقل ثم تأويل النصوص لتوافق هذا العقل الذي يزعمونه.

(١) وردُّهم للأحاديث وإن كانت صحيحةً، إذا كانت لا توافق ما ابتدعه شيوخهم.

(٢) أهل السنَّة أهل الحقِّ يحملون المتشابه على المحكم، وهؤلاء يأخذون بالمتشابه ليردُّوا المحكم؛ لذلك تجد من أصولهم اتِّباع المُتشابه وترك المحكم.

(٣) بأن يرِدَ الدَّليل على مناطٍ فيصرفونه عن ذلك المناط إلى مناطٍ آخر موهمين أنَّ المناطين واحدٌ، تكون الدلالة الظاهرة من النصِّ شيئًا وهم يحملونها على شيءٍ آخر إما بزعم بأنَّ اللغة تدلُّ على ذلك، أو المجاز يدلُّ على ذلك، أو أنَّه يجب تأويل النصِّ لأنَّ العقل لا يتَّفق على ما يكون عليه ظاهر النصِّ، نتيجة عدم التسليم للوحي وإخضاع العقل للوحي، وإنَّما اتِّباع وإخضاع الوحي لهذا العقل.

(٤) «إعلام الموقعين»: (٣١٧/٤).

والذي سبَّبَ الانحراف والضلال: هو صرف النصوص عن غير معانيها بغير دليلٍ.

(٥) «شرح العقيدة الطحاوية»: (ص/١٨٩).

لأنَّ التأويل الفاسد؛ تأويل أسماء الله عَزَّوَجَلَّ وصفاته وتحريفها عن معانيها وتأويل=

= النصوص الشرعية هو الذي كان سببًا في وجود مثل هذه الفِرقة المخالفة للحقِّ المخالفة للسنَّة.

تجد أيضًا من مناهجهم الغلوُّ والإفراط في مسائل الاعتقاد، كغلوِّ الخوارج والمعتزلة في باب الوعيد، وتفريط المرجئة في باب الوعد؛ فلذلك ناقضوا الحقَّ وخالفوه.

هذه الأصول المخالفة للحقِّ التي ساروا عليها في النظر والاستدلال؛ هي التي أوقعتهم في الانحراف وأنَّه كما قيل: «لِكُلِّ قوْمٍ وارِثٌ»، فتجد الآن في الإنترنت نفس هذه المعتقدات تُبثُّ من جديدٍ، وتحيا من جديدٍ، ويقول بها أناسٌ جددٌ، وبعضهم -وهذه من الطوام- ينسب بعض هذه المعتقدات إلى أهل السنَّة والجماعة أو إلى السلف أو إلى المنهج السلفي، وأيضًا يستدلُّون بنصوص تنقل عن أئمَّة السلف: الإمام أحمد أو ابن تيمية، أو ابن عبد الوهاب، أو الأئمَّة قبلهم وبعدهم ليؤيِّدوا بها ما يريدون الذهاب إليه؛ فيأتي الشخص ويقول: هؤلاء انظروا يُعظِّمون ابن تيميَّة، الإمام أحمد، ابن القيِّم، ابن عبد الوهاب، ينقلون كلامهم، لكنَّهم كما أنَّ أسلافهم حرَّفوا القرآن والسنَّة، فلا يُستغرب أن يحرِّف هؤلاء كلام الأئمَّة، كلام الأئمَّة لا يساوي كلام الله عَزَّوَجَلَّ وكلام الرسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فمن تجرَّأ وحرَّف كلام الله وأوَّله على غير معانيه الشرعيَّة الصحيحة لا يُستغرب منه أن ينقل من كلام الأئمَّة ويورده على غير معناه.

والسياق الذي أورده هؤلاء الأئمَّةُ في مكانه وسياقه الذي يتَّفِق في المعنى الذي أرادوه؛ إمَّا يأتون بنصٍ مكتوبٍ أو يأتون بكلامٍ يؤوِّلونه ويحرِّفونه ويوهم القارئ والسَّامع لهذا الشيء أنَّ هذا الشخص المتكلِّم أو هذا الكاتب أو الذي ألَّف هذا المؤلف أنَّه يتبع أئمَّة السلف؛ عندما يقول: قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة، قال ابن القيِّم، قال الإمام أحمد، وهم من أئمَّة السلف، لكن يورده على غير المَوْرد الصحيح الذي يجب أن يُفهم عليه هذا النصُّ. =

فهذا المنهج الذي سلكه أهل الأهواء والبدع مُخالفٌ لمنهج أهل السنَّة والجماعة في النظر والاستدلال، وهو من أعظم عوامل تفرُّق الأمَّة الإسلاميَّةِ.

= **ونستطيع أن نذكر أسباب الانحراف إجمالًا:**

أوَّلها: الجهل بدين الله عَزَّوَجَلَّ.

ثانيها: اتِّباع الهوى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [سورة ص:٢٦].

ثالثها: الابتداع في دين الله عَزَّوَجَلَّ.

رابعًا: اعتمادهم على الأحاديث الضعيفة والواهية.

خامسًا: استعمال العقل وردُّ النقل.

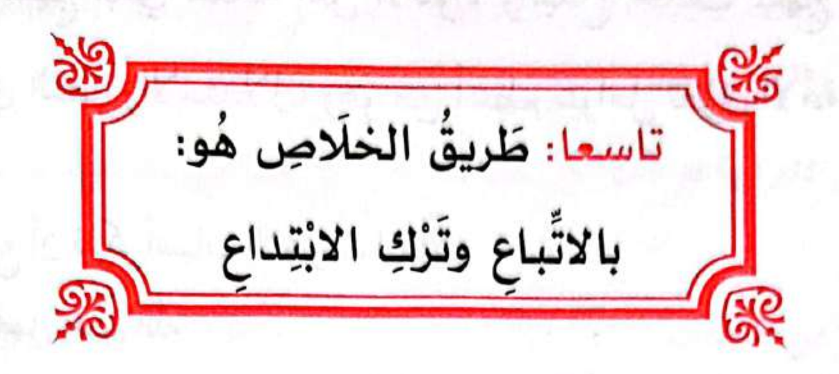
سادسًا: الحماس والعاطفة الغير منضبطة؛ لأنَّ الحماس لا بدَّ أن يُضبط بالعقل، والعقل يجب أن يُضبط بالشَّرع.

سابعًا: يستعجلون النتائج ويبنونها على مقدِّماتٍ غيرِ صحيحةٍ، طريقتهم في النظر والاستدلال غيرُ مبنيَّةٍ على الكتاب والسنَّة بفهم السَّلف والجمع بين النصوص وعدم تحريفها وعدم تأويلها تأويلًا فاسدًا يُخرجها عن معانيها، فالمقدِّمات خاطئةٌ والنتائج ستكون خاطئةً.

ثامنًا: عدم الرجوع إلى أهل العلم المعتبرين، يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [سورة النساء:٨٣].

عاب الله عَزَّوَجَلَّ الذين يتسرَّعون ويُذيعون كلَّ شيءٍ يسمعونه سواءً كان يتعلَّق بأمرِ أمن النَّاس أو خوفهم، وامتدح الذين يردُّون ذلك إلى الرسول -الردُّ إليه في حال حياته والردُّ إلى سنَّته بعد مماته-، والرجوع إلى أهل العلم، أهل الاستنباط، أهل الفقه، الرأي السديد، الرأي الرشيد يُرجع إليهم في مثل هذه الأمور.

لكن قديمًا تجد الخوارج بدل أن يرجعوا إلى أصحاب النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويستفيدوا منهم العلم إذا بهم يُكفِّرونهم ويضعون حاجزًا كبيرًا بينهم وبين العلم النافع، =



تاسعا: طَرِيقُ الخَلَاصِ هُو: بالاتِّباعِ وتَرْكِ الابْتِداعِ

قال شيخ الإسلام في كتاب «العبودية»: «وجِمَاع الدِّين أصلان: ألَّا نعبد إلا الله، ولا نعبده إلا بما شرع»[1].

= تجد الشيء نفسه الآن يجعلون حاجزًا بين الشباب وبين الرجوع إلى أهل العلم المعتبرين من أهل السنَّة الذين عُرفوا بالدَّعوة إلى السنَّة والثبات على السنَّة. فيطعنون فيهم ويشوِّهون منهجهم وطريقتهم ويطلقون عليهم الألقاب الشنيعة: علماءُ حيضٍ ونفاسٍ، علماءُ سلاطين، متقوقعون، يجهلون فقه الواقع ولا يدرون ماذا يجري، وهكذا من الأمور الطَّوام الظالمة.

المقصود: أن ينحرف الشباب عن هؤلاء العلماء، فإذا انحرف الشباب عن هؤلاء العلماء تلقَّفهم هؤلاء وصنعوا منهم، كما يقول ابن كثيرٍ عن الخوارج: «وترى منهم أشكالًا غريبةً».

ونعم الآن ترى أشكالًا غريبةً جدًّا في الفهم، والأفعال، والتصرُّفات؛ في ردِّ النصوص، في الاستهزاء بأهل العلم، كلُّ ذلك بسبب خطئهم وفساد منهجهم، فإذا كان مُتقدِّموهم ما احترموا الصحابة وطعنوا فيهم وكفَّروهم وقاتلوهم بل واعتبروا ذلك جهادًا، فالأتباع كما قلنا: «لكلِّ قومٍ وارث».

(١) «العبودية»: (ص/٣١).

قوله: «ألا نعبد إلا الله»: هذا هو الإخلاص لله عَزَّوَجَلَّ.

لا نعبده بالبدع كما قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾﴾ [سورة الكهف:١١٠].

فقد أمر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في هذه الآية أن يكون العملُ صالحًا؛ أي: موافقًا للسنَّة، ثُمَّ أمر أن يُخلِصه صاحبه لله.

وقال الحافظ ابن كثيرٍ في تفسيره: «وهذان ركنا العملِ المتقبَّلِ، لابدَّ أن يكون خالصًا لله صوابًا على شريعة رسول الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[1] اهـ.

وقد روي مثل هذا عن القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره.

وممَّا تقدَّم يتبيَّن أنَّه لابدَّ لصحَّةَ أيِّ عملٍ نريد أن نتقرَّب به إلى الله من شرطين أساسيَّين، ولابدَّ من وجودهما مُجتمعين، ولا ينفكُّ أحدهُما عن الآخر[2] وهُما:

الأول: إخلاص العبادة لله وحده.

الثاني: وتجريد المتابعة لرسوله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال تعالى: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿٢﴾﴾ [سورة الزمر:٢].

وقال تعالى: ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ﴾ [سورة القصص:٧٧].

---

(١) ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾: يعني عملاً موافقًا للسنَّة، ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾﴾: هذا هو الإخلاص لله عَزَّوَجَلَّ.

(٢) «تفسير ابن كثير»: (١٠٦/٣).

وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث القدسيِّ الذي يرويه عن ربِّه: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، فَمَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ مَعِي فِيهِ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ»(١).

فالإخلاص لا يتأتَّى مع الشرك، أو الرياء، أو إرادة الإنسان بعمله الدُّنيا، ولابدَّ أن يكون العامل قد قصد بعمله وجه الله سبحانَه وتعالى وحده(٢).

هذا بالنسبة لما يتعلَّق بالشرط الأوَّل.

وأمَّا الشرط الثاني: فمعناه: أن يكون العمل الذي نتقرَّب به إلى الله موافقًا لما شرعه الله في كتابه، أو سنَّه رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في سننه(٣).

قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [سورة المائدة:٣](٤).

فقد أكمل الله لنا الدِّين قبل أن ينتقل الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى الرفيق الأعلى، فليس هو بحاجةٍ إلى من يزيد وينقص فيه.

---

(١) شخصٌ يقول: فلانٌ مُخلصٌ، وقد يكون كذلك لكن أعماله غيرُ موافقةٍ لسنةِ الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، نترك خطأه وضلاله لكونه مخلصًا لله عَزَّ وَجَلَّ؟

لا، لأنَّه فقد الشرط الثاني، وهذان الشرطان لابدَّ من وجودهما وجودًا متلازمًا، لا يُغني أحدهما عن الآخر، لو كان في الظاهر متَّبعًا للسنَّة لكنَّه غيرُ مخلصٍ في الباطن لله عَزَّ وَجَلَّ، لا ينفعه ذلك العمل.

(٢) أخرجه مسلمٌ في كتاب الزهد.

(٣) «مُذكِّرة في العقيدة» للدكتور صالح بن سعد السحيمي: (ص/١٠).

(٤) المصدر السابق الصفحة نفسها.

❁ وقد جاءت نصوصٌ كثيرةٌ تأمر بالاتِّباع، وتُحذِّر من الابتداع والإحداث في الدِّين:

قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾﴾ [سورة الأحزاب:٢١].

وقال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [سورة الحشر:٧].

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [سورة آل عمران:٣١](١).

ومن السنَّة: أحاديثُ كثيرةٌ، منها: قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، عَضُّوا عَلَيْهَا بالنَّواجِذِ، وإيَّاكُمْ ومُحْدَثَاتِ الأُمُورُ؛ فإِنَّ كُلَّ مُحدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وكلَّ بدعَةٍ ضَلَالَةٌ، وكلَّ ضَلالَةٍ فِي النَّارِ»(٢).

وقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَرَكْتُ فِيكُم مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي:

---

(١) هذه الآية قال عنها بعض أهل العلم: الآية الممتحنة، فيها امتحانٌ للنَّاس، ولمن يدَّعي المحبَّة، فلذلك قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [سورة آل عمران:٣١].

فمحبَّة الله للعبد متعلِّقةٌ باتِّباع العبد للرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ ولذلك سمَّاها بعض أهل العلم الآية الممتحنة، ممتحنةٌ للنَّاس ومدى صدق اتِّباعهم؛ ولذا قال بعض أهل العلم: ليس الشأن أن تُحِبَّ، وإنَّما الشأنُ أن تُحَبَّ من الله، والله قد بيَّن في هذه الآيةِ أنَّه لا يحب إلا من اتَّبع الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واتَّبع الوحي الذي جاء به الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(٢) رواه أبو داود، والترمذيُّ، وابن ماجه، وهو حديثٌ صحيحٌ.

كِتَابَ اللهِ وَسُنَّتِي»[١].

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»[٢].

وقد أمر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الأمَّة بالاجتماع واتِّحاد الكلمة على أن يكون الأساس لهذا الاجتماع هو: الاعتصام بكتاب الله وسنَّة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[٣].

ونهى عن التفرُّق وبيَّن خطورته على الأمَّة، وليتحقَّق هذا الأمر فقد أُمرنا بالتَّحاكم إلى كتاب الله في الأصول والفروع[٤]، ونُهينا عن كل سببٍ يؤدِّي إلى التفرُّق[٥].

---

(١) رواه مالكٌ في «الموطَّأ»، وأبو داود، وابن ماجه، وهو حديثٌ صحيحٌ.

(٢) متَّفقٌ عليه.

وهذه أدلَّةٌ كثيرةٌ تدلُّ على وجوب تجريد المتابعة للرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بعد الإخلاص لله عَزَّ وَجَلَّ.

(٣) فأيُّ اجتماعٍ لا يكون أساسه الاعتصام بالكتاب والسنَّة والعقيدة الصحيحة، لن يستمرَّ هذا الاجتماع ولا يكون هذا الاجتماع مفيدًا، لأنَّه ما بني على أساسٍ صحيحٍ ولا على عقيدةٍ صحيحةٍ ولا على منهجٍ سليمٍ، فالأساس الصحيح لصدق الاجتماع المطلوب شرعًا هو الاعتصام بكتاب الله وسنَّة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٤) لأنَّه قد يقول شخصٌ: لماذا لا نجتمع؟ وإذا به يخالف الكثير من سنَّة النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يخالف الكثير من العقائد الثابتة، ماذا يقال له؟ إذا عرفت الاجتماع فعليك أن تنبذ مسبِّبات الفرقة، وأقوى مسبِّبات الفرقة الابتداع في دين الله عَزَّ وَجَلَّ، ومنابذة أهل الحقِّ والطعن فيهم، فلا يكون الاجتماع مثمرًا إلَّا إذا كان على عقيدةٍ صحيحةٍ سليمةٍ؛ ولذلك أمرنا الله عَزَّ وَجَلَّ عند التَّنازع في أيِّ شيءٍ سواءً كان في الأصول أو الفروع: أن نردَّ المتنازع فيه إلى الكتاب والسنَّة.

(٥) انظر: «أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنَّة»: (ص/٢٩٣).

قال الله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [سورة آل عمران:١٠٣].

وحبل الله: هو عهد الله، وهو القرآن كما قال المفسِّرون، وقد أمر الله بالجماعة، ونهى عن الفرقة والاختلاف كما قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [سورة الحشر:٧].

وهذا شاملٌ لأصول الدِّين وفروعه الظاهرة والباطنة، وأنَّ ما جاء به الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يتعيَّن على العباد الأخذُ به واتِّباعه، ولا تَحلُّ مخالفته، وأنَّ نصَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على حكم الشيء كنصِّ الله تعالى[1]، لا رخصة لأحدٍ في تركه، ولا يجوز تقديم قول أحدٍ على قول الله[2].

قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ ۝٢٠﴾ [سورة الأنفال:٢٠].

وقد أمرنا الله عند التنازع بالردِّ إلى كتابه، وإلى سنَّة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،

---

(١) وأهل الأهواء لا يقولون بهذا، تُبيُنِّ لهم العقيدة، يقولون هذه عقيدة ما نأخذها بأخبار الآحاد لا بدَّ أن تكون العقيدة بأخبارٍ متواترةٍ، ما الدليل؟ ما هو العقل؟ وما هو النقل؟ ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [سورة الحشر:٧]، والنَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يرسل الواحد إلى أقوامٍ كثيرين ومع ذلك يقبلون كلامه، وهو شخصٌ واحدٌ، أرسل معاذًا إلى اليمن، وأرسل أناسًا أفرادا إلى قبائل شتى، وما كان أحدٌ يعترض على ذلك، أو يقول لا بدَّ أن يأتينا جمعٌ غفيرٌ يستحيل تواطؤهم على الكذب لنقبل أن يكون هذا الكلام من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، العبرةُ أن يكون النصُّ صحيحًا، فإذا صحَّ وجب الأخذ به على ما دلَّ عليه ولا يجوز ردُّه.

(٢) انظر: «أصول الإيمان»: (ص/٢٩٤-٢٩٥).

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [سورة النساء:٥٩].

قال ابن كثيرٍ: «﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ﴾: فاتَّبعوا كتابه، ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾؛ أي: خذوا سنَّته، أي: اتَّبعوا سنَّته، ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾[1]؛ أي: فيما أمروكم به من طاعة الله لا في معصية الله، فإنَّه لا طاعة لمخلوقٍ في معصية الخالق».

﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ أي: إلى كتاب الله وسنَّة رسوله، وهذا أمرٌ من الله عَزَّوَجَلَّ بأنَّ كل شيءٍ تنازع النَّاس فيه من أصول الدِّين وفروعه أنَّه يُردُّ المتنازع فيه إلى الكتاب والسنَّة[2].

كما قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [سورة الشورى:١٠].

فما حكم فيه الكتاب والسنَّة، وشهدا له بالصِحَّة فهو الحقُّ، فماذا بعد الحقِّ إلا الضلال؟!

ولهذا قال تعالى: ﴿إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾؛ أي: ردُّوا الفصل في الخصومات والجهالات إلى الكتاب والسنَّة، ومن لا يرجع إليها في ذلك فليس يؤمن بالله واليوم الآخر.

---

(١) أي: مثله، مثل ما يجب من طاعة الله وطاعة الرسول، لكن أهل العلم قيَّدوا ذلك بناء على الأدلة الشرعية، أنَّ الطاعة إنَّما تكون في المعروف لا في المعصية.

(٢) انظر: كتاب «أصول الإيمان»: (ص/٢٩٤).

ثمَّ إنَّ الله قد ذمَّ التفرُّق، ونهى عن الطرق والأسباب المؤدِّية إليه، وأنَّه من أعظم أسباب الخذلان في الدُّنيا والعذاب في الآخرة، قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ۚ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٠٥) يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ﴾ [سورة آل عمران:١٠٥-١٠٦].

قال ابن عباسٍ: «تبيَّض وجوه أهل السنَّة والجماعة، وتسوَّد وجوه أهل البدعة والفرقة»[(١)].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ۚ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ (١٥٩)﴾ [سورة الأنعام:١٥٩].

وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلَا إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم مِن أَهْلِ الكتَابِ افْتَرَقُوا عَلَى اثْنَتَيْنِ وسبْعِينَ مِلَّةً، وإنَّ هذِهِ الأُمَّةَ ستَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وسَبْعِينَ ملَّةً، اثْنَتانِ وسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وواحِدَةٌ فِي الجنَّةِ، وهِيَ الجَمَاعةُ»[(٢)].

فقد أخبر النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بافتراق أمَّته على ثلاثٍ وسبعين فرقةٍ، اثنتان وسبعون في النَّار، وواحدةٌ في الجنة، والتي في الجنَّة هي التي قال عنها النَّبيُّ

---

(١) «شرح أصول السنَّة» للالكائي: (٧٢/١).

(٢) رواه أحمد، وأبو داود، وغيرهما.

نسمع الآن من لا دراية له بعلم الحديث ولا عناية، من يريد أن يطعن في هذا الحديث، ليُدخل أهل الأهواء والبدع في الفرقة الناجية والطائفة المنصورة مع أنَّ أهل الحديث حكموا بصحَّته وكثرة طرقه، وأنَّ مثله يجب الاحتجاج به.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»[1].

وإنَّ من أسباب هلاكِ الأمَمِ السابقة: هو التفرُّق وكثرة الاختلاف، لاسِيَّما الاختلاف في الكتاب المُنَزَّل عليهم، وقد حذَّرنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من ذلك، فقال: «ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُم، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِم واخْتِلافِهِم عَلَى أنْبِيَائِهِم، فَإِذَا نَهَيْتُكُم عَنْ شَيءٍ فاجْتَنِبُوهُ، وإذَا أَمَرْتُكُم بأَمْرٍ فأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُم»[2].

وإنَّ طريق الخلاص من الفُرْقَة والاختلاف: هو باتِّباع طريق الفِرْقَة الناجية المنصورة وهي الجماعة، وهم الذين يسيرون على وفق منهج النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه، لا يعدلون عن ذلك، ولا يَحيدون عنه، أَنَّ طريق الخلاص هو اتِّباع السلف الصالح قولًا وعملًا واعتقادًا، وعدم مُخالفتهم أو الشذوذ عنهم[3].

قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [سورة النساء:١١٥].

فاتِّباع سبيل المؤمنين -وهم الصحابة واتِّباعهم من الأئمة المهديِّين

---

(١) البعض يفهم الحديث خطأً فيظنُّ أنَّ جميع هذه الفرق خالدةٌ مخلَّدةٌ في النَّار، وليس هذا هو المقصود، المقصود: أنَّهم مُتوَّعدون بالنَّار بسبب مسلكهم الذي سلكوه، لا الجزم بكفرهم أو تخليدهم في النَّار.

(٢) متَّفقٌ عليه.

(٣) انظر: كتاب «أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنَّة»: (ص/٣٠١)، ومابعدها، بتصرف يسير.

بإحسانٍ- هو سبيل النجاة[١].

والاتِّباع إنَّما يكون صحيحًا بثلاثةِ أمورٍ تتلخَّص مِمَّا سبَق من النصوص، وهذه الأمور الثلاثة هي:

أولا: الاعتصام بكتاب الله وسنَّة رسوله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ثانيا: عدم التفرُّقِ والاختلاف في الكتاب والسنَّة.

ثالثا: أنَّ يكون اتِّباع الكتاب والسنَّة مُقيَّدًا بفهم السَّلف الصالح لا بفهم غيرهم.

هذا، وإنَّ من لوازم الاتِّباع: تركُ الابتداع في دين الله[٢]، وقد تقدَّم جُملةٌ من النصوص الشرعيَّة الَّتي تأمر بالاتِّباع، وتُحذِّر من الابتداع، وقد بشَّر النَّبِيُّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المتمسِّكِين بسنَّته بأعظم بشارةٍ وأكبرِ مقصَدٍ يطلبه كُلُّ مؤْمِنٍ، ويسعى إلى تحقيقه من كان في قلبه أدنى مُسكةٍ من إيمانٍ ألَا وهو الفوز بالجنَّة، والنَّجاة من النَّار.

قال صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ أُمَّتِي يدْخُلُون الجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى. قالوا: ومن يأْبَى يا رسول الله؟ قال: مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى»[٣].

---

(١) كتاب «أصول الإيمان»: (ص/٢٩٣) وما بعدها.

(٢) إذا كان الشخص صادقًا في الاتِّباع للنَّبيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنَّ ذلك يحتِّم عليه ترك البدع، أمَّا أن يقول أنا مُتَّبعٌ وهو في الوقت نفسه مبتدعٌ لا يمكن، السنَّة والبدعة لا يمكن أن يجتمعا.

(٣) رواه البخاريُّ في «صحيحه».

وأيُّ إباءٍ ورفضٍ للسنَّةِ أعظمُ من مخالفة أمره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وذلك بالإحداث في الدِّين والابتداع فيه؟![1].

قال أُبَيُّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «عَلَيْكُم بالسَّبِيلِ والسنَّة، فإنَّه ليس مِنْ عبدٍ على سبيلٍ وسُنَّةٍ ذكرَ الرحمن ففاضت عيناهُ مِن خشية الله فتمسَّهُ النار أبدًا، وإنَّ اقتصادًا في سبيلٍ وسنَّةٍ خيرٌ من اجتهادٍ في خلافٍ وبدعةٍ»[2].

وإنَّ من تأمَّل نصوص الكتاب والسُنَّة وجَدَ أنَّ البدع في الدِّين مُحرَّمَةٌ، ومردُودَةٌ على أصحابها من غير فَرقٍ بين بدعةٍ وبدعةٍ[3]، وإنْ كانَتْ تتفَاوَتُ درجات التحريم بحسبِ نوعيَّةِ البدعة.

ولذا جاء النهي عن البدع على وجهٍ واحدٍ في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِيَّاكُم ومُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإنَّ كُلَّ مُحدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»[4].

---

(١) «أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنَّة»: (ص/٢٩٦).

والله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [سورة النور:٦٣].

(٢) أن يكون العمل قليلاً لكن على السنَّة هو عملٌ مباركٌ، خيرٌ من أن يكون عملاً كبيرًا لكنَّه ليس على السنَّة لأنَّه مردودٌ على صاحبه، ولذلك قال الله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [سورة الملك:٢]، وليس أكثرُ عملًا؛ لأنَّ العمل قد يكون كثيرًا لكن إذا كان على غير السنَّة فإنَّه لا يستفيد منه صاحبه شيئًا.

(٣) من غير فرقٍ من ناحية أنَّها مردودةٌ وأنَّها ضلالةٌ، لكنَّ البدع تتفاوت ليست في درجةٍ واحدةٍ.

(٤) هذه كلُّها صيغ عمومٍ، كيف يقول النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كلَّ بدْعَةٍ ضلاَلَةٌ». ويأتي=

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنا هَذا مَا لَيْسَ مِنْهُ فهُوَ رَدٌّ».

فدلَّ الحديث على أنَّ كلَّ مُحدَثٍ فِي الدِّين فهُوَ بدعَةٌ، وكلَّ بِدْعَةٍ ضلالَةٌ مردُودَةٌ. ومعنى ذلك: أنَّ كلَّ البدع في العبادات والاعتقادات مُحرَّمَةٌ، ولكن التحريم يتفاوت بحسب نوع البدعة، فمنها ما هو كفرٌ صراحٌ[1]، ومنها ما هو من وسائل الشرك، ومنها ما هو فسقٌ ومعصيةٌ[2].

وإنَّ المتأمِّلَ في طرق أهل الزيغ والضلال، يجد أنَّ طُرُقهم تُخالف طريقة أهل الهُدى، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ﴾

[سورة آل عمران:٧].

= من يقول: هناك بدعةٌ حسنةٌ؛ هذه مصادمةٌ لكلام النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يقول بعض المُتفقِّهة: من خير ما ابتدعه النَّاس أن يصلِّي الحاجُّ بعد السعي ركعتين كما يصلِّي ركعتين بعدما يفرغ من الطواف، بعد الفراغ من الطواف جاءت السنَّة بذلك ومقتضيةٌ لذلك، ولكن من أين جاءت بعد السعي، العبادات لا تثبت بالقياس، لا بدَّ أن تثبت بالنَّص.

(١) كصرف أيِّ نوعٍ من أنواع العبادة لغير الله عَزَّوَجَلَّ؛ كالنَّذر لغير الله، والدعاء، وادِّعاء علم الغيب، والعقائد الفاسدة، كتعطيل أسماء الله وصفاته، واعتقاد العصمة لغير الأنبياء، ومنها ما هو من وسائل الشرك؛ كالتَّبرك بالصالحين ونحو ذلك.

(٢) انظر: كتاب «أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنَّة»: (ص/٢٩٨).

وقد يقول قائلٌ: ما هي البدعة؟ البدعة: ما أحدث ممَّا لا أصل له في الشريعة يدلُّ عليه.

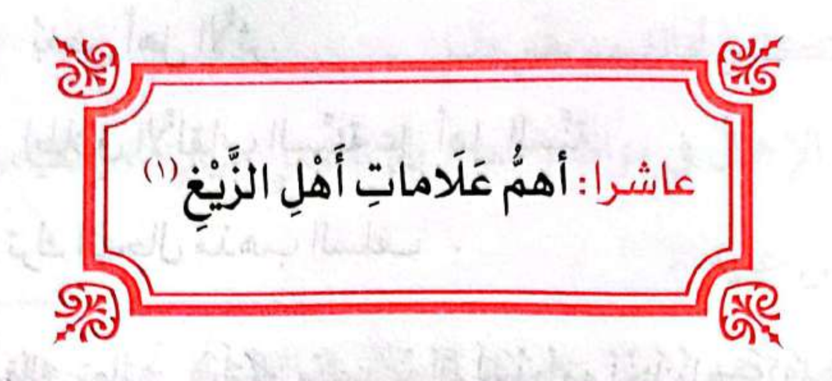
وفي الصحيح: «إِذَا رَأَيتُمْ الذينَ يتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ منْهُ فَأُولَئِكَ الذينَ سَمَّى اللهُ فاحْذَرُوهُمْ»[1].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ﴾ [سورة الأنعام:١٥٩].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾ [سورة الأنعام:١٥٣].



(١) رواه البخاريُّ ومسلم في «صحيحيهما».



عاشرا: أهمُّ عَلَاماتِ أَهْلِ الزَّيْغ[1]

أولا: الفُرقة التي نبَّه الله عليها في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [سورة الأنعام:١٥٩].

ثانيا: اتِّباع المتشابه[2]: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ [سورة آل عمران:٧].

ثالثا: اتِّباع الهوى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾.

﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [سورة الفرقان:٤٣].

رابعا: معارضة السنَّة بالقرآن[3].

---

(١) **ينظر في ذلك**: «شرح السنَّة» للبربهاري: (ص/٢٢)، و«عقيدة السلف أصحاب الحديث» للصابوني: (ص/١٣٢)، و«شرح أصول السنَّة» للالكائي: (١٧٩/١)، و«مجموع الفتاوى»: (١٥٥/٤)، و«منهاج السنَّة»: (٢٣٩/٥-٢٤٠)، و«مجموع الرسائل والمسائل النجدية»: (١٢٠/٣)، و«موقف أهل السنَّة والجماعة من أهل الأهواء والبدع»: (١٢٧/١-١٣٤).

(٢) يخاصم، يجادل، يناظر بالآيات المتشابهات، ويترك الآيات المحكمات، لا يردُّ المتشابه إلى المحكم.

(٣) يقولون: أنَّ بعض ما ورد في السنَّة يخالف ما في القرآن، يزعمون ذلك؛ لأنَّ السنَّة وحيٌ: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ٤﴾ [سورة النجم:٤]، والقرآن وحيٌ وكلُّه من عند الله،=

خامسا: بُغض أهل الأثر.

سادسا: إطلاق الألقاب السيِّئة على أهل السنَّة[1].

سابعا: ترك انتحال مذهب السلف[2].

= ولذلك قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [سورة النساء:٨٢]. وهذا كُلُّه من عند الله فكيف يتعارض الحقُّ، لا؛ يتعارض النَّاس في أفهامهم بناءً على اختلاف مداركهم، قد يجدون نوع تعارض، لكن في الحقيقة في الباطن ليس ثمَّة تعارضٌ بين النصوص الصحيحة، ولذلك تجد بعض الفقهاء يقول سبب الخلاف تعارض الأدلَّة، المقصود به تعارض الأدلة في أفهام الناظرين ولكن في الحقيقة ليست متعارضة، لكن لا يلزم كلَّ أحدٍ أن ينفكَّ عنه هذا التعارض.

فالذين يعارضون القرآن بالسنَّة أو يقولون هذه السنَّة مردودةٌ لأنَّها تعارض القرآن، وأنَّ القرآن يعارضها؛ هذا من علامة أهل الزيغ والانحراف، وكما قلنا أنَّ الشرع لا يجوز أن يُعارض لا بعقلٍ ولا بذوقٍ ولا بمنامٍ ولا بوُجدٍ ولا بغير ذلك من المعارضات.

(١) قديمًا وحديثًا، يرمون أهل السنَّة بالألقاب الشنيعة لينفِّروا النَّاس منهم.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: (١٥٦/٤): «أمَّا أن يكون انتحال مذهب السلف من شعار أهل البدع فهذا باطلٌ، فإنَّ ذلك غير مُمكن إلا حيث يكثر الجهل، ويقلُّ العلم»اهـ.

قلت: قد وقع في عصرنا من زعم أنَّه على منهج السلف، وهو ليس كذلك؛ بل هناك من أطلق على الجماعات الحزبية المعاصرة، والتي بعضها على فكر الخوارج اسم السَّلفيَّة، وزعم أنَّ القاسم المشترك بينهما هو السَّلفيَّة، وهذا نتيجةً لكثرة الجهل وقلَّة العلم، كما قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة، أو أنَّ المقصود هو تَمييع الدعوة السَّلفيَّة القائمة على الكتاب وصحيح السنَّة بفهم السلف الصالح لإدخال الطوائف المنحرفة في دائرة أهل السنَّة والجماعة.

ثامنا: تكفير مُخالفيهم بغير دليلٍ[1].

تاسعا: الإجمَالُ في مواضع تَحتاج إلَى تفصيلٍ وبيانٍ[2]، والقياس على ما لا يصحُّ القياس عليه[3].

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ينبغي للمتكلِّم في الفقه أن يَجتنب هذين الأصلين: المُجمل والقياس»[4].

وقال أيضًا: «أكثر ما يُخطئ النَّاس من جهة التأويل والقياس»[5].

قلت: ما ذكره الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ من التحذير من هذين الأصلين في

---

(١) كما هو الحاصل في فكر الخوارج ومن نحا نحوهم، أنَّهم يُكفِّرون مخالفيهم بغير دليلٍ؛ لأنَّ التكفير كما سيأتي: لا يصحُّ إلَّا إذا وُجدت شروطه وأسبابه وانتفت موانعه، أما أهل الأهواء فيُكفِّرون بالجملة، وبدون مراعاةٍ للضوابط الشرعية.

(٢) أهل الأهواء يأتون بكلامٍ مجملٍ لا يفصِّلون ولا يبيِّنون، أمَّا أهل السنَّة فيفصِّلون ويبيِّنون ولا يؤخِّرون البيان عن وقت الحاجة، يأتي بكلامٍ مجملٍ مثلاً عن الجهاد وفضله ويأخذه السامع وينزِّله منزلةً غير شرعيةٍ، الواجب إذا تحدَّث المُتحدِّث وذكر هذا الفضل العظيم يقول هذا مثله مثل أي عبادةٍ أخرى من صلاةٍ وصومٍ وزكاةٍ وحجٍ لا تصحُّ ولا تتمُّ إلاَّ إذا وُجدت شروطها وأسبابها وانتفت موانعها.

(٣) القياس لا يصحُّ إلا بشروطٍ صحيحةٍ، أن يكون المَقيس مُشابهًا للمَقيس عليه بعلةٍ جامعةٍ بين المَقيس والمَقيس عليه، ويكون ثابتًا بدليلٍ شرعيٍّ صحيحٍ.

(٤) القياس: لا بدَّ أن يكون مستكملًا لشروطه؛ لأنَّ هذا الدِّين ليس مبنيًا على الرأي ولا القياس وإنَّما هو مبنيٌ على اتِّباع النَّصِّ.

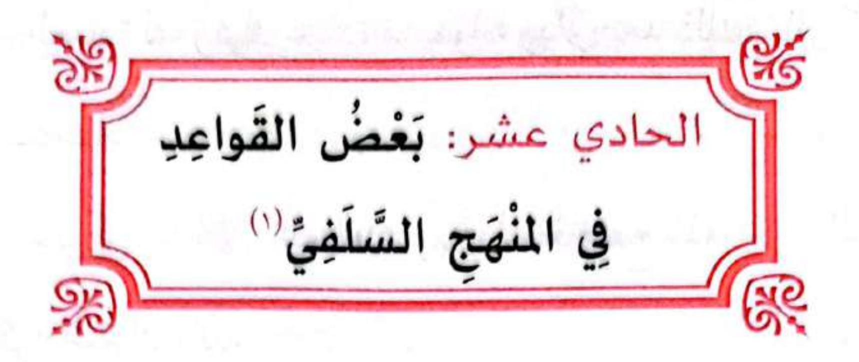
(٥) «القواعد النورانية» لشيخ الإسلام ابن تيمية: (٢/٤٣٧).

الفقه، دليلٌ على أنَّه في باب العقيدة يكون تَجنب ذلك أولَى وأحرى[١].

✿✿✿✿✿



(١) لكيلا يحصل الخلل والزلل والابتداع في دين الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ الأصل في العباداتِ أنَّها توقيفية، والأصل في المعاملات الإباحة والحِلُّ حتى يرد دليل الحظر.



الحادي عشر: بَعْضُ القَواعِدِ فِي المَنْهَجِ السَّلَفِيِّ[1]

أ- قاعدةٌ في الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر:

المُراد بالمعروف: جميعُ الطاعات، وأعظمُ ذلك: عبادة الله وحده لا شريك

---

(١) قواعد: جمع قاعدةٍ، والقاعدةُ حكمٌ كلِّـيٌّ ينطبق على جزئياتٍ كثيرةٍ تأخذ حكمها من هذا الحكم الكلِّي، طالب العلم لابدَّ له من معرفة القواعد خصوصًا قواعد الدِّين الأصول، قواعد الشريعة وكلِّيَّات الشريعة ومقاصد الشريعة، هذه الأمور مهمَّةٌ لطالب العلم أن يعرف القواعد الكليَّة في الشريعة ومقاصد الشريعة والأصول التي تبنى عليها الكثير من الفرعيات في الفقه وغير الفقه، هذه مهمَّةٌ جدًّا لطالب العلم، قد تكون هناك أمورٌ يُترك الكلام فيها أو عليها لمصلحةٍ عظمى، قد يكون الكلام فيها يترتَّب عليه مفسدةٌ لا توازي النفع الذي يؤخذ من هذا الكلام فيؤجِّل أو يؤخِّر لمصلحةٍ تقتضي ذلك، فلذلك قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة لابدَّ أن يكون عند الإنسان أصولٌ كليَّةٌ يَرُدُّ إليها الفرعيات ليتكلَّم بعلمٍ وعدلٍ، ثم يعرفُ كيفَ وقعت هذه الفرعيات وإلاَّ سيبقى في جهلٍ في الفرعيات وظلمٍ في الكليَّات فيتولَّد فسادٌ عظيمٌ، إذا لم يتمكَّن من معرفة كليَّات الشريعة وأصول الشريعة ومقاصد الشريعة ثم ينظر كيف وقعت هذه الفرعيات التي تؤخذ من هذه الكلِّيَّات أو التي تُبنى على الأصول الشرعية، إذا لم يكن كذلك فإنَّه يبقى في ظلمٍ وكذبٍ في إصدار الأحكام في هذه الفرعيات، وأيضًا في جهلٍ وظلمٍ يتولَّد منه فسادٌ كبيرٌ من جراء ذلك.

له، وإخلاص العبادة له، وترك عبادة ما سواه، ويأتي بعد ذلك سائر الطاعات من واجباتٍ ومستحباتٍ[1].

❁ والمنكر: هو كلُّ ما نهى الله عنه ورسوله، فجميع المعاصي والبدع منكرٌ، وأعظم المنكر: الشرك بالله عَزَّوَجَلَّ[2].

والأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر واجبٌ على هذه الأمَّة وجوبًا كفائيًا لا عينيًّا؛ إذا قام به من يكفي سقط الإثم عن الباقين، وإذا لم يقم به أحدٌ أَثِمَ الجميع[3].

قال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ [سورة آل عمران:١٠٤].

قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة: «من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر فينبغي أن

---

(١) من المهمِّ جدًّا لطالب العلم أن يهتمَّ بالقواعد الكلِّيَّة في الشريعة ومقاصد الشريعة ليتصوَّر التصوَّر الصحيح الذي على ضوئه يُدرك كيف وقعت الفرعيات الكثيرة التي أُخذت من هذه الكلِّيَّات، فلابدَّ للمتكلِّم في مسائل الدِّين أن يكون عنده معرفةٌ بأصول الشريعة وكلِّيَّاتها ومقاصدها؛ لتكون أحكامه عادلةً موافقةً للحقِّ، وليكون أيضًا منضبطًا بضوابط الشرع خصوصًا في المسائل الدقيقة التي قد تنزل بالأمَّة.

انظر: كتاب «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» للشيخ العلامة صالح الفوزان: (ص/٦).

(٢) المصدر السابق (ص/٦-٧).

(٣) انظر: كتاب «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» لشيخ الإسلام ابن تيمية: (ص/١٤) وما بعدها.

يكون عالِمًا بِما أمر به، عالِمًا بما ينهى عنه[1]، رفيقًا فيما يأمر به، رفيقًا فيما ينهى عنه، حليمًا فيما يأمر به[2]، حليمًا فيما ينهى عنه[3]، فالعلم قبل الأمر، والرفق مع الأمر، والحلم مع الأمر، فإن لم يكن عالمًا[4] لم يكن له أن يقفو ما ليس له به علمٌ.

وإن كان عالمًا، ولم يكن رفيقًا كان كالطبيب الذي لا رفق فيه فيُغَلِّظ على المريض فلا يقبل منه، والمؤدِّب الغليظ الذي لا يقبل منه الولد، وقد قال الله

---

(١) العلم يجب أن يتقدَّم القول والعمل: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ﴾ [سورة محمد:١٩]. تقدُّم العلم قبل القول والعمل؛ لأنَّ العلم يُصحِّح القول ويُصحِّح العمل.

(٢) الأمر الثاني في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر استخدام الرفق؛ لأنَّ المقصود هو إصلاح النَّاس وترغيب النَّاس في الخير وتحبيبهم إلى الله عَزَّوَجَلَّ والرجوع إليه، لذلك كُن رفيقًا فيما تأمر به، رفيقًا فيما تنهى عنه.

(٣) لا يكتفي بالرفق بل يكون عنده حلمٌ وسعةُ صدرٍ وتحمُّلٌ، ويعلم أنَّه سيلاقي من يخالفه ويناقشه، من يغضب عليه، من يسخر به، لذلك هو سلك هذا السبيل وهو ليس سهلاً وليس مفروشًا بالورود هذه وظيفة الأنبياء -عليهم الصَّلاة والسَّلام- وكذلك أتباعهم، فيكون عنده العلم قبل الأمر والنهي، ويكون عنده رفقٌ أثناء الأمر والنهي، ويكون عنده حلمٌ بعد الأمر والنهي.

(٤) فإن لم يكن عالمًا بالشيء الذي يريد أن يأمر به وينهى عنه؛ لأنَّه لا يتوَّقف الإنسان عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى يكون عالمًا من علماء الشريعة، لا يكون عالمًا بهذا الشيء الذي يأمر به وينهى عنه: «**بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً**». لكن بشرط أن تعرف هذه الآية معناها وما تدلُّ عليه، والأدلَّة الأخرى التي تتفق مع هذا الذي تأمر به والشيء الذي تنهى عنه.

تعالى لموسى وهارون: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ٤٤﴾ [سورة طه:٤٤][1].

ثمَّ من أمر أو نَهى فلا بُدَّ أن يُؤذى في العادة[2]، فعليه أن يصبر ويحلم كما قال تعالى: ﴿وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ١٧﴾ [سورة لقمان:١٧]...

والواجب على الآمر بالمعروف والنَّاهي عن المنكر أن يكون أمرُه ونهيُه لله وقصده طاعةً الله، وأن يكون مقصوده صلاحُ المَأمور، وإقامة الحُجَّة عليه، وألاَّ يكون مقصوده طلب الرئاسة لنفسه وطائفته، أو تَنقُّص غيره[3]...

وأصل الدِّين: أن يكون الحبُّ لله، والبغض لله، والموالاة لله، والمعاداة لله، والعبادة لله، والاستعانة بالله، والخوف من الله، والرجاء من الله، والعطاء لله، والمنع لله، وهذا إنَّما يكون بمتابعة رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ الذي أمْرُهُ أمرُ الله، ونهيُه نهي الله، ومعاداته معاداة الله، وطاعته طاعة الله،

---

(١) وفرعون أكفرُ أهل الأرض ومع ذلك قال الله عَزَّوَجَلَّ لموسى وهارون: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ٤٤﴾، والله يعلم في سابق علمه أنَّ فرعون لا يهتدي ولكن ليَكون هذا مسلكًا ومنهجًا يسلكه الدعَاة إلى الله عَزَّوَجَلَّ.

(٢) لأنَّ النَّاس أعداءُ الإيمان جاهلون لما لا يعلمون، فإذا جاءهم شخصٌ يأمرهم بما لم يألفوا وينهاهم عن شيءٍ ألفوه؛ فإنَّهم لا يُسلِّمُون الأمر بسهولةٍ، ولذلك الدَّاعي إلى الله عَزَّوَجَلَّ عليه أن يوطِّن نفسه وليعلم أنَّه سيتعرَّض للأذى كما تعرَّض الأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام.

(٣) يجب أن يكون مقصدُهُ في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الإخلاص لله عَزَّوَجَلَّ، ونشر دين الله، وترغيب النَّاس في دين الله عَزَّوَجَلَّ، وإقامة الحُجَّة، وأيضًا لتَبْرَأَ نفسه وليؤدِّي الواجب الذي عليه.

ومعصيته معصية الله»اهـ من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية[١].

ب- قاعدةٌ في العبادات:

العبادات مبناها على التوقيف[٢]، فالله أمرَ باتِّباع[٣] الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [سورة آل عمران:٣١].

وقال تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٣﴾﴾ [سورة النساء:١٣].

وفي الصحيحين عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنَّه قبَّل الحجر الأسود وقال: «إنِّي لأَعلَمُ أنَّك حجرٌ لا تَضُر ولا تنفع ولولا أنِّي رأيتُ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبَّلك ما قَبَّلتُكَ»[٤].

وقد تقدَّم قول بعض السلف: «اتَّبِعُوا ولا تبتدعوا؛ فقد كُفِيتُم».

---

(١) هذا كلامٌ مهمٌّ جدًّا؛ لابدَّ للدَّاعي إلى الله أن يجعله نصب عينيه لُيوَفَّق على الأقلِّ لَتبَرْأ ذمَّته، النتائج قد لا تتحقَّق كما يريدها الإنسان، لكنَّ المسلم ليس مطالبًا بتحقيق النتائج، مطالبٌ بأن يكون مسلكه ومنهجه صحيحًا في الدعوة إلى الله، أمَّا النتائج فيتركها لله عَزَّ وَجَلَّ.

(٢) العبادات توقيفيَّةٌ لا مدخل للرأي فيها، بمعنى أن تُنشئ عبادةً بمحض القياس أو الرأي، فأيُّ عبادةٍ لابدَّ لها من دليلٍ شرعيٍّ، وأقلُّ درجات العبادة أن تكون مستحبةً.

(٣) والمقصود باتِّباع الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما كان مقصوداً من فعله للقربة لا للعادة.

(٤) كان رسول الله أسوةً حسنةً لعمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وعمر يذكر أنَّ هذا حجرٌ لا ينفع ولا يضرُّ لكن لأنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فعل إذن نحن نفعل، وهذا دليلٌ على أنَّ العبادات توقيفيةٌ وأنَّه لا مجال للرأي فيها، والمقصود بها هو التعبُّد لله عَزَّ وَجَلَّ.

كما تقدَّم أنَّ من شرط قَبُول العَمَل تَجرِيدُ المتابعة للرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقد جاءت النُّصوص الكثيرةُ في القرآن والسنَّة الَّتي فيها الأمرُ بطاعة الله وطاعة رسوله، والنَّهيُ عن معصيةِ الله ومعصيةِ رسوله، فلا يجوز لأحدٍ أن يخرج عمَّا مضت به السنَّة، ودلَّ عليه الكتاب والسنَّة، وكان عليه سلف الأمَّة.

۞ جـ- قاعدةٌ في أنَّ مدار الدِّين على العلم النافع والعمل الصالح:

إنَّ دين الإسلام مَدارُه على العلم النافع والعمل الصالح(١).

---

(١) والعلم النافع ما جاء في كتاب الله وسنَّة رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والعلم الممدوح في القرآن والسنَّة هو علم الشريعة: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَـٰتٍ﴾ [سورة المجادلة:١١]، ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا۟﴾ [سورة فاطر:٢٨]، و﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة الزمر:٩] ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴿١١٤﴾﴾ [سورة طه:١١٤].

ولا يوجد أحدٌ يستغني عن العلم ولا الرحلة في طلب العلم، إذا لم يكن في بلدِ الشخص من يأخذ عنه العلم الشرعي الصحيح، قالوا لو استغنى أحدٌ عن الرِّحلة في طلب العلم لاستغنى نبي الله موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، كليم الله عَزَّ وَجَلَّ، نزلت عليه التوراة، ومع ذلك لمَّا علم أنَّ عند الخضر علمًا ليس عنده سافر إليه، وفي السيرة والتاريخ من سيرة الصَّحابة والتابعين كيف أنَّهم يسافرون، يرحل الواحد من مصره إلى مصرٍ بعيدٍ من أجل حديثٍ عن النبيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يكن عنده، وأنَّ النبيَّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يطلب الزيادة من شيءٍ إلَّا من العلم ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴿١١٤﴾﴾، ومهما تعلَّم الإنسان فهو بحاجةٍ إلى العلم: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾ [سورة يوسف:٧٦].

قال الحسن البصري: «ما من عالمٍ إلاَّ وفوقه عالمٌ وفوقه عالمٌ حتى ينتهي العلم إلى الله عَزَّ وَجَلَّ».

العلم ليس مقصودًا بذاته إنَّما مقصودٌ من أجل عبادة الله والعمل الصالح وخشية الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّـٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴿١٠٧﴾﴾ [سورة الكهف:١٠٧].=

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والصَّلاح منحصرٌ في نوعين: في العلم النافع، والعمل الصَّالح، وقد بعث الله مُحمَّدًا صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأفضل ذلك، وهو الهدى ودين الحقِّ؛ ليظهره على الدِّين كُلِّه.. فالهدى: العلم النافع، ودين الحق: العمل الصالح...»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأهل السنَّة والجماعة المتَّبعين للسَّلف الصَّالح لا يتكلَّمون في شيءٍ من الدِّين إلاَّ تبعًا لما جاء به الرَّسول صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتِّباعًا للكتاب والسنَّة، وأمَّا أهل البدع فلا يعتمدون على الكتاب والسنَّة وآثار السَّلف الصالح؛ وإنَّما يعتمدون على العقل واللغة والفلسفة»(٢).

= ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدّٗا ﴿٩٦﴾﴾ [سورة مريم:٩٦].

فالعلم النافع مع العمل الصَّحيح الموافق لسنَّة النبيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هذا هو السبيل الذي منتهاه إلى رِضوان الله عَزَّوَجَلَّ وجنته: «مَنْ سَلَكَ سَبِيلاً يَلْتَمِسُ فيهِ عِلمًا سَهَّلَ به طَرِيقَهُ إلى الجنَّة».

(١) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [سورة الحجرات:١].

﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [سورة النور:٦٣].

﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾ [سورة الحشر:٧].

فأهل السنَّة المُتَّبعين للسَّلف الصَّالح يكونُ كلامُهم تبعًا لما جاء في القرآن والسنَّة ولا يعارضون القرآن وصحيح السنَّة بآرائهم ولا أهوائهم ولا بأيِّ شيءٍ من المعارضات كما تقدَّم.

(٢) باختصارٍ من كلام شيخ الإسلام.

د- قاعدةٌ: إنَّ درءَ المفاسد مُقَدَّمٌ على جلبِ المَصالِح[1].

والدليل لهذه القاعدة:

الأَوَّل: قوله تعالَى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [سورة الأنعام:١٠٨]. فحرَّم الله سبَّ آلهةِ المشركين -مع كون السبِّ غيظًا وحِميةً لله، وإهانةً لآلهتهم- لكونه ذريعةً إلى سبِّهم الله تعالى، وكان مصلحةُ تركِ مسبَّة الله تعالى أرجحَ من مصلحة سبِّنا لآلهتهم[2].

الثاني: وجاء في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «يا عَائِشَةُ لوَلاَ أنَّ قومَكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِجَاهِلِيةٍ لأَمَرْتُ بِالبَيتِ فَهُدِمَ، فأدْخَلْتُ فِيهِ

---

(١) قال بعض أهل العلم: إنَّ مدار الدِّين على أمرين: على جلب المصلحة، ودفع المفسدة، جلب المصلحة بما يتعلق بالفرد والجماعة، ودفع المفسدة بما يتعلق بالفرد والجماعة. فهذه القاعدة تقوم على أساسِ تكثيرِ المصالح وتحصيلِها، وتقليلِ المفاسدِ ودرئِها، فإذا تزاحمت المصالح قدِّمت أعظم المصلحتين، وإذا تزاحمت المفاسد دُرِئَت أعظم المفسدتين بأدناهما، وهي من أعظم القواعد، تدلُّ على ما يسمِّيه أهل العلم فقه المآلات بمعنى: أنَّ الإنسان يجب عليه أن يجتهد ليعرف ما تؤول إليه الأمور، هل الأمر يترتَّب عليه مصلحةٌ أو مفسدةٌ، هل النَّهي يترتَّب عليه مصلحةٌ أم مفسدةٌ، ينظر ما هو المناسب لأناسٍ عُلم مخالفتهم في الشرع، فينظر ما الذي يترتب على هذه الأمور، وقبل الابتداء لكيلا يكون سببًا في إضلال بعض النَّاس أو سببًا في الإساءة إلى دين الله عَزَّوَجَلَّ.

(٢) فتُترك مسبَّة الآلهة في هذه الحال، فتُترك هذه المصلحة التي هي سبُّ الآلهة لكي لا تترتَّب عليها مفسدةٌ أعظم وهي أن يُسبَّ الله عَزَّوَجَلَّ.

مَا أُخْرِجَ مِنْهُ، وَأَلْزَقْتُهُ بِالأَرْضِ...»[1] الحديث متَّفقٌ عليه.

ففي هذا الحديث دلالةٌ ظاهرةٌ على معنى هذه القاعدة؛ إذْ ترك النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مصلحةَ بناءِ البيتِ العتيق على أُسُسِ إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ لدرء مفسدةٍ خَشيَ وقوعها إن هو هدَمه وبناه عليها، وهي نفور النَّاس عن الإسلام، أو رِدَّتِهم بسبب هذا الفعل، فقدَّم النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ درء هذه المفسدة على جلب تلك المصلحة.

الثالث: أنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يَكُفُّ عنْ قتل المنافقين مع كونه مصلحةً لئلا يكون ذريعةً إلى تنفير النَّاس، وقولِهم أنَّ مُحَمَّدًا يقتُل أصحابه[2].

---

(١) لأنَّ البيت ليس على قواعد إبراهيم وبقي منه بقيةٌ وهي ما يسمى الآن بحجر إسماعيل، ومع ذلك النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يُعِد بِناء البيت على قواعد إبراهيم، وذكر السبب أنَّ قريشًا حديثو عهدٍ بإسلامٍ، فلو أنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غيَّر بناء البيت عمَّا كان اعتادوه وعرفوه لقالوا جاء بشيءٍ جديدٍ حتى الكعبة يُريد أن يُغيِّرها، فيكون سببًا لتنفير النَّاس من الاهتداء بهدي الله وشرعه، فترك النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مصلحةً خشية وقوع مفسدةٍ.

(٢) فالنبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يترك إقامة الحدِّ أحيانًا من قتلٍ أو قطعٍ لما وجب عليه لمَّا يترتب من المفسدة مفسدةٌ أعظم من تركه، فترك قتل ابن أبي سَلولٍ وهو رأس المنافقين، وترك إقامة الحدِّ حدِّ القتل على ابن أبي سلول لما قذف عائشة بما برَّأها الله عَزَّ وَجَلَّ منه، وتَرَك إقامة الحدِّ على ذي الخويصرة، ذكر شيخ الإسلام أنَّ كلامه واعتراضه على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في القسمة ردَّةٌ، ولكن مع ذلك ما أقام عليه النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحدَّ، لكي لا تترتب مفسدةٌ أعظمُ من هذه المصلحة.

فليس كلُّ من وَجَب عليه حدٌّ من قولٍ أو فعلٍ يُقام عليه مطلقًا، بل ما لم يترتب=

الرابع: نَهيهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن قتل الأمراء، والخروج على الأئمة، وإن ظلموا ما أقاموا الصلاة سدًّا لذريعة الفساد العظيم، والشَّرِّ الكثير، فإنَّه حصل بسبب قتالهم والخروج عليهم أضعاف أضعاف ما هم عليه من منكرٍ، والأمَّة في بقايا تلك الشرور إلى الآن.

قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِذَا بُويِعَ لِخَلِيفَتَيْن فَاقْتُلوا الآخَرَ مِنْهُمَا». سَدًّا لذريعة الفتنة. انتهى ملخصًا من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية.

ويقول شيخ الإسلام بعدما ذكر جُملةً من الفروع المندرجة تحت قاعدة درء المفاسد أولى من جلب المَصالِح، وأنَّه إذا تعارضت المصالح والمفاسد قُدِّم الأرجح منهما على المرجوح، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومنها: أنَّ من أصول أهل السنَّة والجماعة لزوم الجماعة، وترك قتال الأئمَّة -أيْ: أئمَّة الجور-[1]، وترك القتال في الفتنة، وجماع ذلك داخلٌ في القاعدة العامَّة فيما إذا تعارضت المصالح والمفاسد، والحسنات والسيئات، أو تزاحمت فإنَّه يجب ترجيح الراجح منهما، فيما إذا ازدحمت المصالح والمفاسد، و تعارضت المصالح والمفاسد، فإنَّ الأمر والنهي وإن كان متضمِّنًا لتحصيل مصلحةٍ، ودفع مفسدةٍ فينظر

= على إقامته مفسدةٌ أعظم من مفسدة إقامته، ولذلك نجد أهل العلم يقولون: إذا كان الدخول في القتال يترتب عليه مفسدةٌ أعظم من مفسدةِ تركه فإنَّه لا يدخل فيه، تركُ قتال الكفَّار وجهادهم مفسدةٌ، لكن إذا كان الدخول فيه يترتَّب عليه مفسدةٌ أعمُّ تلحق بالمسلمين فإنَّه لا يكون مشروعًا في هذه الحالة.

(١) تركهم فيه مفسدةٌ، لكن قتالهم يترتَّب عليه مفسدةٌ أعظم تلحق بالمسلمين وتلحق بالدِّين؛ لذلك تُترك هذه المفسدة إلى مفسدةٍ أعظم منها، فتتحمل المفسدة الأدنى في مقابل المفسدة الأعلى.

في المعارض له[١]، فإن كان ما يفوت من المصالح، أو يحصل من المفاسد أكثر؛ لم يكن مأمورًا به، بل يكون محرَّمًا إذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته[٢].

واعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة[٣]، وعلى هذا إذا كان الشخص أو الطائفة جامعِينَ بين معروفٍ ومنكرٍ بحيث لا يُفرِّقون بينهما بل إمَّا أن يفعلوهما جميعًا، أو يتركوهما جميعًا؛ لم يجُزْ أن يؤمروا بمعروفٍ، ولا أن يُنهوا عن منكرٍ بل يُنظر: فإن كان المعروف أكثر أُمِرَ به حَتَّى لو استلزم ما هو دونه من المنكر، ولا ينهى عن منكرٍ يستلزم تفويت معروفٍ أعظَمَ منه؛ لأنَّ النهي يكون حينئذٍ من باب الصدِّ عن سبيل الله والسعي في زوال طاعته وطاعة رسوله وزوال فعل الحسنات.

وإن كان المنكرُ أغلبَ نَهى عنه حَتَّى لو استلزم فوات ما هو دونه من المعروف، ويكون الأمر بذلك المعروف المستلزم للمنكر الزائد عليه أمرًا منكرًا، وسعيًا في معصية الله ورسوله[٤].

---

(١) يعني الأمر من حيث هو أمرٌ بالمعروف مصلحةٌ، والنهي عن المنكر من حيث هو نهْيٌ عن منكرٍ مصلحةٌ، لكن ينظر ما الذي يترتَّب على هذه المصلحة التي هي الأمر، وما الذي يترتب على هذه المصلحة التي هي النهي.

(٢) مثلا: تناقش شخصًا ما في منكرٍ فعله وأنت تعلم من حاله أنَّه قد يقول كلمة الكفر غضبًا، في هذه الحالة تتركه حتى تنظر الوقت المناسب أو الشخص المناسب لأمره ونهيه، لكي لا تكون قد تسببت في شيءٍ أعظم من هذا الأمر الذي تريد أن تصل إليه.

(٣) وليس بميزان الهوى والتشهيّ.

(٤) يعني: إذا ترجح أحد الأمرين نعمل بالراجح، يُؤمَر بالمعروف حتى لو كان مع هذا،=

أمَّا لو تكافأ المعروف والمنكر المتلازمان، فلا يُؤمَر بهما ولا يُنهى عنهما، فتارةً يَصْلُح الأمر، وتارةً يَصْلُح النَّهي، وتَارةً لا يصلح أمرٌ ولا نهيٌ، وحيث كان المعروف والمنكر متلازمَيْن، وذلك في الأمور المعيَّنة الواقعة[1]، وأمَّا من جهة النوع فيُؤمر بالمعروف مطلقًا، ويُنهى عن المنكر مطلقًا، وفي الفاعل الواحد والطائفة الواحدة يُؤمر بمعروفها، ويُنهى عن منكرها، ويُحمَد مَحْمُودُها، ويُذَمُّ مذمومها، بحيث لا يتضمَّن الأمر بمعروفٍ فوات أكثر منه، أو حصول منكرٍ فوقه، ولا يتضمَّن النهي عن المنكر حصول ما هو أنكر منه، أو فوات معروفٍ أرجح منه.

ومن هذا الباب: إقرار النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعبد الله بن أُبَي ابن سلول وأمثاله من أئمَّة النفاق والفجور؛ لِمَا لهم من أعوانٍ، فإزالة منكره بنوعٍ من عقابه مستلزمةٌ إزالةُ معروفٍ أكثرَ من ذلك يُغضب قومه وحَميَّتهم، وبنفور النَّاس إذا سمعوا أنَّ مُحَمَّدًا يقتل أصحابه»[2]اهـ.

= المعروف من هذا الشخص منكرٌ؛ لأنَّ المعروف أعظم.

(١) هذه الحالات في وقائع معينة، أما من حيث الأصل كل معروف يؤمر به وكل منهي يُنهى عنه، لكن قد تكون هناك وقائع تجعل الشخص يخالف هذا الأصل لمصلحةٍ راجحةٍ.

(٢) من كلام شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى»: (١٢٨/٢٨-١٣١)، وكتاب «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» لشيخ الإسلام: (ص/٢١).

وهذا المثال نوعٌ، شخصٌ معينٌ أو طائفةٌ معيَّنةٌ، لكن المعروف من حيث هو معروفٌ يؤمر به والمنكر من حيث هو منكرٌ يُنهى عنه، لكن إذا كان في واقعةٍ معيَّنةٍ لطائفةٍ معيَّنةٍ في مكانٍ معيَّنٍ في زمانٍ معيَّنٍ، هنا يحتاج إلى تأمُّلٍ ونظرٍ إلى الأمر أو النهي هل=

❁ هـ- قاعدة: أنَّ الأحكام الأصولية والفروعية لا تتمُّ إلا بأمرين هما: وجود الشروط، وانتفاء الموانع[1]:

قلت: وهذا أصلٌ عظيمٌ في جميع أحكام الشرع سواءً كانت أصولاً أم فروعًا لا بدَّ من وجود شروطها، وانتفاء موانعها، فلو وُجد الشرط لكن كان هناك مانعٌ لم يصحَّ الحكم، من ذلك مثلاً: آيات الوعيد في حقِّ من ارتكب أمورًا مُحرَّمَةً؛ فهو أهلٌ لما جاء في النصوص من الوعيد، لكن قد يكون هناك مانعٌ يمنع من العقاب

= الذي يصلح الأمر أو النهي أو لا يصلح أمرٌ ولا نهيٌ.

قال شيخ الإسلام عن الشخص إذا تكلَّم في أمور الدِّين من غير معرفةٍ بقواعد الشريعة أو بغير معرفةٍ لما يريد أن يذكر الحكم الشرعيَّ فيه: «من تكلَّم في الدِّين بغير علمٍ جاهلًا فإنَّه كاذبٌ آثمٌ»، لماذا كاذبٌ؟ لأنَّه قال على الله بغيرِ علمٍ، ولماذا آثمٌ؟ لأنَّه تكلم في الدِّين بغيرِ علمٍ، كبيرةٌ من كبائر الذنوب.

ويقول: «ومن تكلَّم كذلك متعمِّدًا خلافَ الحقِّ»؛ يعلم الحقَّ ودليلَ الحقِّ لكنَّه تكلَّم متعمِّدًا ممَّا يُخالف الحقَّ، يقول: «فهو في النَّار». لماذا: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**». لأنَّه ردَّ الحقَّ وهو يعلمه يقول: «بخلاف من تكلَّم باجتهادٍ ويسوغ له الكلام فيه». أي: عنده علمٌ فيه، يقول: «فإنَّه اجتهد فاتَّقى الله ما استطاع، وابتغى طلب العلم بحسب الإمكان، وتكلَّم ابتغاء وجه الله تعالى وعلى رجحان دليلٍ على دليلٍ، فقال بموجب الراجح، فهذا مطيعٌ مأجورٌ أجرين إن أصاب وأجراً واحدًا إن أخطأ.

(١) «شرح القواعد السعدية»: (ص/٨٩).

هذه القاعدة تستطيع أن تُطبِّقها في جميع المعاملات والعبادات بلا استثناءٍ، في الصلاة في الصوم في الزكاة في الحج في الجهاد في البيوع في المعاملات في الأمور كلِّها، لا تصحُّ، ولا تتِمُّ إلاَّ إذا انتفت الموانع ووُجدت الشروط.

كالتوبة، أو استغفار المؤمنين، أو المصائب[1]، أو غير ذلك من مكفِّرات الذنوب.

ومن ذلك: الصلاة[2] مثَلًا لا بُدَّ من وُجود شرَطها وهو الطهارة، فمن أراد الصلاة بلا طهارةٍ فلا تصحُّ منه لفقد شرطها.

ومن هذا الأصل: التكفير والتبديع والتفسيق وهو «بابٌ قد عظمت فيه الفتنة والمحنة، وطاشَت فيه الأحلام، وكثر فيه الافتراق، وتشَتَّتت فيه الأهواء والآراء»[3].

❁ **وموقف أهل السنَّة والجماعة السائرين على منهج السَّلف الصَّالح من تكفير أهل البدع والعقائد الفاسدة:** هو التفصيل[4]، وهو أنَّ أهل البدع ليسوا

---

(١) «شرح القواعد السعدية»: (ص/٨٩).

(٢) لو أنَّ شخصًا صلىَّ الصَّلاة لكنَّه تاركٌ لشرطٍ من شروطها مع القدرة عليه لا تصحُّ الصَّلاة، ولو صلَّى ولكن هناك مانعٌ يمنع من صحَّة صلاته ما حكم هذه الصلاة؟ لا تصحُّ، لو أنَّ امرأةً حائضًا صلَّت، ما تصحُّ صلاتها لوجود مانعٍ يمنع، وهو عدم إقامة الصَّلاة بالنسبة للمرأة الحائض حتى تطهر، كذلك الصيام وكذلك الحجُّ كلٌّ منهما لا يصحُّ إلَّا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع.

(٣) **انظر:** «موقف أهل السنَّة والجماعة من أهل الأهواء والبدع»: (١/ ٢٣٧).

(٤) وهناك قولٌ يرى نفي التكفير نفيًا عامًّا عن أحدٍ من أهل القبلة فلا يكفَّر أحدٌ من أهل القبلة، وقولٌ يرى تكفير أهل البدع تكفيرًا مطلقًا، وأنَّهم كلُّهم كفارٌ خارجون عن الإسلام، وكلا القولين مُجانبٌ للصواب، مُخالفٌ للأدلَّة الشرعية، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ خطأ من نسب هذين القولين لأحدٍ من أئمَّة السلف، وأنَّ الصواب هو التفصيل، وهو القول الحقُّ عن أئمَّة السلف. انظر: «مجموع الفتاوى»: (٣٣٧/٧-٣٤٠).=

على درجةٍ واحدةٍ:

فمنهم: من هو مقطوعٌ بتكفيره كمن أتى بقولٍ أو فعلٍ مُكفِّرٍ، وتمَّت في حقِّهِ شروط التكفير، وانتفت موانِعُه[1].

ومنهم: من لا يُحكم بكفره لانتفاء ذلك في حقِّهِ[2].

❁ ثمَّ إنَّ القول في تكفير أهل البدع والتكفير عمومًا مبنيٌّ على أصلين عظيمين:

❁ أحدهُما: دِلالة الكتاب والسنَّة على أنَّ القول أو الفعل الصادر من المَحكُوم عليه مُوجِبٌ للتكفير[3].

= وهناك من يرى التكفير مطلقًا، وهناك من يرى عدم التكفيرِ مطلقًا، وهناك من يرى التفصيل، والأدلَّة تدلُّ على التفصيل؛ لأنَّ البدع ليست على درجةٍ واحدةٍ، ولأنَّ الأسباب والشروط متفاوتةٌ، وكذلك الموانع قد تلحق بنوعٍ ولا تلحق بنوعٍ آخر.

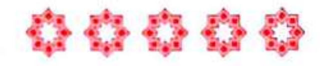
(١) الإيمان قولٌ وعملٌ واعتقادٌ، والكفر قولٌ وعملٌ واعتقادٌ، ولابدَّ أن يدلَّ الدليل الشرعيُّ على أنَّ هذا القول يكون كفرًا مثلاً، وهذا الفعل يكون كفرًا، والاعتقاد يكون كفرًا، وإذا أردت أن تُنزِّله على معيَّنٍ من النَّاس، أيضًا هناك أمرٌ آخر وهو أنَّ هذا المعيَّن الذي قال هذا القول توَّفرت فيه الشروط أو الأسباب أم لا؟ أو وُجدت موانع تمنع من إلحاق هذا الحكم عليه أم لا؟

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٣/ ٣٥٢-٣٥٤، ١٢/٤٩٧-٤٩٨)، و«شرح العقيدة الطحاوية»: (٣٣٨-٣٤٠)، «موقف أهل السنَّة والجماعة من أهل الأهواء والبدع»: (١/١٦٣-٢٣٥).

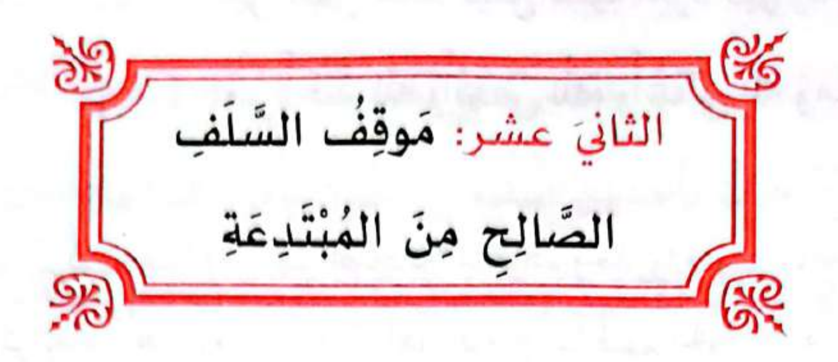
(٣) أولا: لابدَّ أنْ يدلَّ الدليل من الكتاب والسنَّة على أنَّ هذا القول كُفرٌ، أنَّ هذا الفعل كفرٌ، أنَّ هذا الاعتقاد كفرٌ.

❁ وثانيهما: انطباقُ هذا الحكم على القائل المُعيَّن، أو الفاعل المُعيَّن بحيث تتمُّ شروطُ التكفير في حقِّه، وتنتفي الموانع[1].

وهذان الأصلان أيضًا ينطبقان على الشخص عند الحكم عليه بالابتداع، أو الفسق، وهو دِلالة الكتاب والسنَّة على أنَّ القول أو الفعل الصادر من المحكوم عليه بدعةٌ، وكونُ القائِل المُعيَّن أو الفاعل المُعيَّن تمَّت فِي حقِّه شروط التبديع، وانتفت موانعه، والله أعلم.



(١) والنَّاس ليسوا في درجةٍ واحدة، القائلون ليسوا في درجةٍ واحدةٍ، الفاعلون ليسوا في درجةٍ واحدةٍ، يتفاوتون في العلم، وفي العمل، وفي الإدراك، وفيما يعتري كلَّ شخصٍ، فكذلك لا يُعطون حُكمًا واحدًا، ولذلك ينظر في القائل المُعيَّن، والفاعل المُعيَّن، والمُعتَقِد المُعيَّن وما الذي حمله على ذلك، وكيف صدر منه هذا الفعل، من حيث الحكم يقال من قال كذا فهو كذا، كما قال كثيرٌ من السلف: «من قال القرآن مخلوق فهو كافرٌ، من عطَّل صفات الله عَزَّوَجَلَّ، فهو كافرٌ»، لكن هذا حكمٌ عامٌّ مطلقٌ، لكن إذا جاءوا في الإنزال على مُعيَّنٍ من النَّاس فلابدَّ من النظر في الشروط والأسباب وكذلك الموانع.



الثانيَ عشر: مَوقِفُ السَّلَفِ الصَّالِحِ مِنَ المُبْتَدِعَةِ

❁ الحَذر والتحذير من أهل الأهواء والبدع المُخالفين للسنَّة[1].

قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ».

---

(١) **الحذر**: أن يحذر الإنسان على نفسه من مُخالطتهم، من سماع كلامهم، من قراءة كُتُبِهم، من قنواتهم، من مواقعهم؛ لأنَّ الإنسان لا تُؤمن عليه الفتنة.

التحذير: ممن يكون التحذير؟ التحذير يقوم به أهل العلم، أعني التحذير من أهل البدع.

قائلٌ يقول: هؤلاء مسلمون يشهدون أنَّ لا إله إلاَّ الله وأنَّ محمَّدًا رسول الله، يَحُجُّون، يُزَكُّون، يُصَّلون، والأمَّة تتعرَّض إلى عداوةٍ كبيرةٍ شرسةٍ من الأعداء، هؤلاء مسلمون، نفرغ من الأعداء، ثم نرجع إلى المخالفين، ماذا نفعل، ماذا نقول له؟

نقول: لا يمكن أن تحصل للمسلمين القوّة التي تَصدُّ الأعداء إلاَّ إذا رجعوا إلى دينهم رجوعًا صحيحًا، والرجوع الصحيح هو باتِّباع الحقِّ الذي جاء به النبُّي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسار عليه السَّلف الصَّالح وأوَّله وأهمُّه العقيدة، العقيدة أولاً لو كانوا يعلمون، أن تُصَحَح، أن يُجمع أهل الإسلام عليها يَتَفِقوا عليها، أمَّا أن يُترك هؤلاء فإنَّهم يُهدمون الإسلام باسم الإسلام.

ولذلك نقول: ننظر الصحابة ماذا كان موقفهم من هذه الأمور عند وجود البدع: أَتْرَكُوهَا وتركُوا أهلها، بحجَّة أنَّهم مُسلمون، خوارج ما قالوا يُصلون ويَصُومون،=

وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**».

وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ أَحَبَّ لله وَأَبْغَضَ لله، وَأَعْطَى لله وَمَنَعَ لله؛ فَقَدْ**

= ويَحُجُّون، ويُزَكُّون، ماذا فعل بهم الصحابة؟ قاتلوهم وحذروا منهم، جاهدوهم.

فلذلك ذكر بعض أهل العلم أنَّ قتال أهل البدع بما فيهم الخوارج؛ هذا من الحماية للإسلام والدِّين ولِرأس مال الإسلام، ولذلك من يقول هذا الكلام فيه اعتراضٌ حتى على النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ألم يتكلم فيهم النبيُّ ويقول: «**لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ**». «**هُمْ شِّرَارُ الخَلْقِ والخَلِيقَةِ**». «**هُمْ شَّرُّ قَتْلَى تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ**».

لم يقل النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنَّهم يشهدون الشهادة هؤلاء مسلمون بل أمر بقتلهم؛ لما يترتَّب على ترك ذلك من مفاسد، لو أنَّ شخصًا كافرًا قام في النَّاس وتكلَّم في شرع الله؛ هل يقبل المسلمون منه شيئًا؟ ما يقبلون منه شيئًا؛ لأنَّه كافرٌ بالله، ويقرؤون القرآن ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [سورة البقرة:١٢٠].

إذن هو لا يُريد خيرًا للمسلمين، لكن لو قام مبتدعٌ وذكر آيةً وحرَّفها وأوَّلها على غير معناها أو ذكر أحاديثَ ضعيفةً، والنَّاس لا تستطيع التمييز بين الصحيح والضعيف فاعتنقها النَّاس واعتبروها دينًا يدينون الله به، ماذا يحدث؟ يحدثُ شرٌّ عظيمٌ وتتغيَّر معتقدات النَّاس، لأنَّ البدع كما يقول شيخ الإسلام هي من تبديل شرع الله عَزَّ وَجَلَّ.

لذلك كان موقف السَّلف من المبتدعة هو الحذر والتحذير، لكن مع مراعاة أنَّه قد يكون من المصلحة السكوت عن الأمر والنهي لعلَّةٍ معيَّنةٍ ومفسدةٍ أعظم من مفسدة الأمر أو النَّهي، ولكنَّ الأصل الأمر والنهي ويختلف حسب الشخص المعيَّن والطائفة المعيَّنة والزمان والمكان والنوع.

ذكر ابن القيِّم جملةً من القواعد في كتابه «إعلام الموقعين» مبيِّنًا أنَّ الفتوى قد تتغيَّر بتغيُّر الزمان والمكان، وتغيُّر أحوال النَّاس، فقال: «ومن أفتى النَّاس بمجرد المنقول في الكتب على اختلاف عرفهم وعوائدهم وأزمنتهم وأمكنتهم وأحوالهم فقد ضلَّ وأضلَّ، =

اسْتَكْمَلَ الإِيمَانَ».[1] رواه أبو داود.

وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَه الله فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إلاَّ كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِه حَوَارِّيُّونَ وَأَصْحَابٌ يَأخذُونَ بِسُّنَّتِهِ ويَقْتَدُونَ بِأَمْرِه، ثُمَّ إنَّها تخلف مِنْ بَعدِهِم خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لاَ يَفْعَلُونَ ويَفْعَلُونَ مَا لاَ يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُم بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانَّه فَهُوَ مُؤْمِنٌ، ومَنْ جَاهَدَهُم بِقَلْبِه فَهُو مُؤْمِنٌ،

= وكانت جنايته على الدِّين أعظم من جناية من طَبَّبَ النَّاس كلَّهم على اختلاف بلادهم وأزمنتهم وطبائعهم بما في كتابٍ من كتب الطِّبِّ على أبدانهم بل هذا الطبيب الجاهل، وهذا المفتي الجاهل أضرُّ ما على أديان النَّاس وأبدانهم»اهـ.

بعض الشباب السَّلفي أهل المنهج يختلفون، يتدابرون، يتقاطعون في أمرٍ فيه سعةٌ، لماذا لا ينظرون إلى المصلحة العظمى ليس معنى ذلك ترك هذا الأمر، لكنَّ المقصود مراعاة الأحوال، أحوال النَّاس والظروف التي أنت فيها فتُنْزِل الأمور منزلها، أن يكون خلافًا ولو كان خلافًا محتملاً يُجعل عليه ولاءً وبراءً حتى بين أهل المنهج الصحيح، السَّلف اختلفوا في مسائل كثيرة فليسع من اتبعهم ما وسعهم من سعة الصَّدر والحلم والرفق والنظر في مآلات الأمور، أمَّا إذا غفلنا عن مآلات الأمور فإنَّه سيترتَّب مفاسدُ عظيمةٌ، يتفرَّق الشباب، يتفرَّق أهل المنهج الصحيح.

(١) مِنْ أوثق عُرى الإيمان الحبُّ في الله والبغض في الله، وهذا يكون في الدِّين، وهذا ينطبق على أهل الأهواء والبدع، والذي ينكر الإنكار على أهل البدع كأنَّه يُنكر هذه النَّصوص الشرعيَّة التي فيها الولاء والبراء، وهو بحسب الشخص: قد يكون كافرًا فيتبرَّأ منه تبرُّأً مطلقًا ولا يُحَبُّ من أي وجهٍ، قد يكون مسلمًا على السنَّة فيُحَبُّ من كل وجهٍ، وقد يكون صاحبَ معصيةٍ وبدعته غير مُكفِّرة فيُحبُّ من وجهٍ ويُبغضُ من وجهٍ.

وليسَ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ مِنْ الإيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ»[١] رواه مسلم.

وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَخْرُجُ في آخِرِ الزَّمَان قَوْمٌ أَحْدَاثُ الأَسْنَان، سُفَهَاء الأَحْلاَم، يَقُولُون مِنْ خِيرِ قَوْلِ النَّاس يَمْرُقُون مِنَ الإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّة، من لَقِيَهُم فَلْيَقْتُلْهُم؛ فإنَّ في قَتْلِهِم أجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ عِنْدَ الله يَوْمَ القِيامَةِ»[٢].

والمَعنيُّ بِهذا الحديث: هم الخوارج، وقد قاتلهم أصحاب رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم مع علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في معركة النَّهْرَوَان.

❁ فلهذه النصوص المتقدِّمة وما في معناها فقد حذَّر أئمَّة السلف من البدع والمُبتدعة، وامتلأت كتبُهم ومؤلَّفاتُهم بالردِّ على البدع وأهلها، والتحذير من ذلك:

أولا: فقد روى مسلم في «صحيحه» عن يحيَى بن يَعمر، وحُميد بن عبد الرحمن، قال يحيَى لعبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أنَّه قد ظهر قبلَنا أُناسٌ يقرءون القرآن ويتقفَّرون العلم[٣] وذكر شأنهم، وأنَّهم يَزعمون أنَّه لا قدر، وأنَّ الأمر أُنُفٌ. قال ابن عمر: فإذا لقِيتَ أولئك فأخبرهم أنِّي بريءٌ منهم، وأنَّهم بُراءُ مِنِّي، والذي يَحلف به عبد الله بن عمر لو أنَّ لأَحدهم مثل أُحدٍ ذهبًا فأنفقه؛ ما قَبِلَ

(١) هؤلاء مسلمون، ولكن مع ذلك يُجاهَدُون بقول الرَّسول: «فَمَنْ جَاهَدَهُم بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانه فَهُوَ مُؤْمِنٌ، ومَنْ جَاهَدَهُم بِقَلْبِه فَهُو مُؤْمِنٌ».

(٢) رواه مسلمٌ في كتاب الزكاة.

(٣) أي: يتتبَّعون.

الله منه حَتَّى يؤمن بالقدر»[1].

ثانيا: وعن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال: «إيَّاكم وأصحاب الرأي، فإنَّهم أعداءُ السنَّة، أعيَتْهُم الأحاديث أن يَحفظوها، فقالوا بالرأي، فضلُّوا وأضلُّوا»[2]. رواه ابن أبي شيبة.

ثالثا: **وروى الدارمي واللالكائيُّ وغيرهُما عن أبي قِلابة** رَحِمَهُ اللَّهُ **قال:** «ما ابتدع قومٌ بدعةً إلاَّ استحلُّوا السَّيف»[3].

---

(١) ما قال عبد الله بن عمر هؤلاء يشهدون أن لا إله إلاَّ الله، لا، فلو تُركوا لذهب الدِّين كلُّه، وحثوا على الجهاد ولماذا؟ أليس لتكون كلمة الله هي العليا، وترك أهل البدع ونشر بدعهم عدم إعلاءٍ لكلمة الله، ومخالفةٌ لمقصود الشارع من تشريع هذه الأمور ومنها الجهاد.

(٢) هذا الرأي في مقابل النصِّ ولذلك لم يُعتبر به، وهو فاسدٌ فيجب الردُّ على من يقول به وينشره بين النَّاس؛ لأنَّ الأمر يتعلَّق بالدِّين.

(٣) قد لا يكون هذا في أوَّل الأمر، ولكنَّه يكون في نهايته، ولذلك نجد أهل البدع يُكفِّرون مُخالفيهم بأدنى مُخالفةٍ، أهل السنَّة، يُخطِّئون، ما يُكفِّرون إلاَّ بالأمر البيِّن الذي لا مناص منه، فلذلك الخوارج أكثر أهل العلم ما كفَّروهم، الفِرَق كلُّها المنتسبة للإسلام، أهل السنَّة والجماعة ما يكفُّروهم من حيث الأصل لكن يُخطِّئونهم، ويذكرون أنَّ كلامهم كفرٌ ومخالفٌ للقرآن والسنَّة ويردُّون عليهم.

أمَّا أهل البدع فيُكفِّرون مخالفيهم بأدنى مخالفةٍ، فإذا كفَّر مُخالفَه استحلَّ دمه وماله، حتى الردُّ عليه خيرٌ من تركه ليصل إلى هذه المرحلة، وهو خيرٌ له لأنَّك تقلِّل الشرَّ الذي سيناله؛ لأنَّه كلما كثر أتباعه كثر وزره: **«من سَنَّ في الإسلام سُنَّةً سَيِّئَةً فعليهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِل بِهَا إلى يَومِ القيامة».**

رابعا: **وقال أيوب السختياني:** «أهل الأهواء كلُّهم خوارجُ؛ وقال: إنَّ الخوارج اختلفوا في الاسم واجتمعوا على السَّيف»[١].

خامسا: **وعن سفيان الثوري رحمه لله قال:** «البدعة أحبُّ إلى إبليس من المعصية، والمعصية يُتاب منها، والبدعة لا يُتاب منها»[٢] [٣] رواه اللالكائي.

سادسا: **وروى أيضًا عن قتادة أنَّه قال:** «يا أحول، إنَّ الرَّجل إذا ابتدع بدعةً ينبغي لها أن تُذكر حَتَّى تُحذَّر».

---

(١) الآن الخوارج في عصرنا الذين رفعوا السيف وقتلوا المسلمين في أماكن كثيرةٍ تجد بقَّية المبتدعة الذين لم يرفعوا السيف متواطئون معهم، ويفرحون بأفعالهم، وينشرون أقوالهم، ويُحمِّسون الشباب ليسلكوا مسلكهم؛ وهذا دليلٌ على أنَّ أهل الأهواء كلُّهم خوارج وإن اختلفوا في الاسم.

(٢) هذا الذي ذكره سفيان رَحِمَهُ ٱللَّهُ من عدم قَبول توبة المُبتدع إنَّما هو محمولٌ على الغالب؛ لأنَّه يفعل ما يفعل، ويرى أنَّه دينٌ يتقرَّب به إلى الله، ويؤيِّد ذلك قولُه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إنَّ الله حَجَبَ التَّوْبَةَ عَنْ كُلِّ صاحبِ بدعةٍ حَتَّى يَدَعَ بِدْعَتَهُ»**.

(٣) البدعة في الغالب لا يُتاب منها؛ لأنَّ صاحبُها يعتبرُها دينًا بعكس المعصية فالعاصي يعلم أنَّها معصيةٌ فيكون فعله لها لا على اعتقادِ حِلِّها وإنَّما اتَّبع شَهوته وفعل ما فعل، وهو على شَرٍّ في مخالفة الله عَزَّوَجَلَّ وأمر رسوله، لكنَّ صاحب البدعة أشرُّ منه وأشدُّ خطرًا على نفسه وعلى غيره؛ لأنَّه يَنسِبُ إلى شرع الله ما ليس منه، ويهدم شرع الله باسم شرع الله أيضًا، لذلك هو يستمرُّ ويبقى على ما هو عليه يظن أنَّه يزداد من الله قُربًا وإنَّما هو يزداد من الله بعدًا حتى يصل بهم الأمر إلى أن يُقَاتِلوا ويَقْتُلون أنفسهم في سبيل هذه البدع.

سابعا: **وعن الحسن قال:** «أهل الأهواء بمنزلة اليهود والنصارى»[١].

ثامنا: **وقال عمر بن عبد العزيز** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا رأيت قومًا يتناجون في دينهم بشيءٍ دون العامَّة، فاعلم أنَّهم على تأسيسِ ضَلالةٍ»[٢].

تاسعا: **وقال عبد الله بن عمر** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «ما فرحت بشيءٍ من الإسلام أشدَّ فرحًا بأنَّ قلبِي لم يَدْخُله شيءٌ من هذه الأهواء».

عاشرا: **وعن عبد الله بن مسعود** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ **قال:** «يجيءُ قومٌ يتركون من السنَّة مثل هذا -يعني: مفصل الإصبع- فإن تركتموهم جاءوا بالطامَّة الكبرى»[٣].

---

(١) يعني: من جهة تمسُّكهم بما هم عليه وتركهم السننَ؛ لا أنَّهم كفارٌ..
والمقصود تمسُّكهم بما هم عليه وتركهم السنن، لا أنَّ المقصود أنَّهم كفَّار كاليهود والنصارى، وإنَّما تَشَبُّهُهم باليهود والنصارى من التمسُّك بأهوائهم.

(٢) وهذه من طرائق أهل الأهواء والبدع أنَّهم لا يُظهرون أمرهم لعامَّة النَّاس خصوصًا في ابتداء أمرهم وإنَّما يُسِرُّونه، وقد يُظهرون خلاف ما يُبطنون، خوارج هذا العصر خالفوا الخوارج المتقدِّمين في هذه الناحية.
الخوارج المتقدِّمون يُصرِّحون بأقوالهم وأفعالهم بل يقاتلون ويجاهدون النَّاس عليها، ولكن خوارج الأزمنة المتأخرة يأخذون بتَقِيَّة الرافضة؛ لأنَّ هذه التقيَّة يعدُّها الخوارج المتقدِّمون من الكذب، والكذب كبيرةٌ، والكبيرة تُخرج من الملة، لكنَّ المتأخرين خالفوا في هذه النَّاحية لأمورٍ يرون أنَّ المناسب عدم إظهارها؛ ولأنَّ الإسلام واضحٌ وبيِّنٌ ويُؤمَر به علنًا، ولا يخفى شيءٌ منه، ولذلك من اتَّبع هذه الطريقة فهو من أهل الضلالة.

(٣) البدع والمخالفات في أوَّلها تكون صغيرةً، وقد لا يتنبأ لها كلُّ أحدٍ فإذا تُركت الصغيرة مع الصغيرة تكبر، حتى تأتي الطامة الكبرى كما يُقال.

❁ ولم يكتفِ أئمَّة السلف بالردِّ على أهل البدع والضلال، بل حذروا النَّاس من مجالستهم والاستماع إلى كلامهم[1]:

فقد روى الدارمي، وابن بطَّة عن الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أنَّه كان يقول:** «لا تُجالسوا أهل الأهواء، ولا تُجادلوهم، ولا تَسمعوا منهم»[2].

وقد روى الآجُرِّيُّ واللالكائيُّ عن الحسن أيضًا: «أنَّ رجلًا أتاه فقال: يا أبا سعيد، إنِّي أُرِيد أن أخاصمك، فقال الحسن: «إليك عنِّي فإنِّي عَرفتُ ديني، وإنَّما يُخاصمُك الشاكُّ في دِينِه»[3].

---

(١) ابن مسعودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، والمقصود أنَّ النَّاس من أهل السنَّة لا ينبغي لهم أن يَغفلوا عن هذا الأمر، ويَقولون هذه بدعةٌ صغيرةٌ، هذا أمرٌ يُتغاضى عنه، لا سيَّما من له القدرة على التغيير فالواجب أن يفعل ما فيه دفع هذه الضلالات.
صيانةً لديانة الشخص؛ لأنَّ السَّلامة لا يعدلها شيء، الإنسان قد يجلس مع صاحب هوى ويظن الأمرَ يسيرًا؛ فإذا به يتقلَّب في الأهواء وهو لا يشعر.

(٢) لأنَّه مع مجادلتهم قد يأتون بشبهةٍ، ولا يستطيع المُجادل أن يدفعها، فيقع في شكٍّ من أمر دينه؛ المناظرة يقوم بها علماءُ كبارٌ يردُّون بها على أهل الأهواء؛ ولذلك نجد كثيرًا من أئمَّة السلف لا يناظرون الرافضة مثلاً؛ وكذلك العلماء المُعاصرون من أهل السنَّة ما يُناظرون الرافضة لأنَّهم أهل كذبٍ وافتراءٍ وظلمٍ، وفي الوقت نفسه لا يتَّفقون مع أهل السنَّة على أصولٍ يُرجع إليها، مثل القرآن والسنَّة والإجماع والقياس وقول الصحابي، فهؤلاء لا يُؤمنون بشيء يُؤمن به أهل السنَّة؛ فلذلك يكون النقاش عقيمًا، لا سيَّمَا أنَّ مذهبهم قائم على التقيَّة، مثلاً كلُّ شيءٍ قد يُظهر خلافه.

(٣) الشخص المُتيَقن في أمره ليس بحاجةٍ أن يطرح رأيه على النَّاس ويُجادلهم فيه، وهذا يقتضي أن يهتمَّ طالب العلم في التأسيس لمعرفة الحقِّ وأدلَّة الحقِّ، وكما قيل:=

وعن إسماعيل بن خارجة قال: «دخل رجلان من أهل الأهواء على محمَّد ابن سيرين فقالا: يا أبا بكر، نُحدِّثُك بحديثٍ؟ قال: لا. قالا: فنقرأ عليك آيةً من كتاب الله؟ قال: لا. وقال: تقومان عنِّي، وإلَّا قمْتُ، فقام الرجلان فخرجا، فقال بعض القوم: ما كان عليك أن يقرأ آية؟ فقال: «إنِّي كرهت أن يقرآ آية فيُحرِّفانِها، فيَقَرُّ ذلك في قلبي»[1].

وروى عبد الله ابن الإمام أحمد في السنَّة عن أبي قِلابة رَحِمَهُ ٱللَّهُ **قال:** «لا تُجالسوهم، ولا تخالطوهم، فإنِّي لا آمَنُ أنْ يَغْمِسُوكُم في ضَلالاتهم، ويُلَبِّسوا عليكم كثيرًا ممَّا تعرفون»[2].

فهذه بعض الأحاديث النبويَّة الشريفة، وأقوال سلف الأمَّة أهل الديانة والتقى، وأهل الزهد والورع، إضافةً إلى ما تقدم من الأمر بالاتِّباع، والنهي عن الابتداع، جاءت مُصرحةً بجواز الطعن على أهل البدع، وبيان حالهم للنَّاس؛ بل عدِّهم ذلك من الواجبات التي لا يقوم الدِّين إلَّا بها.

= «اعرف الحقَّ تعرف أهله»؛ وذلك لمواجهة الواردات التي ترد عليه والشبهات فيستطيع دفعها، ويعرف أنَّها ليست من الحقِّ.

(١) هذا إمامٌ من أئمَّة المسلمين من أئمَّة التابعين، وليسوا بشيءٍ هؤلاء الذين أرادوا مناقشته أو القراءة حتى عليه، فأعطاهم هذا الدرس البليغ لكي يكونوا عبرةً لأمثالهم.

(٢) هذه نصيحةٌ من هذا الإمام؛ لأنَّ القلوب سريعةُ التقلُّب، والشيطان جالسٌ للإنسان بالمرصاد؛ ليُغْوِيه ويُضلُّه؛ لذلك لا تجالس أهل الأهواء ولا تخالطهم خشيةً على دينك من أن يصيبه شيءٌ من أهواء هؤلاء.

وأنَّ ذلك من باب الجهاد في سبيل الله[1]، يوازي من حيث الشرف، ونُبل المقصد جهاد الأعداء بالسيف والسنان؛ بل يترجَّح على ذلك.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومثل أئمَّة البِدَع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنَّة، أو العبادات المُخالفة للكتاب والسنَّة، فإنَّ بيان حالهم، وتحذيرَ الأمَّة منهم واجبٌ باتِّفاق المسلمين، حَتَّى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم، ويصلِّي، ويعتكف أحبُّ إليك، أو يتكلَّمُ في أهل البدع؟ فقال: إذا قام وصلَّى واعتكف فإنَّما هو لنفسه، وإذا تكلَّم في أهل البدع، فإنَّما هو للمسلمين، هذا أفضل»[2].

فبيَّن أنَّ نفع هذا عامٌّ للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل **الله**؛ إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته، ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجبٌ على الكفاية باتِّفاق المسلمين؛ ولولا من يُقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدِّين، وكان فساده أعظمَ من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب، فإنَّ هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدِّين إلاَّ تَبَعًا، وأمَّا أولئك فيُفسدون القلوب ابتداءً»[3].

---

(١) بل جعله البعض من باب جهاد الخواص، خواص أهل العلم، جهادهم يكون ببيان الحقِّ للنَّاس ودعوة النَّاس إليه والردِّ على أهل الأهواء والمبطلين وتحذير النَّاس منهم، هذا من باب الجهاد في سبيل الله.

(٢) هل يوجد عداوةٌ دنيويةٌ بين هذا الإمام وهؤلاء المبتدعة؟ لا، الأمر يتعلق بالدِّين ومصلحةُ الدِّين مُقدَّمةٌ على أيِّ مصلحةٍ أخرى؛ فلذلك قال هذا الكلام.

(٣) «مجموع الفتاوى»: (٢٨/٢٣١-٢٣٢). =

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضعٍ آخر: «وإذا كان مبتدعًا يدعو إلى عقائد تُخالف الكتاب والسنَّة، ويُخاف أن يُضِلَّ الرجلُ النَّاس بذلك بيَّن أمره للنَّاس ليتقوا ضلاله، ويعلموا حاله، وهذا كلُّه يجب أن يكون على وجه النصح، وابتغاء وجه الله تعالى لا لهوى الشخص مع الإنسان[1]، مثل أن تكون بينهما عداوةٌ دنيويَّةٌ، أو تحاسدٌ، أو تباغضٌ، أو تنازعٌ على الرئاسة فيتكلَّم بِمساوئه مُظهرًا للنصح، وقصده في الباطن الغضُّ من الشخص، واستيفاؤه منه، فهذا عمل الشيطان»[2].

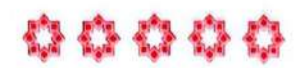
= لأنَّ الكفار إذا استولوا على بعض بلاد المسلمين، القلوب ما تفسد القلوب الحيَّة بالإيمان؛ لأنَّ هذا معتقدٌ في قلب الإنسان، ولا يُقبل من الكافر صرفًا ولا عدلاً، لكن لو قام شخصٌ وهو مبتدعٌ وقال قال الله وقال رسوله، فسَّر الآية بمعنى يخالف المعنى الصحيح، جاء بحديثٍ ضعيفٍ مكذوبٍ نسبه للنبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أتى بالمشتبهات، أتى بمثل هذه الأمور؛ فيَقبَل منه من لا علم عنده اغترارًا بما يقول.

لذلك قال شيخ الإسلام: «وأما أولئك فيفسدون القلوب ابتداءً». يقصد أهل البدع؛ لأنَّهم يتكلَّمون بعقائد فاسدةٍ لتحلَّ محلَّ عقائد صحيحةٍ؛ لكنَّ الكافر وإن تكلَّم فإنَّ المسلم لا يَقبل منه شيئًا من أمر الدِّين، من هنا جاء الخطر، ليس المقصود أنَّ هؤلاء المبتدعة أكفر من الكفار ولكن من هذا الجانب الذي ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى.

(١) الإنسان يجب أن يعتقد هذا المعتقد؛ فيكون إنكاره للمنكر وردُّه للبدعة وصاحب البدعة ليس لهوى في نفسه أو عداوةٍ شخصيَّةٍ لصاحب هذا الكلام، إنَّما مقصوده نُصرَة هذا الدِّين وإعزاز هذا الدِّين، والدفاع عنه، وهذا هو المحمود، وإن كان مقصوده الرياسة والدنيا وليظهر بين النَّاس؛ فهذا لا يدخل في المعنى المحمود؛ بل يكون مذمومًا حتى وإن تكلَّم بحقٍّ؛ لأنَّ مقصده ليس نصرة الحقِّ.

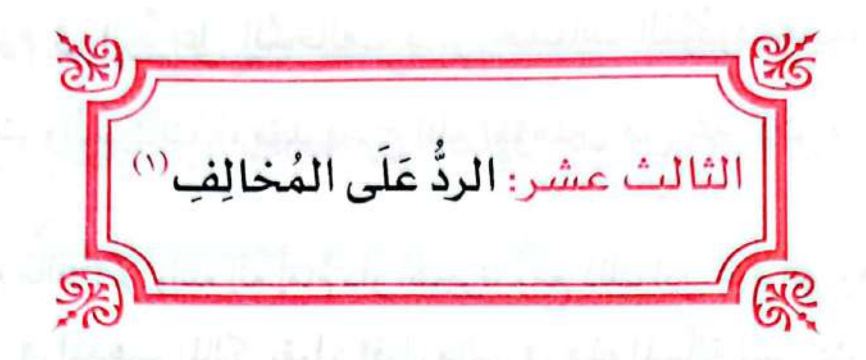
(٢) «مجموع الفتاوى»: (٢٨/ ٢٢١).

فالسَّلف الصَّالح من الصحابة والتابعين، ومن تبعهم على منهاجهم قد انعقد إجماعهم على ذمِّ البدع وأهلها، والتحذير منها ومن أهلها[1] اتِّباعاً للكتاب والسنَّة، فالواجب اتِّباعهم في ذلك.





(١) انظر: «الاعتصام» للشاطبي: (١/١٤١-١٤٢)، وانظر كلام شيخ الإسلام المتقدِّم، حيث ذكر أن دفع بغي المبتدعة وعدوانهم واجبٌ على الكفاية باتِّفاق المسلمين.



الثالث عشر: الردُّ عَلَى المُخالِفِ[1]

إنَّه من المتقَرَرِ عند أئمَّة السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: الردُّ على المخالف[2]، وسواء كان المخالفُ من أهل السنَّة والجماعة[3]: خالفَ في مسألةٍ فقهيَّةٍ، أو عَقَديَّةٍ، أو كان المُخالفُ من أهل البدع.

---

(١) وهو أصلٌ متقررٌ عند أهل السنَّة والجماعة، ويَعُدُّونه من باب النصيحة، وقد دلَّ الكتاب والسنَّة والإجماع على هذا الأصل، وهو الردُّ على المخالف، ولمزيدٍ من التفصيل في هذا الباب، وهو الردُّ على المخالف، يُنظر الكتاب القيِّم الموسوم بـ: «منهج أهل السنَّة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف» للشيخ العلامة الدكتور ربيع بن هادي المدخلي -حفظه الله-، والكتاب القيِّم للدكتور بكر أبو زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ «الردُّ على المخالف من أصول الإسلام».

(٢) الردُّ على المخالف أصلٌ متقررٌ عند أهل السنَّة والجماعة، أيُّ مخالِفٍ، حتى وإن كان من أهل السنَّة والجماعة ولو كان إمامًا من الأئمَّة، يردُّون على المخالف؛ لأنَّ مقصدهم الحقَّ؛ لكن تجد أهل الأهواء والبدع ما يرُدُّ بعضهم على بعضٍ إذا خالفوا ولو أتوا بالطوام؛ لكن يُفَرَّق في الردِّ بين أهل الأهواء والبدع وبين أئمَّة المسلمين؛ فمن كان من أئمَّة المسلمين ما يعادونه يردُّون خطأه ويدعون له ويعلمون أنَّه يدور بين الأجر والأجرين؛ لأنَّ الأصل الذي بنى عليه دعوته وكلامه الأصل صحيح، لكن الخطأ يحصل لكلِّ أحدٍ غير المعصوم وهذا تنضح به كتب الفقه.

(٣) الإمام ابن عبد البر يقول: «قول مالكٍ في هذه المسألة ليس بشيءٍ» هل أحدٌ يقدح=

ولا يلزم فِي الردِّ على المُخالف ذِكرُ حسنات المَرْدُود عليه، أو المُوازنة بين الحسنات والسيئات[١]، فقد مدح الله المؤمنين من غير ذكرِ مساوئهم، وذمَّ

= في الإمام مالك؟ لا والله إنَّه إمامُ دار الهجرة، ومع ذلك ابن عبد البر وهو مالكيٌّ ومن المعتبرين في المذهب المالكي يقول: «قول مالكٍ في هذه المسألة ليس بشيءٍ».

ما يترك قول النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المُتَّبع للدليل كائنًا من كان، ولا يساوي غير المعصوم بالمعصوم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ليس كما ذهب إليه المتعصِّبة من أتباع أئمَّة المذاهب، ما من مذهبٍ إلا وفيه متعصِّبةٌ، أحدهم يقول: «كُلُّ آيةٍ أو حديثٍ لم يعمل به أصحابنا فهو مؤولٌ أو منسوخٌ»، هل يستقيم هذا؟ وآخر يقول: «يجب على الثقلين الإنس والجن اتِّباع الإمام الشافعي المطَّلبي»، وآخر يقول: «الأخذ بظواهر النصوص وترك ما عليه الأئمَّة كفرٌ»، والآخر يقول: «إلا أنَّنا ننصر مذهبنا».

هذا لا تجده إلا عند المتعصِّبة، أما عند طالب الدليل الذي يريد الحقَّ لا، الأئمَّة المعتبرون لهم قدرهم واحترامهم لكن لا يُتابَع أحدٌ فيما خالف فيه الحقَّ، قال الإمام مالك: «كلٌّ يؤخذ من قوله ويردُّ إلاَّ صاحب هذا القبر» وأشار إلى قبر النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

لكن إن كان المُنتقدِ من أهل السنَّة والجماعة، وأخطاؤه في الأمور التي لا تخلُّ بالعقيدة فهذا تُذكر ميزاته وحسناته، تَغْمُرُ زلَّاته في نصرته للسنَّة، أمَّا إن كان المنتقد من أهل الضلال فلا يجوز لنا أن نذكر حسناته ... من كلام الشيخ العلامة الدكتور: صالح الفوزان -حفظه الله-.

(١) قال الشيخ صالح الفوزان: «إن كان المُنتقَد من أهل السنَّة والجماعة وأخطاؤه من الأمور التي لا تُخِّل بالعقيدة فهذا تُذكَرُ ميزاته وحسناته، تُغْمَرُ زلَّاته في نصرته للسنَّة، أمَّا إن كان المُنتقد من أهل الضلال فلا يجوز لنا أن نَذكُر حسناته».

لماذا نُفرِّق بين الاثنين؟ لأنَّ هذا بنى أُصوله ومعتقده ومنهجه على الحقِّ، وكونُه أخطأ في مسألةٍ أو فَهِمَ منها ما قد يَفهم غيره خلافها فهذا اجتهادٌ سائغٌ؛ أمَّا الآخر فبنى أصوله ومعتقده ومنهجه على ما يخالف الكتاب والسنَّة، فرقٌ بين هذا وهذا.

الله الكافرين، والمنافقين، والفاسقين من غير ذكر محاسنهم، وقد حذَّر النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمَّته من أهل الأهواء، دون التفاتٍ إلى ما فيهم من حسناتٍ.

وذكر النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عيوبَ أشخاصٍ معيَّنين، ولم يذكر محاسنَهم من باب النصيحة.

فعن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: «تَلَا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هذه الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٧﴾ [سورة آل عمران:٧]. قالت: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فَإِذَا رَأَيْتَ الذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الذين سَمَّى الله فَاحْذَرُوهُمْ**»[١]. رواه البخاري ومسلم في «صحيحيهما».

وعن أبي هريرة قال: «سيكون في آخر الزَّمان ناسٌ يُحدِّثونكم بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإيَّاكم وإيَّاهم» مقدِّمة مسلم.

ومعلومٌ أنَّ أهل البدع لا يَخلون من محاسنٍ، فلم يلتفت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إليها، ولم يذكرها، ولم يقل: استفيدوا من محاسنهم[٢].

---

(١) وقد ذكرنا قبل ذلك أنَّ أهل البدع يتَّبِعون المُتشابه ويتركون المُحكم فيحصل الضلال بسبب كلامهم.

(٢) «منهج أهل السنَّة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف» للشيخ العلامة الدكتور ربيع بن هادي المدخلي (ص/١٨).

قال البغوي في شرح هذين الحديثين: «قد أخبر النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن افتراق هذه الأمَّة، وظهور أهل الأهواء والبدع فيهم، وحَكَمَ بالنَّجاة لمن اتَّبع سنَّته وسنَّة أصحابِه، فعلى المرء المسلم إذا رأى رجلاً يتعاطى شيئًا من الأهواء والبدع مُعتقدًا، أو يتهاون بشيءٍ من السنن أن يهجره، ويتبرَّأ منه ويتركه حيًّا وميِّتًا، فلا يُسلِّم عليه إذا لقيه، ولا يُجيبه إذا ابتدأ، إلى أن يترك بدعته، ويُراجع الحقَّ. والنهي عن الهجران فوق ثلاث فيما يقع بين الرجلين من التقصير في حقوق الصحبة والعِشرة دون ما كان في حقٍّ من الدِّين، فإنَّ هجرة أهل الأهواء والبدع دائمةٌ إلى أن يتوبوا»[1]اهـ.

هذا بالنسبة للتحذير من أهل الأهواء والبدع، وأمَّا بالنسبة لذكر النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عيوب أشخاصٍ معيَّنين بدون ذكر محاسنهم:

أولا: فعن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أنَّ رجلاً استأذن على النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلما رآه قال: «**بِئْسَ أَخُو العَشِيرَةِ، وبِئْسَ ابْنُ العَشِيرَةِ**»[2].

= أي: يُحدِّثونكم بما ليس معروفًا، لا في كتاب الله ولا في سنة النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا بما عليه سلف الأمَّة من الصحابة والتابعين ومن سلك مسلكهم، وهؤلاء يجب أن يُحذروا.

(١) المصدر السابق الصفحة نفسها، و«شرح السنَّة»: (١/٢٧٧).

كما قال عبد الله بن مغفَّلٍ لرجلٍ: «لا تخذف -الخذف: هو وضع الحصى بين أصابعه- فإنِّي رأيت رسول الله ينهى عن ذلك -ومع ذلك استمر يخذف-، قال: والله لا أكلِّمُك أبدًا» فهذا تعمَّد المخالفة وقد سمع قول رسول الله، فلهذا حلف ألاَّ يكلِّمه أبدًا، إلاَّ أنْ يتوب».

(٢) «صحيح البخاري مع الفتح»: (١٠/٤٧١).

قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «في الحديث جوازُ غيبة المُعلن بالفسق، أو الفحش، أو نحو ذلك من الجور في الحكم والدُّعاء إلى البدعة .... »[1]اهـ

قال النَّووي: «وفي الحديث مداراة من يُتَّقى فُحشُه، وجواز غيبة الفاسق المُعلن فِسقَه، ومن يحتاج النَّاس إلى التحذير منه»[2]اهـ

ثانيا: ولمَّا ذكرت فاطمة بنت قيسٍ للنبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّ معاوية بن أبي سفيان، وأبا جهمٍ خطباها، فقال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أمَّا أبو جَهْم فَلاَ يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وأمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لاَ مَالَ لَهُ، أَنْكِحِي أُسَامَةَ بن زَيْد**»[3].

ولا شكَّ أنَّ للرجلين فضائلُ ومحاسن ولكنَّ المقام مقام نصيحةٍ ومشورةٍ لا يتطلَّب أكثرَ من ذلك.

ثالثا: وعن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أنَّ هند بنت عتبة قالت: «يا رسول الله، إنَّ أبا سفيان رجلٌ شحيحٌ، وليس يُعطيني ما يَكفيني وَوَلدي إلاَّ ما أخذت منه، وهو لا يعلم، قال: **خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدُكِ بِالمَعْرُوفِ**»[4].

---

(١) «فتح الباري»: (١٠/٤٥٢).

(٢) «شرح النووي على صحيح مسلم»: (١٦/١٤٤).

(٣) «صحيح مسلم»: (٢/١١١٤).

ومعاويةُ صحابيٌ جليلٌ لا شكَّ، لكن ذِكر الشيء الذي يُحتاج إليه -وهذا في النكاح- مستثنى من الغيبة، فيبيِّن حال الخاطب، لكنَّ الشاهد هنا في مجال النقد ما ذكر المحاسن وهم صحابةٌ، ذكر الشيء الذي يحتاج إليه.

(٤) «صحيح البخاري مع الفتح»: (٩/٥٠٧).

قال الحافظ ابن حجر: «واستُدِلَّ بهذا الحديث على جواز ذكر الإنسان بما لا يعجبه إذا كان على وجه الاستفتاء والاشتكاء ونحو ذلك، وهو أحد المواضع التي تُباح فيها الغيبة»[1] اهـ.

فلم يُنكر عليها النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذكرها للجانب السيِّئ، ولم يكلِّفها بذكر مَحاسن أبي سفيان، وإنَّه لذو مَحاسنٍ[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمة الله عليه-: «جرح رواة الحديث بالحقِّ، وبدع المبتدعة واجبٌ شرعًا»، وقال: «ومثل أئمَّة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنَّة، فإنَّ بيان حالهم، وتحذير الأمَّة منهم واجبٌ باتِّفاق المسلمين حتّى قيل لأحمد بن حنبل: «الرجل يصوم ويصلِّي ويعتكف أحبُّ إليك، أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: إذا قام وصلَّى واعتكف فإنَّما هو لنفسه، وإذا تكلَّم في أهل البدع فإنَّما هو للمسلمين هذا أفضل».

فبين أنَّ نفع هذا عامٌ للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله؛ إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته، ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجبٌ على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء

---

(١) «فتح الباري»: (٩/٥٠٩).

(٢) انظر: «منهج أهل السنَّة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف»: (ص/٢٠-٢١).

الآن نسمع من يقول: هذا الذي ورد في جرح الرواة؛ هؤلاء صحابة، ومع ذلك ذكر الجانب السيِّئ المنتقد الذي هو في حاجةٍ إليه، وإذا ذكرت هذه الأشياء فكيف إذا كان النقص يدخل على الدِّين بسبب الأهواء؟ هذا يكون من القياس الأولى.

لفسد الدِّين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاءِ العدو من أهل الحرب، فإنَّ هؤلاء إذا استولوا لَم يفسدوا القلوب وما فيها من الدِّين إلا تَبَعًا، وأمَّا أولئك فهم يُفسدونَ القلوب ابتداءً»[1]اهـ.

❁ ضوابطُ يجب مراعاتها بالنسبة للأفراد والجماعات:

وهذه ضوابط[2] تحُدِّدُ من يجَب احترامهم وإكرامهم من البشر، فلا يجوز أن تُمسَّ كرامتهم، وتُحدِّدُ من يجوز الكلامُ فيهم ونقدُهم، بل يجب عند الحاجة والمصلحة دون تعريجٍ على محاسنهم.

أ- من يجب تكريمهم:

أوَّلاً: الرسل والأنبياء -صلوات الله وسلامه عليهم أجمَعين-[3].

ثانيًا: الصَّحابة الكرام -رضوان الله عليهم أجمعين-[4] فليس لهم من الأمَّة إلا الحبُّ والتوقير، وقد أثنى الله عليهم في كتابه الثناء العاطر، وتحدَّث عن منازِلهم وجهادهم وبذلهم في سبيل الله المال والنفس.

---

(١) «مجموع الفتاوى»: (٢٨/٢٣١-٢٣٢).

(٢) هذه الضوابط ذكرها الشيخ ربيع المدخلي في كتابه: «منهج أهل السنَّة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف»: (ص/٢٥) وما بعدها؛ ونقلتُها لأنَّها تُمثل خُلاصةً لمنهج السلف في هذا الباب.

(٣) لأنَّهم معصومون من الخطأ، والله عَزَّوَجَلَّ أمر النَّاس باتباعهم.

(٤) بلا استثناء؛ لا نستثني صحابيًّا واحدًا، ومن رأيته يستثني صحابيًّا، فاعلم أنَّه من القدح وليس على الجادة واعلم أنَّه من أهل الأهواء والبدع.

وأثنى عليهم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الثناء العاطر أفرادًا وجماعاتٍ، واعتنى بفضائلهم ومكارمهم أئمَّةُ الإسلام، فألَّفوا في فضائلهم ومناقبهم المؤلفات الكثيرة، وقد نهى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن سبِّهم، فقال: «**لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالذي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحد ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِم ولاَ نَصِيفَهُ**» متفق عليه.

ولقد عرف منزلتهم أهل السنَّة والجماعة، فحافظوا عليها أيَّما حفاظٍ، ونهوا عن الخوض فيما شجر بين عليٍّ ومعاوية، ومن معهما من بقية الصَّحابة، وأثبتوا لهم أجر المُجتهدين، وحكموا على من يتكلَّم فيهم أو في أحدٍ منهم بالزيغ والضلال والزندقة[1].

ثالثًا: التابعون لهم بإحسانٍ من التابعين الذين أدركوا صحابة رسول الله

---

(١) فهم ميزانٌ، إذا رأيتَ أحدًا ينتقَّصُ أحدًا من أصحاب النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حتى أصحاب المؤلَّفات المُتَأَخِّرَة التي حصل لمؤلفيها كثيرٌ من الخلل فنالوا من أصحاب النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهم يدَّعون السنَّة وتحكيم الشريعة ويريدون من النَّاس الحكم بما أنزل الله وهم يطعنون في بعض أصحاب النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويتَّهمون بعضهم بالغشِّ والمكر والخديعة.

وموقفه من عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأنَّ خلافته فجوةٌ، والامتداد الطبيعي من عمر إلى علي بن أبي طالب، وهذا الكتاب قلَّ وأن تخلو منه مكتبةٌ، ويُبَجَّل صاحبه ويعتبروه مجددًا. كيف يفسِّر القرآن ويقول عن بعض أصحاب النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إنَّما حملهم الغشُّ والخداع والمكر، كيف يستقيم هذا؟ إذا كان هذا موقفه من الصحابة فكيف بالأمور الأخرى.

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واهتدَوا بهديهم مثل: فقهاء المدينة السبعة، ومن جرى على منهجهم في سائر الأمصار، ثُمَّ من بعدهم من أئمَّة الحديث والفقه والتفسير الذين سلكوا مسلك الصَّحابة والتابعين الكرام، ومن سار على منهجهم في الاعتقاد والاعتصام بالكتاب والسنَّة، ومُجانبة البدع والأهواء وأهلها، والدفاع عن الحقِّ وأهله إلى يومنا هذا وبعده إلى أن يأتي أمر الله.

وهؤلاء هم الذين عَنَاهم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقوله: **«لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي على الحقّ ظَاهِرِين لا يَضُرُّهُم مَنْ خَذَلَهُم، وَلاَ مَنْ خَالَفَهَمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ الله»**.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في أمثال هؤلاء: «ومن عُلِمَ منه الاجتهاد السائغ فَلاَ يجوز أنْ يُذكر على وجه الذمِّ والتأثيم له؛ فإنَّ الله غفر له خطأه، بل يجُب -لمَا فيه من الإيمان والتقوى- مُوَالاَتُه ومحبَّته، والقيام بِمَا أوجب الله من حقوقه من ثناءٍ ودعاءٍ وغير ذلك»[1].

ب- من يجوز نقدهم وتجريحهم وتحذير النَّاس من ضررهم:

أولاً: ويجوز بل يَجب الكلام فِي أهل البدع والتحذير منهم، ومن بدعهم أفراداً وجماعاتٍ، الماضُون منهم والحاضرون من: الخوارج، والروافض، والجهمية، والمُرجئة، والكرَّامية، وأهل الكلام الذين جرَّهم علم الكلام إلَى عقائدَ فاسدةٍ مثل: تعطيل صفات الله أو بعضها، فهؤلاء يَجب التحذير منهم ومن كُتُبهم، وكذلك من سار على نهجهم من الفرق -الجماعات- المعاصرة مِمَّن باين أهل

(١) «مجموع الفتاوى»: (٢٧/٢٢٤).

وذكر في غير هذا الموضع: كالأئمَّة الأربعة وغيرهم.

التوحيد والسنَّة ونابذهم، وجانب مناهجهم؛ بل حاربها، ونفَّر عنها وعن أهلها.

ويلحق بهم من يُناصرهم ويُدَافِعُ عنهم ويَذْكُر مَحاسنهم، ويشيد بها ويُشِيدُ بِشخصياتهم وزُعمائهم[1]، وقد يُفضِّلُ مناهجهم على منهج أهل التوحيد والسنَّة والجماعة.

ثانيًا: الرواة والشهود إذا كانوا مجروحين جاز جرحهم بإجماع المسلمين، بل هو واجبٌ. قال ذلك وحكاه النووي وابن تيمية رَحِمَهُمَااللَّهُ[2].

وإنَّ المُتتبع لما قام به أئمَّة الإسلام في نصرة هذا الدِّين، ومن ذلك الردُّ على المبتدعة؛ يَجد أنَّ أئمَّة الإسلام تكلَّموا في أهل البدع، وفي الرواة، ولم يشيروا إلى الموازنة بين الحسنات والسيئات.

وألَّفوا كتبًا في الجرح والتعديل، وكتبًا في نصر السنَّة، والردِّ على أهل البدع وفِرَقِهم، وكتبًا في الموضوعات، ولم يوجبوا هذه الموازنة من قريبٍ -ولا من بعيدٍ، بل ألَّفوا كتبًا خاصةً بالجرح، وخصصُّوها بالمَجروحين، ومن تُكلِّم فيهم بجرحٍ، ولم يشترطوا هذا الشرط لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ[3].

وإنَّ الناظر في كتب أئمة السلف؛ يَجد التحذير من البدع وأهلها، ولا يجد

---

(١) هذا إذا كان يعرف حالهم وما عندهم من مخالفةٍ للسنَّة.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٢٣٤/٢٨).

(٣) انظر: «منهج أهل السنَّة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف»: (ص/٣٢)، وقد ذكر المؤلف -حفظه الله- أمثلةً لذلك كما في (ص/٣٣-٣٤).

فيها أنَّهم لا يذكرون الشخص إلاَّ مقرونةً حسناته بسيئاته وبدعه، بل يذكرون مثالب الكتاب، أو الجماعة، أو الفرد المتكلِّم فيه بدون التفاتٍ إلى ما في ذلك من حسناتٍ.

انظر ما كتبه الإمام أحمد، وابنه عبد الله، وما كتبه البخاريُّ في «**خلق أفعال العباد**»، وما كتبه الخلَّال وابن خُزيمَة في كتب السنَّة والتوحيد.

وانظر ما كتبه ابن بطَّة في «**الشرح والإبانة**»، و«**شرح اعتقاد أصول أهل السنَّة**» للالكائي، ومقدِّمة «**شرح السنَّة**» للبغوي، و«**مقدمة**» ابن ماجه، و«**السنَّة**» لأبي داود في كتابه «**السُّنن**»، و«**الحجَّة في بيان المحجَّة**» لأبي القاسم التيمي الأصبهاني، وانظر: مؤلَّفات شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، والإمام محمَّد بن عبد الوهاب، وانظر مواقفهم وتعاملهم مع أهل البدع[1].

قلتُ: إنَّ علماء السلف قد ردُّوا على الطوائف المبتدعة، فقد ردُّوا على الروافض، والقدرية، والجهمية، والمعتزلة، والخوارج، والمرجئة، والأشاعرة، والماتُرِيدِية، والصوفية، كما ردُّوا على رءوس المُبتدعة؛ كالجهم بن صفوان، وبشر المِرِّيسي، وابن المطهَّر الحلي، والرازي، وابن عربي، وردُّوا على الآمدي، والغزَّالي، والبكري، والأخنَّائي، والسُّبكي، وغيرهم.

وإنَّ العلماء السلفيين المُعاصرين اقتفوا أثر سلفهم الصَّالح في الردِّ على الطوائف المبتدعة، والردِّ على رءوس البدعة والضلال، فقد ردُّوا على الطوائف

(١) انظر: المرجع السابق (ص/٧٠).

الصوفية، والجماعات الحزبيَّة المعاصرة[1] المخالفة لهدي النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهدي أصحابه، وردُّوا على كلِّ من خالف السنَّة، وهدي السَّلف الصَّالح في قليلٍ وكثيرٍ؛ إذا علموا بذلك؛ نصرةً لدين الإسلام.

ثمَّ إنَّ هؤلاء العلماء السلفيين المعاصرين الذين ردُّوا على رموز المبتدعة في هذا العصر؛ ساروا على المنهج الصحيح، وهو عدم الموازنة بين الحسنات والسيئات[2].

ومن أحسن ما أُلِّف في ذلك، ونال استحسان العلماء هو كتاب: «منهج أهل السنَّة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف» للشيخ العلَّامة الدكتور

---

(١) والَّتي اتَّخذت مناهج في الدعوة مُخالفةً لما كان عليه السَّلف الصَّالح، ومن هذه الجماعات الجماعة المعروفة بقاعدِتها المشهورة «نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذُرُ بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه»، وبناءً على هذه القاعدة، فإنَّ لهم منهجًا تجميعيًا خطيرًا ينضوي تحته كل من وافقهم على قاعدتهم، فنتج عن هذا التجميع دخول كثيرٍ من الطوائف المنحرفة، لا فرقَ بين صوفيٍّ، ورافضيٍّ، ومعطلٍ، ومشبِّهٍ، وقبوريٍّ؛ بل أدخلوا النَّصارى في تجمُّعاتهم وتسامحوا مع اليهود على حساب العقيدة.

حيث قال غير واحد من زعمائهم: «إنَّ عداوتنا لليهود ليست دينيَّةً». وتولَّد من هذه الدعوة، وسار في ظلالها الدعوة إلى التقريب بين السنَّة والرافضة، ثُمَّ الدعوة إلى التقارب بين الأديان وغيرها من الدعوات التي تهدم قاعدة الولاء والبراء في الإسلام، وقد تفرَّع عن هذه الجماعة جماعاتٌ منها ما هو غالٍ مُكفِّرٌ على منهج الخوارج، ومنها ما هو مُتساهلٌ جدًّا موافقٌ للمرجئة في اعتقادهم.

(٢) وهذا امتدادٌ لما عليه السَّلف ولمنهجهم، في الطريقة والمنهج.

ربيع بن هادي عمير المدخلي[1] وقد أيَّد منهج النقد الذي ذكره الشيخ ربيع أبرزُ علماء هذا العصر، ومنهم الشيخ العلَّامة الإمام عبد العزيز ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والشيخ العلَّامة محمَّد ناصر الدين الألباني، والشيخ العلَّامة صالح الفوزان، وغيرهم.

وقد سُئل سماحة الشيخ العلَّامة عبد العزيز بن باز السؤال التالي: بالنسبة لمنهج أهل السنَّة والجماعة في نقد أهل البدع وكتبهم، هل من الواجب ذكر محاسنهم ومساوئهم فقط، أم فقط مساوئهم؟

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المعروف في كلام أهل العلم نقدُ المساوئ للتحذير وبيان الأخطاء الَّتي أخطئوا فيها للتحذير منها، أمَّا الطيِّب معروفٌ مقبولُ الطيِّب، لكن المقصود التحذير من أخطائهم: الجهمية، المعتزلة، الرافضة... وما أشبه ذلك، فإذا دعت الحاجة إلى بيان ما عندهم من حقٍّ يُبيِّن، وإذا سأل السائل ماذا عندهم من الحقِّ، ماذا وافقوا فيه أهل السنَّة؟ والمسئول يعلم ذلك يُبيِّن، لكنَّ المقصود الأعظم والأهمَّ بيانُ ما عندهم من الباطل ليحذر السائل، ولئلَّا يَميل إليهم.

فسأله آخر: فيه أناسٌ يُوجبون الموازنة أنَّك إذا انتقدت مبتدِعًا ببدعته؛ لتُحَذِّر النَّاس منه يجب أن تذكر حسناته حَتَّى لا تظلمه.

فأجاب الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لا ما هو بلازم، ما هو بلازم.

---

(١) وهو كتابٌ نفيسٌ في بابه، إذا قرأته خرجتَ بفوائدَ نافعةٍ ومفيدةٍ تستطيع بها الردَّ على ما يورده المُعاصرون من أنَّ هذا فيه توهينٌ للإسلام والمسلمين.

ولهذا إذا قرأت كتب أهل السنَّة وجدتَ أنَّ المراد التحذير، اقرأ في كتب البخاريِّ «**خلق أفعال العباد**»، في كتاب الأدب في الصحيح، كتاب «**السنَّة**» لعبد الله بن أحمد، كتاب «**التوحيد**» لابن خزيمة، ردُّ عثمان بن سعيد الدارمي على أهل البدع... إلى غير ذلك يُورِدُونه للتحذير من باطلهم، ما المقصود تعديد محاسنهم... المقصود التحذير من باطلهم، ومحاسنهم لا قيمة لها بالنسبة لمن كفر، إذا كانت بدعته تُكَفِّره بطلت حسناته، وإن كانت لا تُكَفِّره فهو على خطرٍ عظيمٍ؛ فالمقصود بيان الأخطاء والأغلاط التي يُحذَّر منها[1].

وسُئل الشيخ العلامة صالح بن فوزان الفوزان -حفظه الله- بعد أن سُئل عدَّة أسئلةٍ حول الجماعات السؤال التالي: يا شيخ نحذِّر منهم دون أن نذكر محاسنهم مثلاً، أو نذكر محاسنهم ومساوئهم؟

فأجاب: «إذا ذكرت محاسنهم معناه دعوتَ لَهم... لا، لا تذكر محاسنهم، اذكر الخطأ الذي هم عليه فقط؛ لأنَّه ما هو موكولٌ لك أن تدرس أنت، موكولٌ لك

(١) **انظر**: مقدمة «النَّصر العزيز» (ص/٤) نقلاً من شريطٍ مسجَّلٍ لدرسٍ من دروس الشيخ ألقاها في صيف عام (١٤١٣هـ) في الطائف، وكُتُب سَماحة الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حافلةٌ بالردود على المبتدعة والأحزاب المختلفة مثل كتاب «التحذير من البدع» و«نقد القومية العربية» وردودٌ كثيرةٌ على دعاة إقامة الموالد والأعياد الجاهلية والنِّحَل المختلفة، لا تجد فيها شيئًا من هذه الموازنات التي يدعو إليها بعض الناس.

وهذا المنهج الذي سلكه سَماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، سار عليه الشيخ العلامة صالح الفوزان في ردوده ومناقشاته، وكذلك غيره من علماء هذه البلاد اتِّباعًا لعلماء السلف رحمهم الله تعالى.

ببيان الخطأ الذي عندهم من أجل أن يتوبوا منه، ومن أجل أن يحذره غيرهم، أمَّا إذا ذكرت محاسنهم قالوا: هذا الذي نبغيه». اهـ [مقدِّمة «النَّصر العزيز» (ص/٨) نقلاً من شريطٍ مسجَّلٍ للدرس الثالث من دروس كتاب التوحيد التي ألقاها فضيلته في صيف عام (١٤١٣هـ) بالطائف].

وسُئل فضيلة الشيخ عبد العزيز المُحمد السَّلمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ السؤال التالي؟ هل تشترط الموازنة بين الحسنات والسيئات في الكلام على المبتدعة في منهج السلف؟

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم -وفقنا الله وإيَّاك وجميع المسلمين- أنَّه لم يُؤثر عن أحدٍ من السَّلف الصَّالح من الصَّحابة والتابعين وتابعيهم بإحسانٍ تعظيمُ أحدٍ من أهل البدع والمُوالين لأهل البدع والمُنادين بِمُوَالاتهم؛ لأنَّ أهل البدع مرضى القلوب، ويُخشَى على مَنْ خالطهم أو اتَّصل بهم أن يصل إليه ما بِهم من هذا الدَّاء العضال؛ لأنَّ المريض يُعدي الصحيح ولا عكس، فالحذر الحذر من جميع أهل البدع، ومن أهل البدع الذين يجب البعد عنهم وهجرانهم: الجهمية، الرافضة، المعتزلة، الماتريدية، الخوارج، الصوفية، الأشاعرة، ومن على طريقتهم المنحرفة عن طريقة السَّلف، فينبغي للمسلم أن يحذرهم، ويُحذِّر منهم»[(١)] اهـ.

وسئل الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **عن قاعدة المُوازنة فأنكرها، وجاء في كلامه:** «من أين لهم أنَّ الإنسان إذا جاءت مناسبةٌ لبيان خطأ مسلمٍ إن كان داعيةً أو غير داعيةً لازم يعمل محاضرة يذكر فيها محاسنه من أوَّلها إلَى آخرها،

(١) مقدمة «النصر العزيز»: (ص/١٢).

الله أكبر شيءٌ عجيبٌ؟!!»[1].

ومِمَّا تقدَّم عن علماء السلف المتقدِّمين والمعاصرين، يتبيَّن أنَّه ليس من منهج السَّلف الموازنات في نقد أهل الباطل، وأنَّ ذلك المنهج -أي: الموازنة بين الحسنات والسيئات عند النقد- يؤدِّي إلى مفاسدَ كبيرةٍ وخطيرةٍ جدًّا، وأهمُّها:

أولا: تجهيل السلف[2].

ثانيا: رميهم بالظلم والجور[3].

ثالثا: تعظيم البدع وأهلها، وتَحقير أئمة السَّلف، وما هم عليه من السنَّة والحقِّ[4].

---

(١) من أجوبة الألباني على أسئلة أبي الحسن الدعوية.

هذه طريقة الشيخ -رحمه الله تعالى- في لفتاته، فهو استغرب واستنكر مثل هذا الكلام، أنا أريد أن أذكر الخطأ ليتجنَّبه النَّاس، استخدم محاضرةً أقول هذا فيه كذا هذا فيه كذا، إذن تذهب الأمور التي انتقد فيها هذا الشخص، المنتقد بحقٍّ لا يجوز له أن يردَّ الحقَّ بل عليه أن يفرح إن كان صادقًا فليرجع إلى الحقِّ، والحقُّ أحقُّ أن يُتَّبَع.

(٢) كأنَّهم تكلَّموا بلا علمٍ، وما عندهم تقوى ولا ورع عندما طعنوا في النَّاس، أينَ تذهب صلاتهم وزكاتهم وحبُّهم لله ورسوله.

(٣) أنَّ كلامهم هذا فيه ظلمٌ وجَرحٌ للنَّاس، فيكونون ظلمةً، وهذه مصيبةٌ أن يُتَّهم أئمَّة الإسلام بهذا.

(٤) انظر: كتاب «المحجَّة البيضاء في حماية السنَّة الغراء» لفضيلة الشيخ ربيع المدخلي: (ص/١٢٧).

لأنَّ هذا ازدراءٌ لمذهبهم والحطِّ عليهم، والسكوت عن أهل الباطل، هذه لوازم تلزم من يقدح في منهج السَّلف، ويردُّ ما ذكروه من قواعد تردُّ على الباطل وأهله.

ثمَّ إنَّ المُلفت للنظر أنَّ أصحاب الدعوة إلى المناداة بالموازنة بين الحسنات والسيئات[1] مع ما في هذا المنهج من باطلٍ، وتزيينٍ للبدع وأهلها وتلميعهم «هم لا يُطبِّقون هذا المنهج على أهل السنَّة المعاصرين السائرين على نهج السَّلف الكرام، بل يقذفونهم بالبوائق والدواهي ظلمًا وبَغْيًا، ويذيعونها في أرجاء الأرض، ويفعلون كلَّ ذلك انتصارًا لأهل البدع ومحاماةً عنهم، فيقع المساكين في حمأة

---

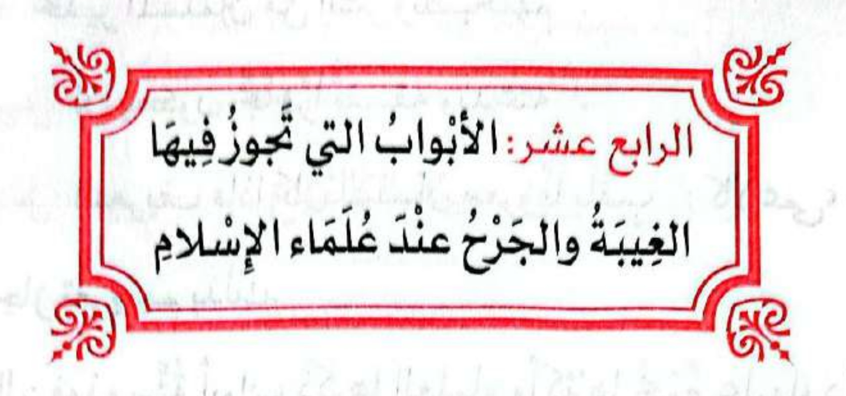
(١) ما يُطبِّقون هذا، هم لا يقيمون محاضرةً أخرى تمدح في رجلٍ من أهل السنَّة أو يقولون فيه خيرٌ، صنفين من النَّاس خصوصًا هؤلاء المعاصرون، إذا كان المخالف لهم حاكمًا مسلمًا أو المخالف صاحب منهجٍ سليمٍ هذا لا قيمة له، حتى قال أحدهم في كتابٍ مطبوعٍ متداولٍ يقول: «ومن لا يرى تنظيم الإخوان فلا اعتبار له، ولو كان أعلم النَّاس وأورع النَّاس وأزهد النَّاس وأكثرهم صلاةً وخشوعًا حتى يرضى بالتنظيم».
أين المنهج؟ ألم تقل: «نجتمع فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه»، كيف عذرتم الروافض والجهمية والمعتزلة بل تعدَّى هذا إلى أمرٍ خطيرٍ جدًّا حتى قال أحد زعمائهم: «عداوتنا لليهود ليست دينيَّة إنَّما اقتصادية»، كيف ينادي بتحكيم شريعة الإسلام؟
الآن بعض النَّاس يفهم أنَّ تحكيم الشريعة المقصود به الحكم بين النَّاس في الأموال وما يختلفون فيه بل المقصود حتى الحكم في العقائد، فتجدهم يُطلقون التكفير على من لا يحكم بما أنزل الله في اعتقادهم بين النَّاس، لكنَّهم ما يحكمون على الذي يخالف في الأساس في الأصل في المعتقد من الجهمية، نحن لا نقول بتكفير ذلك لكن هم إذا كانوا يريدون الحقَّ فعلاً فليُعمِّموا الحكم، أمَّا أن يخصُّوا البعض دون البعض، بل إذا قيل هذا الأمر بدون تفصيلٍ هم أوَّل من يدخل فيه، لأنَّهم ما حكَّموا ما أنزل الله في هذه الأحكام التي يطلقونها على الأفراد والجماعات والدول.

الصدَّ عن سبيل الله، والصدَّ عن منهج السلف من حيث يشعُرُون أو لا يَشعرُون، ويقعون في حمأة الدعوة إلى الباطل والبدع من حيث يشعرون أو لا يشعرون»[1] اهـ من كلام الشيخ العلامة ربيع.





(١) انظر: كتابه «المحجَّةُ البيضاء»: (ص/٣١)



قال النوويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم أنَّ الغيبة تُباح لغرضٍ صحيحٍ شرعيٍّ لا يُمكن الوصول إليه إلَّا بها، وهو ستَّةُ أبوابٍ:

الأول: التظلُّمُ[1].

الثاني: الاستعانة على تغيير المنكر، وردُّ العاصي إلى الصواب[2].

الثالث: الاستفتاء[3].

---

(١) شخصٌ وقع عليه ظلمٌ من شخصٍ أو أشخاصٍ فرفع مَظلمتَه للحاكم، وذِكْرُ هؤلاء الذين ظلموه بما فيهم: فعلوا كذا وكذا وقالوا كذا وكذا، مثل هذه الغيبة تكون جائزةً؛ لأنَّ هذا المتظلِّم لا يتوصَّل إلى حقِّه إلاَّ بمثل هذا.

(٢) شخصٌ رأى شخصًا أو أشخاصًا على معاصٍ لكنَّه لا يستطيع لوحده أن يقوم بذلك، أن يقوم بالإنكار، فذهب إلى شخصٍ أو أشخاصٍ وقال: «رأيتُ فلانًا وفلانًا أو هذه الجماعة على هذا المنكر المُخالف لشرع الله عَزَّوَجَلَّ، فأُرِيدُ مُنكم أن تُعينوني أن ننكر عليهم هذا المنكر»، فهنا جاز له الغيبة بذكر عيبوهم؛ لأنَّ هذا من التعاون على البرِّ والتقوى.

(٣) مثل هند عندما استفتت النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أنَّ أبا سفيان رجلٌ شحيحٌ، وليس يعطيني ما يَكفيني وولَدي... فقال: «**خُذِي مَا يَكفِيكِ وَوَلَدِكِ بالمَعْرُوفِ**»، لو أنَّ امرأةً ذهبت للمفتي واستفتته عن مثل هذا الأمر، أو رجلٌ أراد أن يُطلِّق زوجته فذكر=

الرابع: تحذير المسلمين من الشَّرِّ ونصيحتهم[1].

الخامس: أن يكون مُجاهرًا بفسقه وبدعته[2].

السادس: التعريف فإذا كان الإنسان معروفًا بلَقَبٍ[3]: كالأعمى، والأعرج، والأصمِّ؛ جاز تعريفهم بذلك.

ثُمَّ قال: فهذِهِ ستَّةُ أبوابٍ ذكرها العلماء وأكثرُها مُجمَعٌ عليها، دلائلها من الأحاديث الصحيحة المشهورةِ»[4]اهـ.

وقد نظم بعض العلماء هذه الأبواب في قولِه:

القَـدْحُ ليْـسَ بغِيبَـةٍ فِي سـتَّةٍ ... مُتَظَلِّـمْ ومُعَـرِّفْ ومُحَـذِّرِ

ومُجاهـرٌ فِسْـقًا ومُسْـتَفْتٍ ومَـنْ ... طَلَبَ الإِعَانَةَ فِي إِزَالَةِ مُنْكَرِ

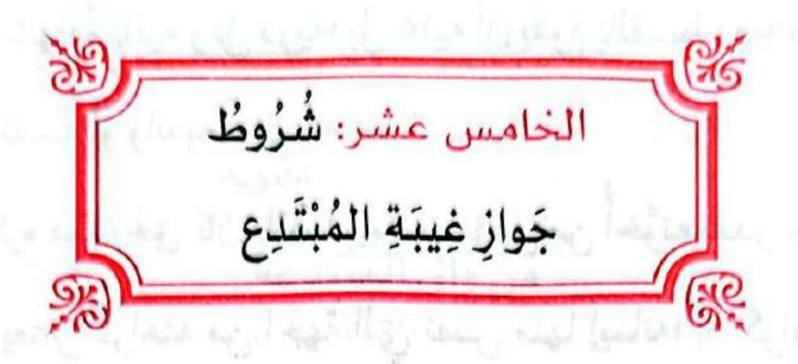
= للقاضي الغرض الذي أراد أن يطلِّقها بسببه، في هذه الحالة يجوز له هذا الأمر، لأنَّه لا يتوصَّل للحقِّ إلَّا بمثل هذا.

(١) إذا رأى شخصًا فيه خطرٌ عظيمٌ من أهل البدع المندسِّين بين المسلمين أو من أهل النفاق يريد الكيد للمسلمين، وحذَّر من هذا الشخص ولو بالإسم، في هذه الحالة يكون ذكره لهذا الشخص لا يدخل في باب الغيبة وإن دخل فيكون مما استُثني منها.

(٢) قال غيرُ واحدٍ من السَّلف: لا غِيبَةَ لمُبتدِعٍ، إذا كان يُظهر هذه البدعة على الملأ ويدعو النَّاس إليها، أو صاحبُ فسقٍ ومعصيةٍ يُظهرها أمام النَّاس فمثل هذا يجب أن يُحذَّر منه ولا يُسكت عن أمره، ولو استدعى الأمر ذكره بالإسم؛ لأنَّ في ذكره مصلحةً تتعلَّق بعموم المسلمين.

(٣) التعريف بلقبٍ؛ لأنَّه لو لم يُذكر بهذا اللقب لما عُرف.

(٤) رياض الصالحين (ص/٥١٩).



قُلتُ: وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في جواز غيبة المبتدع شرطيْنِ هما[1]:

الأول: العلم.

الثاني: وحُسن النية.

حيث قال -يرحمه الله-: «ثُمَّ القائل في ذلك بعلمٍ لابدَّ له من حُسن نيَّةٍ، فلو تكلَّم بحقٍّ يقصد العلوَّ في الأرض أو الفساد؛ كان بمنزلة الذي يُقاتل حَمِيَّةً ورياءً، وإن تكلَّم لأجل الله تعالَى مُخلصًا له الدِّين كان من المجاهدين في سبيل الله من ورثة الأنبياء خلفاء الرسل، وليس هذا الباب مُخالِفًا لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الغِيبَةُ ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَه**». فإنَّ الأَخَ هو المؤمن، وأخو المؤمن إن كان صادقًا في إيمانَّه لم يكره هذا الحقَّ الذي يُحبُّه الله ورسوله،

---

(١) الإنسان عليه أن يختبر نفسه بهما، عندما يريد أن يَردَّ أو يُنكر على شخصٍ ينظر هذين الأمرين فيه:

الأول: العلم، يكون عنده علمٌ صحيح، أنَّ ما أراد أن يتكلم فيه شخصٌ أو جماعةٌ عنده فيه علم، وأنَّ هذا ثابتٌ عنه ويقولونه ويعتقدونه.

الثاني: حسن النية، ليس المقصود -أن أردَّ على المبتدع أو يردَّ هو على المبتدع- أن يشتهر بالردود أو لينقص قدر هذا الشخص لعداوةٍ شخصيةٍ.

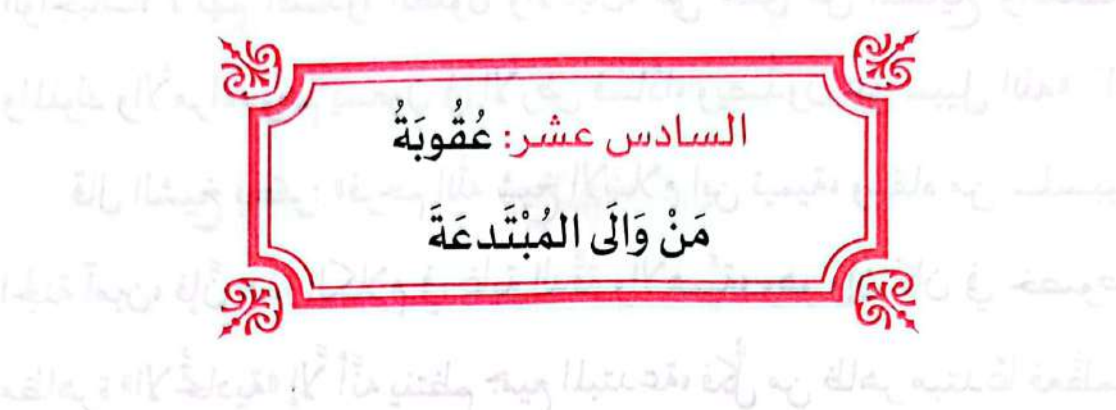
وإن كان فيه شهادةٌ عليه وعلى ذوِيه؛ بل عليه أن يقومَ بالقسط، ويكون شاهدًا لله، ولو على نفسه أو والديه أو قريبه.

ومتى كره هذا الحق كان ناقصًا إيمانه؛ ينقص من أُخوَّته بقَدر ما نَقَصَ من إيمانه، فلم يعتبر كراهته من الجهة التي نقص منها إيمانه؛ إذ كراهته لما يُحبُّه الله ورسوله توجب تقديم محبَّة الله ورسوله، كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [سورة التوبة:٦٢][1][2]اهـ. كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.



(١) «مجموع المسائل والرسائل»: (٥/٢٨١).

(٢) الغيبة ذكرك أخاك بما يكره، فإن كان ما تكلَّمت فيه حقٌّ ولو عليه، وكره ذلك لا يدخل في المعنى المذموم؛ لأنَّه كره حقًّا؛ فلا تترك الحقَّ من أجل كراهته، وإنَّما المقصود بالغيبة ذكرك أخاك بما يكره؛ إن كان الذي يكره ليس حقًّا وإنَّما انتقاصٌ في حقه.



السادس عشر: عُقُوبَةُ مَنْ وَالَى المُبْتَدِعَةَ

ونختم هذه الدروس بما ذكْره الشيخ بكر أبو زيد في المبحث التاسع من كتاب «هجر المُبتدع» (ص/٤٨) عقوبة من وَالَى المبتدعة: حيث قال -حفظه الله-: «كما أنَّ المُتَكلِّم بالباطل شيطانٌ ناطقٌ، فالسَّاكت عن الحقِّ شيطانٌ أخرسُ، كما قال أبو علي الدقَّاق المتوفى سنة (٤٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

«ومن السنن الثابتة: قول النبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ».

وقد قال أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «فما فرح المسلمون بشيءٍ بعد الإسلام فرحَهَم بهذا الحديث».

وقد شدَّد الأئمَّة النكير على من ناقض أصل الاعتقاد، فتَرَكَ هَجْرَ المُبتدعة.

وفي معرض ردِّ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الاتِّحادية قال: «ويجب عقوبة كلِّ من انتسب إليهم، أو ذبَّ عنهم، أو أثنى عليهم، أو عظَّم كُتُبهم، أو عُرف بمساعدتهم ومعاونتهم، أو كره الكلام فيهم، أو أخذ يعتذر لهم، بأنَّ هذا الكلام لا يدري ما هو أو من قاله، أنَّه صنف هذا الكتاب....

وأمثال هذه المعاذير التي لا يقولُها إلاَّ جاهلٌ، أو منافقٌ بل تجب عقوبة كلِّ من عرف حالَهم ولم يعاون على القيام عليهم، فإنَّ القيام على هؤلاء من أعظم

الواجبات؛ لأنَّهم أفسدوا العقول والأديان، على خلقٍ من المشايخ والعلماء، والملوك والأمراء، وهم يسعون في الأرض فسادًا، ويصدُّون عن سبيل الله»[1] اهـ.

قال الشيخ بكر: «فرحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية، وسقاه من سلسبيل الجنة آمين، فإنَّ هذا الكلام في غاية الدقَّة والأهميَّة، وهو وإن كان في خصوص مظاهرة «الاتِّحادية» إلاَّ أنَّه ينتظم جميع المبتدعة، فكلُّ من ظاهر مبتدعًا فعظَّمه، أو عظَّم كُتُبَه، ونشرها بين المسلمين، ونفخ به وبها، وأشاع ما فيها من بدعٍ وضلالٍ، ولم يكشفه فيما لديه من زيغٍ واختلالٍ في الاعتقاد، إنَّ من فعل ذلك فهو مفرِّطٌ في أمره، واجبٌ قطعُ شرِّه لئلا يتعدَّى إلى المسلمين.

وقد ابْتُلينا هذا الزمان بأقوامٍ على هذا المنوال يُعظِّمون المبتدعة وينشرون مقالاتهم، ولا يُحذِّرون من سقطاتهم وما هُمْ عليه من الضلال؛ فاحذروا أبا الجهل المبتدِع هذا، نعوذ بالله من الشقاء وأهله»[2] اهـ.

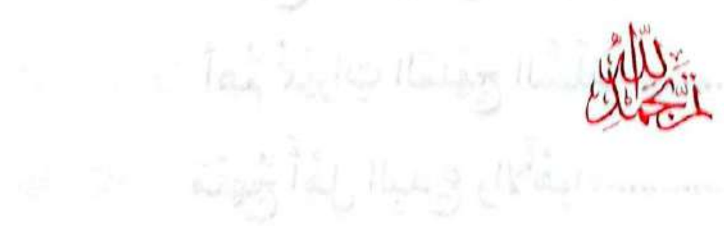


(١) وانظر: «مجموع الفتاوىٰ»: (١٣٢/٢).

(٢) من: «هجر المبتدع»: (ص/٤٨-٤٩).

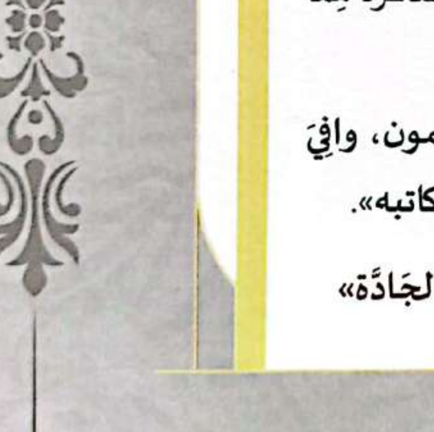


الموضوع	الصفحة



قال الشيخ
عبيد بن عبد الله الجابري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«ولقد أبدع وأفاد وأجاد، أخونا الفاضل الدكتور: **عبد السَّلام بن سالِم السُّحَيمِيُّ**، الأستاذ المشارك بقسم الفقه في كليَّة الشريعة بالجامعة الإسلاميَّة؛ إذ أبان -بصراحةٍ ووضوحٍ وبأسلوبٍ علميٍّ رفيعٍ- قواعدَ وأصولَ وسِماتٍ في المنهج السلفيِّ الحَقِّ، وذلك في كتابه القيِّم الموسوم بـ«**كُنْ سَلَفِيًّا عَلَى الجَادَّة**» شكَرَ الله سعيه، وأجزل مَثُوبته، وجعل ما كتبه في ميزان أعماله راجحًا يوم القيامة».





وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكان أخونا الشيخ **عبد السَّلام** –حفظه الله، وسدَّده في أقواله وأعماله- معتمِدًا فيما أودعه هذا الكتاب على الدَّليل من: الآيات القرآنيَّة، والأحاديث النبويَّة والآثار السَّلفيَّة، سواءً في ذلك ما ذكرناه، وما لم نذكره مِمَّا احتواه الكتاب.

فكان هذا الكتاب -ولله الحَمد والمِنَّة- **قويَّ المضمون، وافِيَ المحتوى، مُحقِّقًا -إن شاء الله- ما توخَّاه فيه كاتبه**».

من تقديم الشيخ لكتاب: «كُنْ سَلَفِيًّا عَلَى الجَادَّة»



طريق تقرت بجانب محلات صيفي للصنبرة والأنابيب
بسكرة - الجزائر
maktabat.talib.alilm@gmail.com
@maktabattalibalilm
0666.62.17.83